مجلة الخدمة الاجتماعية

وعي المرأة السعودية بالإجراءات التنظيمية والقانونية ضد العنف تجاه المرأة في ضوء الخصائص الديموغرافية والاجتماعية

دراسة وصفية تحليلية مطبقة على عيّنة من النساء السعوديات في مدينة الرياض

Saudi Women's Awareness of Regulatory and Legal Measures against Violence towards Women in Light of Demographic and Social Characteristics

إعداد

عذوق عبدالمحسن العتيبي

باحثة دكتوراة بقسم الدراسات الاجتماعية –كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

جامعة الملك سعود

الأستاذ الدكتورة نورة بنت شارع العتيبي

أُستاذ علم الاجتماع بكلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

جامعة الملك سعود

المقدمة

تُعدّ قضية العنف ضد المرأة من القضايا العالمية التي تستقطب اهتمامًا متزايدًا من قبل المجتمع الدولي، لما لها من آثار اجتماعية ونفسية وإنسانية عميقة، دفعت العديد من الدول إلى اتخاذ تدابير قانونية وتنظيمية للحد منها ومواجهتها بجدية. وتُعدّ المملكة العربية السعودية من الدول التي شهدت تحولات ملحوظة في هذا السياق، حيث برزت خلال السنوات الأخيرة جهود واضحة تهدف إلى تمكين المرأة وحمايتها من كافة أشكال العنف، في إطار رؤية المملكة ٢٠٣٠ التي تسعى إلى بناء مجتمع حيوي ومتوازن (Vision 2030, 2023).

ففي عام ٢٠١٨، تم إقرار قانون يجرّم التحرش الجنسي، ويُعاقب مرتكبيه بالسجن والغرامة، مما شكّل نقلة نوعية في مسار التشريعات السعودية لحماية المرأة وتعزيز كرامتها. ولم تقتصر هذه التحولات على الجانب القانوني فحسب، بل شملت كذلك إنشاء مؤسسات وبرامج مثل مركز بلاغات العنف الأسري (١٩١٩) وبرنامج الأمان الأسري، التي تهدف إلى دعم النساء وتوعيتهن بحقوقهن القانونية والاجتماعية.

لقد تزايد خلال السنوات الأخيرة اهتمام المختصين في مجالات الاجتماع، والقانون، والصحة النفسية، بظاهرة العنف الأسري، لاسيما ما تتعرض له المرأة من انتهاكات داخل نطاق الأسرة. ويعود هذا الاهتمام إلى ما يخلّفه العنف من آثار سلبية على استقرار الأسرة، التي تُعدّ الركيزة الأساسية في بناء المجتمعات وتماسكها، بل والمصدر الأول لتنمية الإنسان وصقل شخصيته (بدوي، ٢٠١٧).

وقد حظيت ظاهرة العنف ضد المرأة باهتمام بالغ من المنظمات الحقوقية والإنسانية، خصوصًا منذ أواخر القرن العشرين، تزامنًا مع صدور عدد من الاتفاقيات والمعاهدات الدولية، ومن أبرزها الإعلان العالمي للقضاء على العنف ضد المرأة، الذي اعتمدته الأمم المتحدة عام ١٩٩٣، حيث عرّف العنف القائم على النوع الاجتماعي بأنه "أي فعل عنيف يُرتكب ضد المرأة بناءً على جنسها، وقد يؤدي أو يحتمل أن يؤدي إلى أذى أو معاناة جسدية أو جنسية أو نفسية" (القاطرجي، ٢٠٠٩).

إنّ ما يُضفي مزيدًا من الأهمية على هذا الموضوع هو ارتباط العنف ضد المرأة بجوانب متعددة من الحياة الاجتماعية والثقافية والاقتصادية، مما يجعله ظاهرة معقدة تستدعي تدخلًا تكامليًا من مختلف القطاعات. فالمرأة التي تتعرض للعنف لا تعاني فقط من آثار نفسية أو جسدية مباشرة، بل تُحرم كذلك من فرصها في التعليم والعمل والمشاركة المجتمعية الفاعلة، مما يعمّق من تبعيتها ويضعف دورها في التنمية الشاملة (UN Women, 2021). لذا، فإن التصدي لهذه الظاهرة لا يُعد مطلبًا إنسانيًا فحسب، بل هو ضرورة استراتيجية تسهم في تحقيق العدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة.

وقد أكد تقرير "هيئة الأمم المتحدة للمرأة" أن تمكين النساء من الوصول إلى العدالة، وتقديم الدعم القانوني لهن، هو من أبرز السبل لتقليل العنف ضدهن، لاسيما في البيئات التي تتشابك فيها التقاليد مع الجهل بالحقوق. ومن هنا تبرز أهمية التوعية بالإجراءات التنظيمية والقانونية كوسيلة فاعلة لحماية النساء وتمكينهن من المطالبة بحقوقهن، خاصة في حالات العنف الأسري الذي غالبًا ما يبقى طي الكتمان (UN Women, 2021).

وتشير الإحصاءات العالمية إلى أن واحدة من كل ثلاث نساء حول العالم تعرضت لشكل من أشكال العنف الجسدي في مرحلة ما من حياتها (الحازمي، ٢٠١٣). وقد شكّل هذا الواقع حافزًا للأمم المتحدة لإصدار القرار رقم ١٥٨/٥٨ عام ٢٠٠٣، والذي دعا إلى إجراء دراسة شاملة لرصد مظاهر العنف ضد النساء، وتم على إثره إعداد تقرير موسع غطّى ٧١ دولة حول العالم (هيئة الأمم المتحدة، ٢٠٠٦).

وفي ضوء هذه المعطيات، تبرز أهمية تعزيز الوعي القانوني لدى النساء بوجه عام، لما له من دور محوري في تمكينهن من حماية أنفسهن واتخاذ الإجراءات اللازمة عند التعرض لأي شكل من أشكال العنف. ويُعد الوعي بالإجراءات التنظيمية والقانونية أحد المرتكزات الأساسية في مكافحة العنف ضد المرأة، حيث يُمكّن المرأة من التعرف على حقوقها، والجهات التي يمكن اللجوء إليها، والآليات المتاحة للإبلاغ وطلب الدعم.

أولا: **مشكلة الدراسة**

يعتبر العنف ضد المرأة قضية عالمية حيث تبنت بعض دول العالم مجموعة من الاتفاقيات والتدابير لحماية المرأة ضد العنف، وتعزيز حقوقها، هذا بالإضافة الى العديد من المبادرات التي تم اتخاذها على المستوى الدولي والإقليمي والوطني مثل اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (CEDAW) التي تم اعتماد هذه الاتفاقية عام ١٩٧٩ من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة، وتعد DAW CE أداة قانونية دولية تعزز حقوق المرأة وتحميها من جميع أشكال التمييز بما في ذلك العنف القائم على النوع الاجتماعي (United Nations, 1993). كما اعتمد قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة على أهمية اتخاذ تدابير لمكافحة العنف الأسري والجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي، وتوفير الحماية والدعم للنساء الضحايا

(United Nations, 1993) وقد تمت أيضا اتفاقية إسطنبول. تم اعتماد هذه الاتفاقية عام ٢٠١١ من قبل مجلس أوروبا. تعتبر إسطنبول أول اتفاقية قانونية على المستوى الإقليمي تعالج العنف ضد المرأة والعنف الأسري وتعزز حقوق الضحايا. تلتزم الدول الأعضاء بتبني تشريعات وسياسات شاملة لحماية النساء ومعاقبة المرتكبين (Council of Europe, 2023) وأخيرا تم تبني خطة العمل العالمية لمنع العنف ضد النساء والفتيات عام ١٩٩٥ خلال مؤتمر بكين للمرأة. تعمل الخطة على تعزيز الوعي والتعليم وتوفير الحماية والرعاية للنساء والفتيات المتعرضات للعنف. تلك بعض الجهود العالمة لحماية المرأة ضد العنف. (Council of Europe, 2023)

كشفت دراسة أجرتها منظمة الصحة العالمية وشملت مجموعة من الدول، من بينها البرازيل، إثيوبيا، بنغلاديش، البيرو، تايلاند، تنزانيا، صربيا، ساموا، ناميبيا، واليابان، أن نسبة النساء اللاتي يتعرضن للعنف الجسدي من قبل أزواجهن تتراوح بين ١٣% و٦١%، مما يعكس تفاوتًا واضحًا في معدلات العنف حسب السياقات الثقافية والاجتماعية لتلك الدول (WHO, 2005).

وفي المقابل، أظهرت تقارير وإحصاءات صادرة عن منظمات دولية في دول مثل الولايات المتحدة، بريطانيا، كندا، وسويسرا، أن نسبة النساء المتعرضات للعنف الأسري تتراوح ما بين ٢٠% و٢٩%. وتشير هذه الأرقام إلى أن العنف لا يقتصر على دول بعينها، بل يتخذ أشكالًا متعددة تشمل الجسدي، النفسي، والجنسي (أحمد، ٢٠١٢).

كما أوضحت بيانات أخرى أن نسب العنف ضد النساء في أوروبا تكاد توازي ما يتم تسجيله في أمريكا الشمالية، في حين ترتفع معدلات العنف بشكل لافت في مناطق مثل آسيا، أمريكا اللاتينية، وأفريقيا. أما في العالم العربي، فقد أشارت بعض الدراسات المحدودة إلى انتشار الظاهرة، رغم ضعف الإحصائيات الرسمية وغياب الشفافية في توثيق الحالات. وغالبًا ما تُحاط هذه الانتهاكات بجدار من الصمت، نتيجة الخوف من الوصمة الاجتماعية أو التمسك بالعادات والتقاليد التي تضع الحفاظ على سمعة الأسرة فوق الاعتراف بالانتهاك. أما عن الأسباب التي تقف خلف تفشي هذه الظاهرة، فتتعدد ما بين مشكلات أسرية واجتماعية، وأزمات اقتصادية خانقة، وانتشار تعاطي الكحول والمخدرات، بالإضافة إلى سوء توزيع الأدوار داخل الأسرة، وتراجع الثقة بالنفس لدى كل من الضحية والجاني. هذا إلى جانب الاضطرابات

النفسية التي قد يعاني منها بعض الأزواج، والتي تسهم بشكل مباشر في سلوكيات العنف الأسري (أحمد، ٢٠١٢).

تمر المملكة العربية السعودية بمرحلة تطورات كبيرة في العديد من المجالات وعل كافة المستويات بما في ذلك مجال حقوق المرأة، وفي إطار النظرة الإسلامية الواعية التي تتبناها المملكة العربية السعودية، حرصت الحكومة على إصدار سلسلة من الأوامر والأنظمة التي تعزز حقوق المرأة وتدعم تمكينها في مختلف المجالات. وقد شملت هذه الأوامر تعديلات مهمة في أنظمة وثائق السفر، والأحوال المدنية، وبعض جوانب الأحوال الشخصية.

فقد صدر الأمر السامي الكريم رقم (م/١٣٤) بتاريخ ١٤٤٠/١١/٢٧هـ، متضمنًا الموافقة على تعديلات في مواد اللائحة التنفيذية لنظام وثائق السفر (وكالة الانباء السعودية، ٢٠١٩). وبناءً عليه، بدأت المديرية العامة للجوازات بتنفيذ ما نص عليه الأمر، من تمكين النساء اللاتي تبلغ أعمارهن ٢١ عامًا فأكثر من التقديم للحصول على جواز السفر دون الحاجة إلى تصريح (وكالة الانباء السعودية، ٢٠١٩).

وفي السياق نفسه، قامت وزارة العدل والمجلس الأعلى للقضاء بإجراء عدد من التعديلات والإجراءات التي تهدف إلى دعم الأم الحاضنة وتيسير شؤون أبنائها المحضونين. ومن أبرز تلك القرارات: منح الأم الحق في إثبات الحضانة تلقائيًا، وتمكينها من الدخول إلى الدوائر القضائية دون الحاجة إلى وجود ولي، بالإضافة إلى منحها الولاية على الأبناء المحضونين، مما يسهل عليها مراجعة الجهات الحكومية كالأحوال المدنية والجوازات والسفارات وإدارات التعليم وغيرها (الزيد، ٢٠٢٣).

وقد تم الإعلان عن رؤية المملكة ٢٠٣٠ حيث مثلت هذه الرؤية إطاراً استراتيجياً للتحول الاقتصادي والاجتماعي والثقافي في المملكة، وقد حيضت المرأة باهتمام كبير من رؤية ٢٠٣٠، كما ركزت رؤية المملكة ٢٠٣٠ على تعزيز مشاركة المرأة في المجتمع وتمكينها في مختلف المجالات (Vision 2030). وتنفيذ العديد من الإصلاحات من ضمنها استحداث تشريعات قانونية وتنظيمية في مجال قوانين الحماية من الايذاء ومن العنف ضد المرأة حيث تتمكن المرأة السعودية من الحصول على الدعم المناسب في حال تعرضهن للعنف. ولا شك ان هذه الإصلاحات القانونية لها دور في رفع مستوى الوعي بين النساء بأهمية الحصول الى الخدمات المناسبة في حال تعرضهن للعنف. (سليمان، 2016)كما انضمت المملكة سريعًا إلى المعاهدات والاتفاقيات المتعلقة بحقوق الإنسان، مثل اتفاقية القضاء على التمييز العنصري واتفاقية منع التمييز ضد المرأة. (سليمان، 2016). وقد اشارت دراسة الزبير (٢٠٠٦) الى أن المعرفة بقانون الحماية من العنف الأسري بين النساء السعوديات يصل الى درجة منخفضة، حيث ان ٢٦.٩٪ فقط من النساء المبحوثات على دراية بالقانون. مما يشير الى أهمية اجراء مزيد من الدراسات حول معرفة علاقة وعي المرأة بالإجراءات التنظيمية والقانونية المتعلّقة بالعنف ضد المرأة السعودية. وقد اشارت دراسة علي (2025) الى ان التنشئة الاجتماعية من أساليب الهامة في تربية الأفراد على قيم وسلوكيات معينه حيث ان بعض القيم الثقافية تمنح الرجل حرية ممارسة السلطة على المرأة حتى تصل الى درجة في بعض الأحيان تصل الى العنف سواء لفظيا او جسديا او جنسيا. وهذا يؤكد أهمية دور الاسرة في تعزيز الوعي لدى افرادها بالمعرفة بالقوانين والأنظمة الخاصة بالحماية من العنف. وقد نشر تقرير من هيئة الأمم المتحدة للمرأة ان العنف ضد المرأة العربية ازداد مع جائحة كورونا حيث ان امرأة من بين خمس نساء في الدراسة التي قامت بها الأمم المتحدة قد تعرضن للعنف في المنزل اثناء جائحة كورونا، وأفادت الدراسة ان ٤٠٪ من اللواتي تعرضن للعنف أبلغن عن الجريمة او تم طلب المساعدة، ويمكن ان نستنتج من الدراسة تدني نسبة المبحوثات اللاتي لديهن معرفة بطرق الإبلاغ عن الاعتداء الممارس ضدهن. توصلت دراسة موسى (2019) بان النساء العاملات هم من يتعرضن للعنف أكثر من النساء اللواتي لا يعملن بنسبة ٨٧٪، وان المعنف غالبا يكون الزوج. وذكرت الدراسة ان يجب ان ينشر

الوعي عن حقوق المرأة وحريتها في المجتمع للذكور والاناث عن طريق وسائل التواصل الاجتماعي ووسائل الاعلام المختلفة. كما ذكرت الدراسة بان من المهم معرفة حرية المرأة وتوضيح حقوقها وواجبتاها ومالها وما عليها وادراج هذه المفاهيم كأحد المقررات الدراسية في المدراس. وقد تزايد اهتمام وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية وبعض الجمعيات الخيرية بالاهتمام بمكافحة ظاهرة العنف الأسري والعنف ضد المرأة عن طريق إنشاء مؤسسات تُعنى بمعالجة المشاكل المتعلقة بهذه القضية حيث تم إنشاء مراكز الحماية الاجتماعية للتعامل مع ضحايا الإيذاء والعنف الأسري بالخصوص، وبالإضافة إلى ذلك، تمت الموافقة على إنشاء وترخيص عدد من الجمعيات الخيرية لإقامة دور إيواء في مختلف مناطق المملكة، حيث تقدم هذه الجمعيات الخدمات الإرشادية للضحايا وتساعدهم على حل مشاكلهم (بدوي، ٢٠١٧) كما استحدثت وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية البرنامج الوطني للأمان الاسري لكي يسهم بفعالية بمعالجة العنف ضد المرأة. البرنامج الوطني للأمان الأسري هو برنامج غير حكومي يهدف إلى حماية الأسرة من العنف. يعمل البرنامج على رصد حالات الإساءة ودراستها، وتقديم المعلومات والتوجيه للجهات المختصة في هذا المجال. كما يسعى البرنامج لزيادة الوعي بأضرار العنف وتوعية الناس بها. يهدف البرنامج إلى تقديم خدمة الإبلاغ عن العنف الأسري وتمكين المواطنين والمقيمين من الوصول إلى المساعدة في حال تعرضهم أو أي شخص آخر للإيذاء (الاسمري، 2008). تهدف هذه الدراسة الى معرفة وعي المرأة السعودية بالإجراءات التنظيمية والقانونية المتخذة لمكافحة العنف تجاهها، نظرًا للتحولات الاجتماعية والقانونية التي تشهدها المملكة العربية السعودية في السنوات الأخيرة، التي تهدف إلى تحسين حقوق المرأة وتوفير بيئة آمنة لها، وتأسيساً على ما تقدّم تسلط هذه الدراسة على معرفة مستوى وعي المرأة السعودية بالإجراءات التنظيمية والقانونية ضد العنف تجاه المرأة في ضوء الخصائص الديموغرافية والاجتماعية، معرفة وعي المرأة السعودية بوجود مركز بلاغات العنف الأسري في ضوء الخصائص الديموغرافية والاجتماعية، معرفة وعي المرأة السعودية بالخدمات التي يقدمها برنامج الأمان الأسري في ضوء الخصائص الديموغرافية والاجتماعية، معرفة علاقة ثقافة المجتمع ووعي المرأة السعودية بالإجراءات التنظيمية والقانونية ضد العنف تجاه المرأة في ضوء الخصائص الديموغرافية والاجتماعية،

معرفة المرأة السعودية بوجود عقوبات تطبق على من يمارس العنف ضد المرأة في ضوء الخصائص الديموغرافية والاجتماعية، معرفة علاقة خصائص عينة الدراسة (العمر، المستوى التعليمي، الحالة الاجتماعية، الخلفية الإيكولوجية، مستوى الدخل الشهري) بالوعي بالإجراءات التنظيمية والقانونية ذات العلاقة بالعنف ضد المرأة السعودية في ضوء الخصائص الديموغرافية والاجتماعية. وبناء على ذلك يتحدد عنوان الدراسة بما يلي: وعي المرأة السعودية بالإجراءات التنظيمية والقانونية ضد العنف تجاه المرأة في ضوء الخصائص الديموغرافية والاجتماعية.

ثانيا. أهمية الدراسة:

- **الأهمية العلمية:**

تتمثل الأهمية العلمية لهذه الدراسة فيما يمكن أن تقدمه من إضافة معرفيه في مجال دراسة علم اجتماع المرأة. تعد دراسة وعي المرأة السعودية بالإجراءات التنظيمية والقانونية ضد العنف تجاه المرأة في المملكة العربية السعودية أمرًا بالغ الأهمية لعدة أسباب منها:

اولاً، يمكن أن تساعد في تحديد الثغرات في المعرفة وفهم خدمات الدعم والتدابير القانونية المعمول بها لحماية النساء من العنف، ويمكن أن تساعد ذلك في تحسين فعالية التدخلات وخدمات الدعم للنساء اللواتي يتعرضن للعنف.

ثانيًا ، من خلال فهم وعي المرأة ومعرفتها بالإجراءات التنظيمية والقانونية ، يمكن للباحثين تحديد اهم المعوقات التي تحول دون الوصول إلى خدمات الدعم والحماية القانونية. يمكن أن يساعد ذلك في إنشاء تدخلات تتصدى لهذه العوائق وتحسن الوصول إلى خدمات الدعم للنساء اللواتي يتعرضن للعنف.
ثالثًا، ان معرفة المرأة السعودية بالإجراءات التنظيمية والقانونية ضد العنف تجاه المرأة سيسهم في رفع مستوى الوعي بين النساء حول حقوقهن وخدمات الدعم المتاحة لهن، مما يمكن المرأة من القدرة على طلب المساعدة. عدم معرفتهن بالإجراءات التنظيمية والقانونية ضد العنف تجاه المرأة قد يمكن الاخرين من استمرارية العنف ضدهن نظرا لاستسلامها او سكوتها.

- **الأهمية التطبيقية:**

تتمثل الأهمية التطبيقية للدراسة فيما يمكن أن تقدمه نتائج الدراسة من مقترحات التي تسهم في رفع مستوى الوعي الاجتماعي لدى المرأة السعودية بمعرفة الاجراءات التنظيمية والقانونية ضد العنف تجاه المرأة السعودية.

ثالثا. اهداف الدراسة:

الهدف الرئيسي لهذه الدراسة هو معرفة وعي المرأة السعودية بالإجراءات التنظيمية والقانونية ضد العنف تجاه المرأة في ضوء الخصائص الديموغرافية والاجتماعية.
ويتفرع منه الأهداف التالية:
١-معرفة مستوى وعي المرأة السعودية بالإجراءات التنظيمية والقانونية ضد العنف تجاه المرأة في ضوء الخصائص الديموغرافية والاجتماعية.
٢-معرفة وعي المرأة السعودية بوجود مركز بلاغات العنف الأسري في ضوء الخصائص الديموغرافية والاجتماعية.
٣- معرفة وعي المرأة السعودية بالخدمات التي يقدمها برنامج الأمان الاسري في ضوء الخصائص الديموغرافية والاجتماعية.
٤- معرفة علاقة ثقافة المجتمع بوعي المرأة السعودية بالإجراءات التنظيمية والقانونية ضد العنف تجاه المرأة في ضوء الخصائص الديموغرافية والاجتماعية.
٥- -معرفة المرأة السعودية بوجود عقوبات تطبق على من يمارس العنف ضد المرأة في ضوء الخصائص الديموغرافية والاجتماعية .
7- معرفة علاقة خصائص عينة الدراسة (العمر – المستوى التعليمي- الحالة الاجتماعية – الخلفية الايكلوجيا- مستوى الدخل الشهري) بالوعي بالإجراءات التنظيمية والقانونية ذات العلاقة بالعنف ضد المرأة السعودية في ضوء الخصائص الديموغرافية والاجتماعية.

رابعا. تساؤلات الدراسة:

١- ما وعي المرأة السعودية بالإجراءات التنظيمية والقانونية ضد العنف تجاه المرأة في ضوء الخصائص الديموغرافية والاجتماعية؟
٢- ما وعي المرأة السعودية بوجود مركز بلاغات العنف الأسري في ضوء الخصائص الديموغرافية والاجتماعية ؟
٣- ما وعي المرأة السعودية بالخدمات التي يقدمها برنامج الأمان الأسري في ضوء الخصائص الديموغرافية والاجتماعية؟
٤- ما علاقة ثقافة المجتمع بوعي المرأة السعودية بالإجراءات التنظيمية والقانونية ضد العنف تجاه المرأة في ضوء الخصائص الديموغرافية والاجتماعية؟

٥- ما وعي المرأة السعودية بوجود عقوبات تطبق على من يمارس العنف ضد المرأة في ضوء الخصائص الديموغرافية والاجتماعية؟
٦- ما علاقة خصائص عينة الدراسة (العمر – المستوى التعليمي – الحالة الاجتماعية – الخلفية الإيكلوجيا – مستوى الدخل الشهري) بالوعي بالإجراءات التنظيمية والقانونية ذات العلاقة بالعنف ضد المرأة السعودية في ضوء الخصائص الديموغرافية والاجتماعية؟

خامسا. مصطلحات الدراسة:

١. مفهوم الوعي:

التعريف النظري:

الوعي في اللغة يُشتق من الفعل "وعى" ويُقصد به الفهم والإدراك والاستيعاب. أما في الاصطلاح، فقد تناول عدد من المفكرين العرب مفهوم الوعي من زوايا متعددة. يُعرف عبد الرحمن بدوي الوعي بأنه حالة عقلية يتمكن فيها الإنسان من إدراك ما حوله وما بداخله إدراكًا واضحًا، ما يسمح له بالتفاعل الواعي والمنطقي مع بيئته. ويشير جميل صليبا في معجمه الفلسفي إلى أن الوعي هو إدراك الإنسان لذاته ومحيطه إدراكًا مباشرًا وشاملًا، ويعد من أرقى صور المعرفة الذاتية. كما يرى بعض الباحثين أن الوعي هو قدرة الإنسان على فهم الواقع وتحليله والتصرف تجاهه بطريقة عقلانية تُمكّنه من التكيف مع ظروفه المختلفة (بدوي، ٢٠١٩).

يمكن تعريف الوعي بأنه حالة أو نوعية الوعي بشيء ما، بما في ذلك أفكار الفرد، أو مشاعره، أو أحاسيسه، أو المحفزات الخارجية. إنه ينطوي على القدرة على معرفة المعلومات المتعلقة بالنفس والبيئة المحيطة والتعرف عليها واستيعابها. (Dennett, ١٩٩١) وكذلك يعرف الوعي بأنه حالة ذهنية تتيح للإنسان إدراك العالم المحيط به واكتشافه، ويُعرف بأنه قدرة الإنسان على فهم ذاته والعالم الخارجي، وانتماؤه الاجتماعي، وذلك نتيجة لتأمّل العالم بشكل موضوعي والتفكير العميق والتفاعل الاجتماعي. ويترابط الوعي بشكل وثيق مع السلوك، حيث يُؤدي إلى اتخاذ قرارات فردية وجماعية عملية. وتلعب اللغة دورًا بارزًا في تشكيل الوعي وتعزيزه، حيث تساهم في التعبير عن الأفكار والمشاعر وتبادل المعلومات بين الأفراد (شلدان، 2006).

التعريف الإجرائي: يقصد بالوعي إجرائيا في هذه الدراسة معرفة وإدراك المرأة السعودية بالإجراءات التنظيمية والقانونية ضد العنف تجاه المرأة.

٢. مفهوم الإجراءات التنظيمية والقانونية:

التعريف النظري:

تشير الإجراءات التنظيمية والقانونية إلى مجموعة القواعد والضوابط التي تُنظم سير العمل داخل المؤسسات، وتحدد الأدوار والمسؤوليات، كما تهدف إلى تحقيق الانضباط والعدالة وضمان الحقوق والواجبات. ويُقصد بالإجراءات التنظيمية تلك التعليمات والأنظمة الداخلية التي تُوضع لتنظيم العمل الإداري والفني، بينما تُعنى الإجراءات القانونية بتطبيق القوانين والتشريعات التي تفرضها الدولة لتنظيم العلاقات بين الأفراد والمؤسسات بما يضمن تحقيق النظام العام. وتُعد هذه الإجراءات من الأسس الجوهرية التي تقوم عليها مؤسسات الدولة الحديثة، حيث تُسهم في تنظيم المهام ومنع التعسف وضمان الشفافية والمساءلة.

الإجراءات التنظيمية والقانونية تشير إلى مجموعة من الإجراءات والقوانين التي تنظم وتحكم سلوك المؤسسات والأفراد في إطار قوانين وتشريعات معينة. تهدف هذه الإجراءات والقوانين إلى ضمان الامتثال للمعايير والمتطلبات القانونية والتنظيمية والحفاظ على النظام والعدالة في المجتمع. (Garcia-Moreno et al, 2015).

التعريف الاجرائي: يقصد بالإجراءات التنظيمية والقانونية إجرائيا بأنها الإجراءات التي طبقتها المملكة العربية السعودية لحماية المرأة السعودية من العنف.

٤. مفهوم العنف:

التعريف النظري:

يُعد العنف من المفاهيم المعقدة التي تناولتها العديد من المدارس الفكرية والنظرية في العلوم الاجتماعية والإنسانية. وقد عرّفته منظمة الصحة العالمية (WHO, 2002) بأنه "الاستخدام المتعمد للقوة الجسدية أو السلطة، سواء بالتهديد أو الفعل، ضد النفس أو ضد شخص آخر أو ضد مجموعة أو مجتمع، والذي يُسفر أو يُحتمل أن يُسفر عن إصابة أو وفاة أو ضرر نفسي أو عجز أو حرمان". ويشير Galtung (1990) إلى أن العنف لا يقتصر على الأذى الجسدي فقط، بل يشمل "العنف البنيوي" الذي يُمارس من خلال نظم اجتماعية واقتصادية تخلق حالات من عدم العدالة والحرمان.

أما من الناحية الفلسفية، فقد رأى بعض المفكرين أن العنف يمثل نقيضًا للعقل، إذ يُستخدم كأداة لحسم الصراعات بعيدًا عن الحوار والتفاهم، بينما اعتبره آخرون تعبيرًا عن علاقات قوى مختلة تسعى فيها جهة ما إلى إخضاع الأخرى باستخدام الإكراه أو السيطرة .(Arendt, 1970)

ويتضح من مختلف هذه التعريفات أن العنف مفهوم متعدد الأبعاد، يتراوح بين العنف الفردي والمباشر، والعنف البنيوي أو الرمزي الذي يمارس من خلال مؤسسات أو نظم، كما أنه لا ينحصر في الجانب الجسدي بل يمتد إلى الجوانب النفسية والاجتماعية، مما يتطلب تناوله من منظور شامل لفهم جذوره وآثاره وتداعياته.

التعريف الاجرائي:

يقصد بالعنف أي ممارسة ضد المرأة سواء كان عنف لفظيا او نفسيا او جسديا.

3. **العنف ضد المرأة:**

التعريف النظري: يُعد العنف ضد المرأة من القضايا الاجتماعية والإنسانية البالغة الأهمية، لما له من آثار سلبية تمس الفرد والأسرة والمجتمع. وقد تنوعت تعريفات هذا المفهوم بحسب الزاوية التي يُنظر منها، سواء كانت قانونية، اجتماعية، أو نفسية. ويُقصد بالعنف ضد المرأة أي سلوك أو فعل يتضمن إلحاق الأذى الجسدي أو النفسي أو الجنسي بالمرأة، ويُمارس في الغالب ضمن علاقات القوة والسيطرة، سواء داخل الأسرة أو في المجتمع.

وقد عرّفت هيئة الأمم المتحدة العنف ضد المرأة في إعلانها الصادر عام ١٩٩٣ بأنه: "أي فعل عنيف تدفع إليه عصبية الجنس ويترتب عليه، أو يُحتمل أن يترتب عليه، أذى أو معاناة للمرأة، سواء من الناحية الجسدية أو الجنسية أو النفسية، ويشمل ذلك التهديد بمثل هذه الأفعال أو القسر أو الحرمان التعسفي من الحرية، سواء وقع ذلك في الحياة العامة أو الخاصة" (الأمم المتحدة، ١٩٩٣).

أما في السياق العربي، فيُعرف طارق (٢٠٢٢) العنف ضد المرأة بأنه "أي فعل يقع على المرأة وينتج عنه إيذاء جسدي او جنسي او نفسي، أو أي شكل من أشكال المعاناة مثل التهديد بهذه الأفعال أو الإكراه أو الاجبار عليها او الحرمان من افة الحقوق سواء وقعت ضمن اطار العلاقات الأسرية أو الاجتماعية او المهنية".

العنف ضد المرأة يشير إلى أي تصرف أو سلوك يتسبب في الإيذاء الجسدي، أو النفسي، أو الجنسي، أو الاقتصادي للنساء، سواء في الحياة العامة أو الخاصة. يعد العنف ضد المرأة مشكلة اجتماعية وحقوقية خطيرة تؤثر على صحة وسلامة النساء وتعد انتهاكًا لحقوق الإنسان. (Garcia-Moreno et al, 2015). ويُعرف أيضا العنف ضد المرأة على أنه أحد أنماط السلوك العدواني الذي ينشأ نتيجة وجود علاقات غير متكافئة للسلطة. يُعتبر العنف ضد المرأة في مجال علم الاجتماع من نتاج التطورات

الحضارية والتنموية الحديثة، حيث تظهر ظاهرة العنف ضد المرأة نتيجة للتحولات الاجتماعية والثقافية المرتبطة بالحياة العصرية. فعندما يتم التطور والتحضر في المجتمعات، قد تظهر مشاكل اجتماعية جديدة غير موجودة في المجتمعات التقليدية (الدوس، 2021)

- **التعريف الاجرائي**: يقصد بالعنف ضد المرأة بأنه أي شكل من اشكال العنف تتعرض له المرأة السعودية سواء كان لفظيا او جسديا او نفسيا.

سادسا. حدود الدراسة:

الحدود الموضوعية: معرفة وعي المرأة السعودية بالإجراءات التنظيمية والقانونية ضد العنف تجاه المرأة.

الحدود المكانية: مدينة الرياض

الحدود الزمنية: تمتد الفترة الزمنية للدراسة من عام ٢٠٢٣ إلى ٢٠٢٥م.

الحدود البشرية: عينة من النساء السعوديات بمدينة الرياض.

أولا. الدراسات السابقة :

١. **الدراسات المحلية** :

دراسة الجعيد وآخرين (٢٠٢٠) بعنوان " فعالية تويتر في الحملات الإعلامية التوعوية المناهضة للعنف ضد المرأة في السعودية" أجرت هذه الدراسة تقييمًا لفاعلية وتأثير استخدام منصة تويتر كأداة تقنية في تنفيذ حملات إعلامية توعوية لمكافحة العنف ضد المرأة في المملكة العربية السعودية. وهي دراسة وصفية تهدف إلى جمع البيانات الكمية لتحليل العلاقة بين متغيرات البحث. تم استخدام استبانة إلكترونية موجهة لمجتمع جامعة الملك عبد العزيز في جدة، وبلغ حجم العينة ٢١١ فردًا.أسفرت الدراسة عن مجموعة من التوصيات التي تركز على أهمية توافق مبادرة رؤية ٢٠٣٠ مع الأنشطة الإعلامية التوعوية المناهضة للعنف ضد المرأة، وضرورة تعزيز استخدام التقنيات الرقمية في تنفيذ حملات وبرامج التوعية الإعلامية، مع تطوير المواقع الإلكترونية لمواكبة مسار تمكين المرأة في المجتمع السعودي. وتعزز الدراسة أهمية الإنترنت كوسيلة إعلامية رئيسية لمتابعة القضايا الصحية والاجتماعية بين الجمهور. أكدت الدراسة على ضرورة تفعيل الندوات والمؤتمرات والبرامج العلمية للحد من ظاهرة العنف ضد المرأة.

دراسة أبو راشد (٢٠٢٢) بعنوان " العنف الاقتصادي سلب حقوق المرأة المالية في المملكة العربية السعودية – أسبابه وعلاجه" هدف هذا البحث إلى تحليل أبرز العوامل المؤدية إلى العنف الاقتصادي ضد المرأة، وربطها بالبنية الاقتصادية السائدة في المجتمع. كما هدف إلى تقييم فعالية القوانين والتشريعات الدولية التي تدعو إلى تحسين الوضع الاقتصادي للمرأة. وقد اعتمد الباحث المنهج الوصفي التحليلي لتتبع مظاهر العنف الاقتصادي وتفسيرها في سياقها الاجتماعي والاقتصادي. أظهرت نتائج البحث أن العنف الاقتصادي يتجلى في عدة صور رئيسية، من أبرزها حرمان المرأة من حقها في العمل، والاستيلاء على راتبها، وحرمانها من الميراث. كما بيّنت الدراسة أن السنوات الأخيرة شهدت تحولات متسارعة في أوضاع المرأة، خصوصًا في المملكة العربية السعودية، حيث طرأت تغييرات كبيرة على مكانتها الاقتصادية والاجتماعية مقارنة بما كانت عليه قبل عقود. وقد خلُص البحث إلى ضرورة تعزيز تمكين المرأة من خلال توعيتها بحقوقها المالية والقانونية، وتوفير بيئة عمل آمنة تحفظ كرامتها وتصونها من كل أشكال الاستغلال أو التمييز، مع التأكيد على أهمية دعم مشاركتها الاقتصادية الفاعلة في المجتمع.

دراسة بدوي (٢٠١٧) بعنوان " العنف ضد المرأة في المجتمع السعودي. دراسة ميدانية على النساء المعنفات في مدينة الرياض." تهدف الدراسة إلى استكشاف أشكال العنف الممارس ضد النساء اللواتي يلجأن إلى دور الحماية الاجتماعية ومراكز الإيواء، وفهم أسباب ودوافع العنف ضد المرأة من وجهة نظر النساء المعنفات. تم تكوين عينة الدراسة من ٤٨ امرأة معنفة. لتحقيق أهداف الدراسة، تم تطوير استبانة واستخدام المنهج الوصفي التحليلي.أشارت نتائج الدراسة إلى أن النساء المعنفات في مدينة الرياض

يتعرضن لأشكال متعددة من العنف، بما في ذلك العنف الجسدي والصحي والاجتماعي، والاقتصادي، والنفسي واللفظي. وأظهرت الدراسة أن العنف الاجتماعي يحدث بشكل متفاوت وبشكل شائع جدًا، وأن النساء في فئة العمر بين ٢٥ و٣٥ عامًا يتعرضن للعنف بشكل أكبر، وأن النساء ذوات التعليم المنخفض يتعرضن للعنف بشكل أكثر من غيرهن من المتعلمات. وأظهرت النتائج أيضًا أن العنف الصحي هو أقل شكل من أشكال العنف التي تتعرض لها المرأة. وفي بعض الحالات، يمكن أن تكون النساء المعنفات مسببات للعنف الموجه إليهن.

دراسة الشريف (٢٠٢٢) بعنوان "العنف ضد الزوجة من منظور التربية الإسلامية وانعكاسه على جودة حياة الاسرة السعودية في ضوء رؤية المملكة ٢٠٣٠" تهدف الدراسة إلى كشف حجم ظاهرة العنف الموجه ضد الزوجات في المجتمع السعودي، وتحديد وجود علاقة إحصائية ذات دلالة بين العنف الممارس ضد الزوجات وجودة الحياة الأسرية. يندرج هذا البحث ضمن فئة الدراسات الوصفية التحليلية الارتباطية وقد تم استخدام استبيان كأداة لجمع البيانات، والذي يتضمن مقياسًا للعنف الموجه ضد الزوجات ومقياسًا لجودة الحياة الأسرية. تم تطبيق الاستبانة على عينة مكونة من ٢٥٠ زوجة تم اختيارها بطريقة عشوائية. وتوصلت الدراسة إلى نتائج مهمة تشير إلى أن الزوجات ذوات المستوى التعليمي المنخفض يتعرضن لمزيد من العنف الموجه ضدهن من قبل الأزواج.

دراسة الخطيب (٢٠٠٥) بعنوان "العنف الأسري ضد المرأة في مدينة الرياض" هدفت إلى معالجة قضية العنف الأسري ضد المرأة من خلال دراسة عينة من ٤٥٠ مستفيدة من مستشفى الرياض المركزي والمركز الخيري للإرشاد الأسري. استخدمت الدراسة أسلوب تحليل الملفات لفحص حالات العنف الأسري ضد المرأة. أظهرت نتائج الدراسة أن العنف الجسدي كان أكثر أنواع العنف شيوعًا، وأن النساء اللواتي تتراوح أعمارهن بين ٢٠ و٣٠ عامًا كن أكثر الفئات عرضة للعنف.

دراسة المحيميد (٢٠٠٨) بعنوان "العنف الأسري في المجتمع السعودي"، استهدفت الكشف عن مدى انتشار العنف الأسري داخل المجتمع، مستندًا إلى المنهج الوصفي بنوعيه: المسحي والوثائقي. وقد شملت الدراسة عيّنتين: الأولى مكونة من (٣٢٣) امرأة، والثانية من العاملين في المجالات ذات الصلة بموضوع العنف الأسري، وبلغ عددهم (٧٢) فردًا. أظهرت النتائج أن نسبة النساء اللواتي يتعرضن لأشكال مختلفة من العنف بلغت ١.٤%، كما بيّنت أن الغالبية العظمى من الضحايا هنّ من غير العاملات ومن ذوات المستويات التعليمية المتدنية. وكشفت الدراسة أيضًا عن وجود قصور في أداء المنظمات الحقوقية المعنية بالعنف الأسري، إضافة إلى وجود ضعف في تعامل المحققين مع شكاوى النساء المعنّفات، حيث أظهروا مواقف سلبية تجاه الضحايا عند تقدمهن بشكاوى ضد أزواجهن المعتدين.

دراسة الرديعان (٢٠٠٨) بعنوان "العنف الأسري ضد المرأة"، هدفت إلى التعرف على أبرز أنماط العنف التي تتعرض لها المرأة، وأهم أسبابه، بالإضافة إلى تحديد الأطراف الأكثر ممارسة له داخل الأسرة. اعتمد الباحث المنهج الوصفي، واستخدم الاستبانة كأداة رئيسية لجمع البيانات، حيث طبقت الدراسة على عينة مكونة من (٢٩٧) امرأة من المترددات على مراكز الرعاية الصحية الأولية بمدينة الرياض. وقد أظهرت نتائج الدراسة أن أكثر من يمارس العنف ضد المرأة هم الذكور من أفراد الأسرة، لا سيما الأب، الزوج، والإخوة. كما كشفت النتائج أن العنف الاجتماعي يأتي في مقدمة أنواع العنف انتشارًا، يليه العنف اللفظي، ثم العنف الاقتصادي. وأوضحت الدراسة أن من أبرز دوافع العنف ضد المرأة تمسكها بآرائها، وزيادة مطالبها المادية، مقابل عدم قدرة الزوج على تلبية هذه المتطلبات، بالإضافة إلى عدم المعرفة بوجود مراكز الإرشاد الأسري وصعوبة وصول الضحايا إلى الجهات المعنية، إلى جانب تردد المرأة في تقديم بلاغات رسمية، مما يسهم في استمرار ظاهرة العنف ضدها.

دراسة الزبير (٢٠٠٦) بعنوان "الدور المقترح لمواجهة أسباب العنف الأسري الموجه إلى المرأة في المجتمع السعودي لتحسين نوعية حياتهن"، واستخدم في دراسته منهج المسح الاجتماعي والاستبانة كأداة للدراسة، حيث قام بتطبيقها على أعضاء هيئة التدريس بكلية الخدمة الاجتماعية في جامعة الأميرة نورة، وبلغت مفردات العينة ٢٣٤ مفردة. وكانت من أهم نتائج الدراسة أن السب والشتم والتهديد يعدان من أهم أشكال العنف الموجه للمرأة في المجتمع السعودي، بالإضافة إلى منع المرأة من زيارة صديقاتها وضيق حريتها.

دراسة المطيري (٢٠١٠) بعنوان "دور هيئة حقوق الإنسان في الحد من العنف الأسري بمنطقة الرياض"، وتمثّلت المشكلة الرئيسية للدراسة في السؤال التالي: "ما هو دور هيئة حقوق الإنسان في الحد من العنف الأسري بمنطقة الرياض؟" وشمل مجتمع الدراسة جميع منسوبي هيئة حقوق الإنسان في منطقة الرياض، والذين بلغ عددهم ١٩٣ شخصًا، ونظرًا للحجم المحدود لهذا المجتمع، قام الباحث بإجراء مسح شامل لجميع أفراده. واستخدم الباحث المنهج الوصفي من خلال المسح الاجتماعي الشامل لجمع البيانات المطلوبة لتحديد دور هيئة حقوق الإنسان في الحد من العنف الأسري بمنطقة الرياض، وكانت أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة هي أن لهيئة حقوق الإنسان دوراً هاماً جدًا في مواجهة أنماط العنف البدني والنفسي والاقتصادي والاجتماعي والجنسي، وأن هناك عدة عوامل تحد من دور هذه الهيئة في مواجهة العنف الأسري، بما في ذلك عدم وجود تشريعات صارمة ضد مرتكبي جرائم العنف الأسري، وتحفّظ بعض الأسر عن الإبلاغ عن مظاهرات العنف الأسري وعدم فهمهم لأهمية دور الهيئة في حل مشاكلهم والنظر في قضاياهم

دراسة موسى (٢٠١٩) بعنوان "مفهوم الحرية الشخصية وعلاقته بالعنف ضد المرأة في الأسرة السعودية" تهدف هذه الدراسة إلى استكشاف العلاقة بين مفهوم الحرية الشخصية لدى المراهقات والعنف الممارس ضد المرأة في الأسر السعودية. تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي كأداة رئيسية لجمع البيانات، حيث تم تصميم استبيان شامل شمل عينة من ٨٤٤ فتاة مراهقة من مختلف المراحل التعليمية. أظهرت النتائج وجود علاقة ارتباط سلبية بين محاور استبيان الحرية الشخصية ومحاور استبيان العنف ضد المرأة، حيث بلغت قيمة الارتباط -٠.٧ عند مستوى دلالة ١%. هذه النتيجة تشير إلى أن زيادة وعي الفتيات بحقوقهن وحريتهن الشخصية قد تترافق مع انخفاض معدلات العنف ضدهن. علاوة على ذلك، تبين أن مستوى التعليم كان من العوامل الأكثر تأثيرًا على مفهوم الحرية الشخصية لدى العينة، حيث بلغت نسبته ٨٤.٩%، مما يعكس أهمية التعليم كوسيلة لتمكين الفتيات وتعزيز وعيهن بحقوقهن. يلي ذلك تأثير العمر بنسبة ٧٢.٧%، مما يدل على أهمية هذه المرحلة العمرية في تشكيل المفاهيم الشخصية. كما كان للمهنة تأثير بنسبة ٦٨.٦%، بينما كانت الحالة الاجتماعية في المرتبة الرابعة بنسبة ٥٧.٥%. أما بالنسبة للعوامل المؤثرة على العنف ضد المرأة، فقد أظهرت النتائج أن المهنة كانت من أكثر العوامل تأثيرًا، بنسبة ٤٧.١%، تليها الحالة الاجتماعية بنسبة ٧٦.٠%، ثم الدخل الشهري بنسبة ٦٤.٥%، وأخيرًا عدد أفراد الأسرة بنسبة ٦١.٠%. تظهر هذه النتائج أن العوامل الاقتصادية والاجتماعية تلعب دورًا كبيرًا في تكوين بيئة قد تؤدي إلى العنف.

دراسة الدوسري (٢٠٢٠) واخرون، بعنوان "دور مستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي "تويتر" نموذجا في تناول مشكلات العنف الأسري ضد المرأة: دراسة مطبقة على عينة من مستخدمي توتير في المجتمع السعودي من الجنسين." هدفت الدراسة إلى استكشاف دور مستخدمي تويتر في تناول مشكلة العنف الأسري ضد المرأة في المجتمع السعودي. اعتمدت على المنهج التحليلي وعينة من ٣٠٤ مستخدمين من الجنسين، تم تحليل بياناتهم من الفترة من ١٤ إلى ٢٣ مارس ٢٠١٩. أظهرت النتائج وجود علاقة بين بعض المتغيرات المستقلة (مثل العمر والحالة الاجتماعية) وموضوعات تناول مستخدمي تويتر لمشكلات

العنف الأسري، بينما لم تُظهر العلاقة تأثير عدد الساعات التي يقضيها الأفراد على هذه الموضوعات. كما أكدت الدراسة على أهمية وسائل التواصل الاجتماعي في مناقشة قضايا العنف الأسري في المجتمع السعودي.

٢. الدراسات العربية:

دراسة رمضان وآخرون (٢٠٢٤) بعنوان " دور الأخصائي الاجتماعي في تمكين المرأة المعنفة في المؤسسات الاجتماعية في مدينة عمان" هدفت هذه الدراسة إلى استكشاف دور الأخصائي الاجتماعي في تمكين النساء المعنّفات داخل المؤسسات الاجتماعية في مدينة عمّان. وقد اعتمد الباحث المنهج الكمي نظراً لملاءمته لطبيعة الدراسة وأهدافها. ولغرض جمع البيانات، قام الباحث بإعداد استبانة خاصة تم تصميمها لتحقيق أهداف الدراسة. تكوّن مجتمع الدراسة من النساء المعنّفات المقيمات في عدد من المؤسسات الاجتماعية في عمّان، واللاتي تتراوح أعمارهن بين ٢٠ عامًا وما فوق. وتم اختيار عينة الدراسة بطريقة قصدية، حيث بلغ عدد المشاركات (١٦٠) امرأة معنّفة من أربع مؤسسات اجتماعية، وهي: اتحاد المرأة الأردنية، جمعية معهد تضامن النساء الأردني، دار الوفاق الأسري، ودار آمنة. أظهرت نتائج الدراسة أن دور الأخصائي الاجتماعي في التمكين الاجتماعي والنفسي للنساء المعنّفات كان بدرجة مرتفعة، حيث تبين أن الأخصائي يساهم في توعيتهن بحقوقهن القانونية ويوضح لهن الإجراءات والعقوبات المتاحة ضمن الإطار القانوني. كما ساعد في تعزيز قدرتهن على تجاوز مشاعر الخوف وتقديم الدعم النفسي، سواء من قبله أو من خلال تفعيل دعم الأسرة.في المقابل، أشارت النتائج إلى أن دور الأخصائي الاجتماعي في التمكين الاقتصادي كان محدودًا، وجاء بمستوى منخفض، وخلصت الدراسة إلى أهمية توعية النساء المعنّفات بحقوقهن عند التعرض لأي نوع من أنواع العنف، والعمل على تمكينهن من الجوانب الاجتماعية، النفسية، والاقتصادية من خلال تدخل الأخصائي الاجتماعي.

دراسة عبدالباقي (٢٠٢٢) بعنوان " التماس المرأة المصرية المعلومات عن التحرش الإلكتروني وعلاقته بالوعي بأساليب مواجهته بالتطبيق على 'الصفحة الرسمية للمجلس القومي للمرأة على الفيس بوك'"

تناولت هذه الدراسة العلاقة بين مدى سعي المرأة المصرية للحصول على معلومات تتعلق بالتحرش الإلكتروني ومستوى وعيها بطرق التصدي له. وقد تم اعتماد استبانة إلكترونية وُزِّعت على عينة مكونة من ٢٧٥ فتاة وسيدة مصرية، إلى جانب إجراء مقابلات متعمقة مع عدد من العاملين في المجلس القومي للمرأة لتوفير رؤية نوعية داعمة للبيانات الكمية. ركزت الدراسة على مجموعة من المتغيرات، من بينها: مدى التعرض للتحرش الإلكتروني، مستوى الثقة بالمجلس القومي للمرأة، مصادر التماس المعلومات، الوعي باستراتيجيات المواجهة، والنوايا السلوكية للنساء تجاه هذا النوع من التحرش. أظهرت النتائج أن غالبية المشاركات قد تعرضن للتحرش الإلكتروني، وكان تطبيق "فيسبوك" الوسيلة الأكثر شيوعًا في هذا السياق. كما ارتفعت نسبة الثقة بالمجلس القومي للمرأة بين أفراد العينة، وبرزت المعلومات القانونية وآليات تقديم الشكاوى كأكثر ما تبحث عنه المشاركات من خلال الصفحة الرسمية للمجلس.

وكشفت النتائج عن وجود علاقة ضعيفة بين مدى التعرض للتحرش وطلب المعلومات عنه، بينما ظهرت علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين التماس المعلومات من صفحة المجلس على "فيسبوك" وارتفاع وعي المشاركات بأساليب المواجهة، وقد تأثرت هذه العلاقة بطبيعة الرسائل المتحرشة المُستقبَلة، دون أن تتأثر بمستوى الثقة في المجلس. أما نتائج المقابلات المتعمقة، فقد أكدت، من خلال آراء ممثلي المجلس القومي للمرأة، الدور المحوري للمجلس في دعم قضايا المرأة، خصوصًا في ما يتعلق بالتوعية ضد التحرش الإلكتروني، كما برزت التحديات الثقافية كأحد أبرز المعوقات التي تواجه جهود المجلس في هذا المجال.

دراسة الكعبي (٢٠١٣) بعنوان " العوامل المجتمعية للعنف الاسري في المجتمع القطري". هدفت للتحقيق في الظروف التي تؤدي إلى حدوث العنف الأسري. استخدم الباحث منهج المسح الاجتماعي واستخدم

الاستبانة كأداة للدراسة، وتم تطبيقها على عينة عشوائية من الآباء والأمهات العاملين في المؤسسات التعليمية والصحية والخدمات الاجتماعية، وبلغ حجم العينة (٤٢٪). ومن أبرز النتائج التي توصلت إليها الدراسة هو أن تدخل الأقارب والأهل يلعب دورًا كبيرًا في حدوث العنف الأسري، وخاصة العنف بين الزوجين، حيث بلغت النسبة (٨١٪)، وبلغت نسبة الزوج الذي يرتكب العنف الجسدي ضد زوجته(73%).

دراسة منصور (٢٠١٤) بعنوان " العنف الأسري في مدينة عمان: دراسة ميدانية على النساء المعنفات من وجهة نظر تربوية" هدفت الدراسة إلى تقييم مستويات العنف في مدينة عمان. تم اختيار عينة الدراسة من ٢٥٠ امرأة معنفة. تم استخدام استبانة لتحقيق أهداف الدراسة. أظهرت النتائج أن النساء الأردنيات يتعرضن لأشكال متعددة من العنف بدرجة عالية، بما في ذلك العنف المعنوي والاجتماعي والاقتصادي والجسدي والجنسي. أما بالنسبة للعنف الصحي، فقد أظهرت نتائج التحليل الإحصائي عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين أنواع العنف الموجهة ضد المرأة وفقًا للعمر. ومع ذلك، كانت هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين العنف المعنوي الموجه ضد الزوجة ومستوى التعليم لدى الزوجة. يؤكد ذلك أن الزوجات غير المتعلمات يتعرضن للعنف بمعدل أعلى من الزوجات المتعلمات.

دراسة شوقي (٢٠٠٢) بعنوان "العنف في الأسرة المصرية"، وتعد هذه الدراسة من الدراسات التجريبية، حيث أوضحت الدراسة أنه لا توجد فروق بين من يمارسون العنف الشديد وبين من لا يمارسونه، بالرغم من تغيرات السياق الاجتماعي البيئي المصاحب للعنف، كما افترضت الدراسة أيضًا أنه لا توجد فروق في المتغيرات السابقة بين مرتكبي العنف ضد الأطراف المختلفة في الأسرة. وأجريت الدراسة على عينة مكونة من ١٨٨ حالة صُنفت إلى مرتكبي جرائم العنف الأسري والنصف الآخر غير مرتكبي جرائم العنف الأسري. ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة هي أن الإناث المرتكبات جرائم العنف يشكلن خمسة أفراد من العينة، بينما يشكل الذكور أغلبية مرتكبي جرائم العنف، وتتراوح أعمار غالبيتهم ما بين ٢٦ إلى ٤٠ عامًا، وقد كان معظمهم من الأميين ، الأمر الذي يبين العلاقة السلبية بين مستوى مهنة أو تعليم الفرد في مجتمعات متدينة وارتباطه بأساليب معينة للتنشئة الاجتماعية، كما وأظهرت الدراسة أن ممارسي العنف الشديد أقل تدينًا، حيث لا يلتزم نسبة كبيرة منهم بأداء الفروض الدينية.

دراسة المجالي (٢٠١٨) بعنوان " العنف ضد المرأة في المجتمع الأردني". هدفت الدراسة إلى فهم مدى تعرض المرأة في المجتمع الأردني للعنف، وأشكال العنف المختلفة وأسبابها، وتحديد سمات المرأة المعنفة ومرتكبي العنف ضدها في المجتمع الأردني بناءً على مستوى التعليم. لتحقيق أهداف الدراسة، تم تصميم استبانة تتضمن ٤٢ فقرة لقياس أشكال العنف ضد المرأة و٢٣ فقرة لقياس أسباب هذا العنف. تم اختيار عينة الدراسة من ١٦٠ امرأة معنفة في دار الوفاق الأسري للمعنفات من المراجعات والمقيمات في الدار.

أظهرت الدراسة عدة نتائج، حيث كان حجم ظاهرة العنف في الغالب متقطعًا أو دائمًا. وأشارت النتائج إلى أن جميع أشكال العنف ضد المرأة كانت متوسطة، حيث كان العنف الاجتماعي هو الأكثر شيوعًا والعنف الجنسي هو الأقل. بالنسبة لأسباب العنف ضد المرأة، تبين أن العوامل الاجتماعية كانت الأكثر أهمية وارتفاعًا، تلتها العوامل المرتبطة بالأنظمة السياسية والقضائية بدرجة عالية. واحتلت العوامل المتعلقة بتساهل المحيط المباشر مع العنف ضد المرأة المرتبة الأخيرة بدرجة متوسطة.كما توصلت الدراسة إلى وجود تأثير لمستوى التعليم للمرأة المعنفة ومستوى التعليم للشخص المرتكب للعنف على وجود العنف. تبين أن الفروق تعود لصالح المستوى التعليمي الأقل.

دراسة السويدي (2013). بعنوان "المرأة المعنفة في مجتمع الإمارات الأشكال والأسباب والآثار – دراسة ميدانية على عينة من المعنفات في مجتمع الإمارات" هدفت الدراسة إلى استكشاف أشكال العنف الموجهة ضد المرأة في مجتمع الإمارات. تم استخدام المسح الاجتماعي كمنهج للدراسة، وتم توزيع استبانة

على عينة مستهدفة مكونة من ٧٠٠ امرأة معنفة. أبرزت نتائج الدراسة أن العنف النفسي يأتي في المقدمة كأكثر أنماط العنف الممارسة ضد المرأة في الإمارات بنسبة ٣٠.٦٪، يليه العنف اللفظي بنسبة ٢٩.٥٪، وثم العنف الجسدي بنسبة ٢٢.٣٪، وفي المرتبة الأخيرة العنف الجنسي بنسبة ١٧٪. وأظهرت الدراسة أيضًا أن الزوج هو الشخص الأكثر ممارسة للعنف ضد المرأة بنسبة ٥٥٪، وأن السبب الرئيسي للعنف من وجهة نظر النساء هو عدم التوافق بين أفراد الأسرة، تليه الظروف المالية الصعبة للأسرة.

دراسة غانم وآخرون (٢٠٠٥) بعنوان "العنف الواقع على المرأة في الجمهورية العربية السورية"، استهدفت تسليط الضوء على ظاهرة العنف ضد المرأة من خلال التعرف على أنواعه وأشكاله وأبرز أسبابه. اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي بأسلوبه المسحي، وتم استخدام الاستبانة كأداة رئيسية لجمع البيانات. شملت العينة (١٨٩١) أسرة من مختلف المناطق. أظهرت نتائج الدراسة أن نسبة كبيرة من النساء (٧١.٩١%) تعرضن لنوع من أنواع الاعتداء، وكان الشتم هو الشكل الأكثر شيوعًا (٥٠.٢%)، يليه الضرب (٤٨.٢%)، ثم التحرش الجنسي (١٤.١%). كما بيّنت النتائج أن غالبية النساء المعتدى عليهن (٨٠.٤%) تعرضن للعنف الجسدي من قبل أحد أفراد الأسرة، وكان الزوج هو الجاني في النسبة الأكبر من الحالات، حيث شكّل (٥٤%) من مرتكبي الاعتداءات.

أُجريت دراسة في فلسطين حول العنف الأسري بواسطة المجلس القومي للسكان في عام ١٩٩٧، استهدفت عينة من منطقة طولكرم. أظهرت النتائج أن ٩٠% من النساء عانوا من العنف الاجتماعي، بينما تعرضت ٨٨% للإيذاء والعنف النفسي. كما أبلغت نحو ٥٩% عن تعرضهن لعنف جسدي خفيف، و٣٦% عن تعرضهن لعنف جسدي أكثر شدة، مثل الضرب والركل وشد الشعر. خلصت الدراسة إلى أن ظاهرة العنف الأسري منتشرة بشكل كبير بين السكان. وفي دراسة أخرى أجراها المجلس القومي، وُجد أن حوالي ٥٢% من النساء في غزة والضفة الغربية تعرضن للضرب مرة واحدة على الأقل خلال العام. كما أظهرت النتائج أن ٢٣% تعرضن للدفع والركل والرمي على الأرض، و٣٣% تعرضن للطم على الوجه، و١٦% تعرضن للضرب بعصا أو حزام. إضافةً إلى ذلك، أبلغت ٩% عن تعرضهن للهجوم باستخدام أداة حادة من قبل أزواجهن، و٩% تعرضن للعنف النفسي، و٥٢% تعرضن للشتم والإهانة بألفاظ بذيئة من الزوج.

دراسة بوزبون وآخرون (٢٠٠٣) بعنوان "العنف الأسري وخصوصية الظاهرة البحرينية"، هدفت من خلالها إلى تسليط الضوء على أشكال العنف الموجهة ضد المرأة في المجتمع البحريني، ودراسة تأثير بعض المتغيرات الديموغرافية والاجتماعية على هذه الظاهرة. اعتمدت الباحثة على عينة مكونة من ٦٠٥ زوجات من مختلف محافظات البحرين، واستندت في تحليلها إلى متغيرات مثل عمر الزوجة، نوع الزواج، الوضع الاقتصادي، مستوى التعليم، إضافة إلى مدى استفادة النساء من دعم المؤسسات الاجتماعية المعنية.كشفت نتائج الدراسة أن قرابة ثلث النساء المشاركات قد تعرضن لأحد أشكال العنف، وهي نسبة مماثلة لما تم تسجيله في بعض الدول المتقدمة، لكنها أقل مقارنة بالدول النامية والعربية. كما بينت الدراسة أن جميع النساء، بغض النظر عن أعمارهن، اختبرن نوعًا من العنف، إلا أن الفئة العمرية تحت العشرين عامًا كانت الأكثر عرضة له، بينما تناقصت النسبة تدريجيًا مع التقدم في السن. أظهرت النتائج كذلك أن النساء العاملات وذوات الدخل المرتفع كنّ أقل عرضة للعنف مقارنة بربات البيوت أو العاملات ذوات الدخل المنخفض، ما يشير إلى وجود علاقة عكسية بين دخل المرأة واحتمالية تعرضها للعنف. من جهة أخرى، لاحظت الباحثة أن الرجال ذوي الدخل المرتفع أو الوظائف المرموقة كانوا أقل ميلاً لاستخدام العنف ضد زوجاتهم. ، حيث يزداد العنف كلما تراجع المستوى المعيشي للأسرة.

٣. الدراسات الأجنبية:

دراسة (2013) Trigged بعنوان " Women Experiencing Severe Violence In All Social Groups Suffer Long-Term Negative Economic Consequences"، وهدفت إلى تحليل الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية للعنف ضد النساء ضمن الفئة العمرية ما بين ١٨ إلى ٦٤ عامًا. اعتمدت الدراسة على المنهج المقارن، مستندة إلى بيانات السجلات الوطنية السويدية للفترة الممتدة من عام ١٩٩٢ حتى ٢٠٠٥ .شملت العينة ٦٠٨٥ امرأة ممن تم توثيق تعرضهن للعنف في السجلات الرسمية، وتمت مقارنة أوضاعهن الاقتصادية والاجتماعية مع عينة عشوائية أوسع تضم ٥٥,٠١٦ امرأة. كشفت نتائج الدراسة أن النساء المعنّفات كنّ أكثر عرضة للعمل في وظائف منخفضة الأجر، ويعانين من انخفاض في مستوى الدخل، مما انعكس سلبًا على استقرارهن الاقتصادي على المدى الطويل، بغض النظر عن مستواهن التعليمي. كما أظهرت النتائج وجود علاقة وثيقة بين التعرض للعنف والدخل المتدني، فضلاً عن مظاهر الاستبعاد الاجتماعي.

دراسة بيرسادي (٢٠١٢) Persadia بعنوان "تحليل فعالية القانون كأداة لتحقيق المساواة بين الجنسين ومعالجة العنف الأسري: دراسة حالة في ترينيداد وتوباغو"، تناولت فيها مدى كفاءة التشريعات القائمة في البلاد في حماية المرأة وتعزيز المساواة بين الجنسين. استندت الدراسة إلى المنهج التحليلي، حيث تم فحص أداء المؤسسات الحكومية وغير الحكومية بهدف رصد الفجوة بين النصوص القانونية والتطبيق العملي على أرض الواقع، وذلك خلال الفترة الممتدة من ما بعد الاستقلال في عام ١٩٦٢ وحتى عام ٢٠٠٧.شملت الدراسة مقابلات معمّقة مع نساء تعرضن للعنف المنزلي، في محاولة لتقييم مدى استجابة ودعم المؤسسات الرسمية وغير الرسمية لاحتياجات الضحايا. وقد كشفت النتائج عن استمرار وجود تحيزات قائمة على النوع الاجتماعي داخل النظام القانوني، بالإضافة إلى سيطرة الذكور على الهياكل السياسية والقانونية، ما أدى إلى ضعف الإرادة السياسية في دعم قضايا المرأة. كما بيّنت الدراسة أن التمييز القائم في القوانين لم يكن ناتجًا فقط عن النوع الاجتماعي، بل تداخل أيضًا مع الفروقات الطبقية. وأشارت الباحثة إلى أن القوانين كثيرًا ما كانت تعكس توجهات ثقافية ومجتمعية محافظة، مما قلّص من فرص حصول النساء على حقوق متساوية بالفعل.

قامت دراسة باسم" سمات الشخصية لمدى المرأة المعرضة للعنف" Sex Role Beliefs and Social Isolation Battered-omen. Journal of Family Violence "والتي أجريت عام 1994بواسطة فاويت Faweet، بالتركيز على تحديد سمات وخصائص النساء اللواتي يتحملن العنف ويتعايشن معه، حيث تم تطبيق المنهج الوصفي على 650 امرأة تعرضن للعنف .وأظهرت الدراسة أن النساء اللواتي

يتحملن العنف يمتلكن سمات وخصائص معينة، مثل التسامح والأنوثة والصبر والتحمل، ويعتمدن اقتصادياً على أزواجهن، وأن مستواهن الاجتماعي والتعليمي منخفض، وأنهن بحاجة إلى المساعدة الاجتماعية .وأشارت الدراسة إلى أن هناك عدة أسباب وعوامل تؤثر في تعرض النساء للعنف، ويجد الباحث أن هذا الأثر يتغير وفقاً للأسباب والعوامل المختلفة.

أجرى سانون Sanonدراسة عام ٢٠٠٤ بعنوان "العنف الأسري ضد المرأة في ولاية ماهاراشترا" " Violence against women in India: evidence from rural Maharashtra, India "في وسط الهند، باستخدام عينة من ٥٠٠ امرأة تزيد أعمارهن عن ١٨ عامًا. وأظهرت الدراسة أن ٣٨% من النساء في العينة تعرضن للسب من قبل أزواجهن، وأن ٢٤% منهن تعرضن للاعتداء الجسدي من قبل أزواجهن.

أجريت دراسة عام ٢٠٠٩ باسم " العنف الأسري ضد المرأة: فهم العمليات الاجتماعية وتجارب المرأة" "Domestic Violence against Women: Understanding the Social Processes

" and Women's Experiences بواسطة جان بوستوك Jan Bostock ، مورين بلامبتون Maureen Plumpton، ريبيكا براتفيRebekah Pratt . هذه الدراسة ، استخدم الباحثون نظرية علم نفس المجتمع للبحث عن فهم أوسع لما يحافظ على حالات العنف ضد المرأة ، من أجل اقتراح تدخلات في مقاطعة ريفية في شمال إنجلترا. وافقت اثنتا عشرة امرأة ممن تعرضن للعنف المنزلي واستخدمن خدمات القطاع التطوعي على إجراء مقابلات معهنّ حول تجاربهن والموارد والاستراتيجيات المتاحة لهن. وكانت أبرز النتائج متكونة من أربعة محاور: (١) القواسم المشتركة والتناقضات في تجربة العنف. (٢) التعايش مع العنف؛ (٣) استجابة الأنظمة تعزز أو تتحدى العنف و (٤) التعامل مع العنف خارج العلاقة. توضح هذه النتائج كيف يمكن إطالة أمد حالات العنف الاسري بسبب محدودية الخيارات المتاحة للضحايا للدعم والحماية ، ونقص الاعتراف العام الفعال بأن العنف الاسري غير مقبول.

وأجريت دراسة بعنوان " العنف ضد المرأة في إثيوبيا" Violence Against Women In " Ethiopia" بعام ٢٠١٠ بواسطة قدير وآخرين Kadir والتي استكشفت العنف ضد المرأة في سياق الثقافة ، ونظرية الخوف من العنف ، والأدب حول الأماكن التي يُنظر إليها على أنها "آمنة" أو "خطرة" من قبل النساء الضحايا / الناجيات من العنف في إثيوبيا. لجمع البيانات ذات الصلة ، أجرى الباحثون ١٤ مقابلة شبه منظمة مع نساء إثيوبيات ضحايا / ناجيات من العنف وثلاث مقابلات مع خبراء في النوع الاجتماعي في إثيوبيا. المجموعة من النساء يعانون في "صمت" ولا يثقن إلا بالأصدقاء والأقارب. لم يلجأن إلى الدعم المؤسسي بسبب نقص الوعي ورفض المجتمع العام لمثل هذه الإجراءات. يتناقض هذا مع ادعاءات الخبراء بأن احتياجات هؤلاء النساء يتم تناولها باستخدام نهج مؤسسي. الثقافة وحالة الهجرة والافتقار إلى القوة التفاوضية في أماكن العمل هي عوامل رئيسية عند التفكير في العنف. غالبية المستجيبين في هذه الدراسة يشغلون أماكن عامة وخاصة مثل الحانات والمنازل وقد تعرضوا للعنف في تلك الأماكن. العلاقات الاجتماعية والجرائم اللاحقة التي تعرضوا لها لا تجعل مثل هذه الأماكن آمنة. إن التعليم لكلا الجنسين ، وخلق الوعي، وتخصيص الموارد المستدامة لدعم الضحايا / الناجيات ، والتصديق على بروتوكول مابوتو ومؤسسات إنفاذ القانون الفعالة هي بعض الاستراتيجيات العملية التي اقترحها الباحثون للتخفيف من حدوث العنف في إثيوبيا.

ونفذت دراسة في عام ٢٠١٧ بعنوان " العنف ضد المرأة: معرفة ومواقف ومعتقدات الممرضات والقابلات" Violence against women: knowledge, attitudes and beliefs of " nurses and midwivesبواسطة دي جياكومو واخرونDi Gicarmo في التركيز على وصف المعرفة والمواقف والمعتقدات للممرضات والقابلات اللائي تعاملن مع النساء اللائي تعرضن للعنف. تحلل هذه الدراسة كذلك التغييرات المحتملة في المواقف التي حدثت خلال السنوات الخمس الماضية. استخدم الباحثون منهج الدراسة المقطعية وتم استخدام الاستبانة كأداة لجمع البيانات لعينة ملائمة من ٥١ ممرضة وقابلة يعملنَ في غرفة الطوارئ أو في غرفة طوارئ التوليد وجناح أمراض النساء. ومن أبرز النتائج ان من بين المستجيبين، اعتنى ٥١ (٨٠.٤٪) بالنساء اللائي تعرضن للعنف، ويعتقد ٢٥ (٤٩٪) أنه بإمكانهن اكتشاف العنف. يمثل النهج التواصلي الصعوبة الأكبر، ويعتقد جميع المشغلين أنهم بحاجة إلى مزيد من المعرفة. انخفض عدد المشغلين الذين يقترحون مراقبة النساء في غرفة الطوارئ وتقديم شكوى أو الذين يفكرون بشكل أساسي في الاستماع إلى النساء. إن الميل إلى "إلقاء اللوم" على النساء، على الرغم من تناقصه، مستمر؛ وهو أعلى بين الممرضات الذكور وبشكل عام بين المشغلين الذكور.

اجرى واتس Watts (٢٠٠٢) واخرون دراسة بعنوان " Violence against women: global scope and magnitude" تناقش الدراسة حجم بعض من أشد وأشهر أشكال العنف ضد النساء، وهي: العنف من الشركاء الحميمين؛ الاعتداء الجنسي من قبل غير الشركاء الحميمين؛ الاتجار بالنساء

والفتيات، والدعارة القسرية، واستغلال العمل، وعبودية الديون؛ العنف الجسدي والجنسي ضد العاملات في مجال الجنس؛ الإجهاض الانتقائي على أساس الجنس، وقتل الإناث، والإهمال المتعمد للفتيات؛ والاغتصاب أثناء الحروب. هناك العديد من الجناة المحتملين، بما في ذلك الأزواج والشركاء، والجيران، والرجال في مواقع السلطة أو النفوذ. معظم أشكال العنف ليست حوادث فريدة، بل هي مستمرة، وقد تستمر حتى لعقود. نظرًا لحساسية الموضوع، فإن العنف يُسجل بشكل شبه عالمي بشكل ناقص. ومع ذلك، تشير معدلات انتشار هذا العنف إلى أن ملايين النساء على مستوى العالم يتعرضن للعنف أو يعشن مع عواقبه.

أجرى جلن وكاتور وجاسنكي في عام ١٩٩٨ دراسة بعنوان "العنف الزواجي"، حيث تناولت الديناميات وأنماط العنف الأسري وأساليب الإساءة بين الأزواج. وقد أظهرت النتائج أن العنف الأسري يختلف بناءً على خبرات الصراع العنيف داخل الأسرة، وأن العنف الذي يحدث في سياق الزواج شائع بين الناس بشكل عام. بينما تعتبر أنماط العنف الأكثر حدة حالات محدودة تتطلب العلاج النفسي وتحدث في بعض الأسر فقط. كما أوضحت الدراسة أن العنف ضد المرأة غالبًا ما يأتي من الأشخاص المقربين منها، مثل الزوج والأبناء، يليه الأفراد الآخرين.

في دراسة أجرتها سوزان شتايمتز عام ٢٠٠٠، قامت بإجراء مقارنات بين تسع ثقافات تحت عنوان "العنف بين الرجل والمرأة: دراسة عبر ثقافية". تؤكد الباحثة أن النساء يمارسن العنف داخل الأسرة بشكل أكبر من الرجال، وأن السلوك العنيف يرتبط بالطبيعة البشرية أكثر من ارتباطه بالعوامل الثقافية. تلاحظ أن النساء غالبًا ما يستخدمن العنف الزواجي في العديد من الثقافات، حيث يعتبر المنزل بمثابة مملكتهن الخاصة. كما رصدت شتايمتز أوجه تشابه بين الثقافة الأمريكية وثقافات أخرى، مشيرة إلى دراسة في كندا أظهرت أن نسبة العنف من الزوج نحو الزوجة كانت ٤.٨%، بينما بلغت نسبة العنف من الزوجة نحو الزوج ١٠%. تظهر النتائج أن العنف الذي تمارسه الزوجة الأمريكية ليس فريدًا من نوعه، إذ أن النساء في مختلف أنحاء العالم أكثر استخدامًا للعنف من الرجال داخل الأسرة. ومع ذلك، تشير التقارير الرسمية إلى أن نسبة العنف بين الأزواج أعلى من تلك التي بين الزوجات. تعزو الباحثة ذلك إلى أن الرجال يميلون إلى عدم تقديم شكاوى ضد زوجاتهم، ويمتنعون عن الإبلاغ عن الاعتداءات التي يتعرضون لها، على عكس النساء اللواتي يعبرن عن تجاربهن بشكل أكبر، حتى في الحالات البسيطة. كما تلاحظ أن وسائل الإعلام غالبًا ما تبرز الرجل كجاني والمرأة كضحية، وترى شتايمتز أن بعض النساء قد يقدمن شكاوى كاذبة، نظرًا لوجود حوافز مالية وقانونية تتعلق برعاية الأطفال، مما يساعدهم في ذلك بعض المحامين غير الملتزمين بأخلاقيات المهنة.

ثالثا: النظريات المفسرة للدراسة

١-نظرية التفاعلية الرمزية

نظرية التفاعلية الرمزية (Symbolic Interactionism) تُعد من أهم النظريات الاجتماعية التي تركز على الفهم الذاتي والمعنى الذي يبنيه الأفراد خلال تفاعلهم اليومي مع الآخرين. نشأت هذه النظرية في بدايات القرن العشرين، وتعود جذورها إلى الفيلسوف الأمريكي جورج هربرت ميد الذي لم يكتب نظريته بنفسه، لكن أفكاره دُوّنت لاحقًا من قبل طلابه، ومن أبرزهم هربرت بلومر الذي صاغ مصطلح "التفاعلية الرمزية" رسميًا في ثلاثينيات القرن الماضي. تقوم النظرية على ثلاث ركائز أساسية وهي أن البشر يتصرفون تجاه الأشياء بناءً على المعاني التي يضفونها عليها، وأن هذه المعاني تنشأ من التفاعل الاجتماعي، وأن هذه المعاني يمكن أن تتغير من خلال العمليات التفسيرية التي يجريها الأفراد داخلهم (Blumer, 1969)

تركّز التفاعلية الرمزية على الرموز والمعاني في الحياة اليومية، وتفترض أن الواقع الاجتماعي ليس كيانًا ثابتًا بل يتم بناؤه من خلال التفاعل المستمر بين الأفراد. فاللغة، الإيماءات، السلوكيات، والعادات كلها

رموز يتبادلها الناس ليشكلوا فهمهم للعالم المحيط بهم. ومن هذا المنظور، يُصبح فهم الظواهر الاجتماعية، مثل العنف ضد المرأة، مرتبطًا بكيفية تفسير الأفراد لهذا العنف، وكيفية تشكيل المعاني المرتبطة به داخل المجتمع.(Snow & Anderson, 1993)

وتتميز التفاعلية الرمزية بقدرتها على تسليط الضوء على التفاصيل الدقيقة في الحياة اليومية، حيث تُعنى بما يسمى "الميكرو-سوسيولوجيا" أو التحليل الاجتماعي الصغير، والذي يركّز على كيفية تشكّل المعاني داخل المواقف اليومية الاعتيادية. هذا المنظور يعطي أهمية خاصة لكيفية استخدام اللغة والتواصل غير اللفظي وتفسير الرموز، باعتبارها وسائل مركزية لفهم العلاقات الإنسانية. ومن هنا، فإن النظرية تفترض أن الأفراد لا يتصرفون بطريقة تلقائية أو استجابية فقط، بل يُعيدون إنتاج معاني الأشياء والمواقف من خلال عملية تفاعل اجتماعي مستمرة قائمة على التفسير الذاتي.(Mead, 1934; Blumer, 1969)

كما أن هذه النظرية تمنح الأفراد دوراً فاعلاً في تشكيل واقعهم الاجتماعي، بخلاف النظريات البنائية الكبرى التي تُركّز على الهياكل الاجتماعية والمؤسسات كعوامل حتمية. وهذا البعد يعطي التفاعلية الرمزية مرونة في تحليل ظواهر معقدة مثل العنف ضد المرأة، لأنها تسمح بفهم كيف يمكن أن تختلف دلالات الفعل العنيف من سياق لآخر، بل ومن فرد لآخر، بحسب تجربته وتفاعلاته الخاصة. فالعنف في هذا السياق لا يُفهم فقط من منظور سلطوي أو هيكلي، بل يُنظر إليه كمعنى اجتماعي متغير، يُعاد إنتاجه وتداوله عبر اللغة والسرديات اليومية.(Stryker, 2000; Carter, 2016)

تُفسر التفاعلية الرمزية العنف ضد المرأة ليس فقط كفعل مادي، بل كنتاج لسلسلة من التفاعلات الرمزية التي تمنحه معنى وتُضفي عليه شرعية ضمن سياقات معينة. فعلى سبيل المثال، في بعض المجتمعات قد يُنظر إلى الضرب كوسيلة "لتقويم الزوجة" أو كتصرف "طبيعي" في الحياة الزوجية، وهو ما يُعيد إنتاج العنف بوصفه مقبولًا اجتماعياً، رغم أنه مرفوض قانونياً. هذا القبول لا يأتي من النصوص، بل من المعاني التي يبنيها الأفراد من خلال التفاعل المستمر مع المحيط، كالعائلة، الأصدقاء، ووسائل الإعلام . وبالتالي، فإن النساء اللواتي يواجهن العنف قد يفسّرن هذا السلوك بطرق تبريرية مثل أنه ناتج عن الحب أو الغيرة، مما يجعل الخروج من دائرة العنف أكثر صعوبة.(Carter, 2016)

الأكثر خطورة في هذا السياق هو أن هذه المعاني لا تتشكل فقط من خلال التجارب الفردية، بل يتم تعزيزها باستمرار عبر التفاعلات اليومية مع المحيط الاجتماعي، مثل الأسرة والأصدقاء والبيئة الثقافية العامة، مما يجعل تغييرها تحدياً يتطلب وعياً نقدياً ومعرفة بديلة تتيح للمرأة إعادة تفسير هذه السلوكيات بوصفها غير مقبولة. وهنا يأتي دور الوعي القانوني والتنظيمي، حيث تشير دراسات حديثة إلى أن وعي النساء بحقوقهن القانونية يساهم في كسر هذه التفسيرات الرمزية للعنف، ويُعيد تعريفه بوصفه فعلًا مرفوضًا يجب التبليغ عنه ومعاقبته.(Johnson & Ferraro, 2000)

من خلال هذا المنظور، يُصبح تعزيز وعي المرأة السعودية بالإجراءات التنظيمية والقانونية ضد العنف ضرورة مزدوجة؛ فهي ليست فقط حماية قانونية، بل هي أيضًا إعادة بناء رمزي للواقع الاجتماعي الذي تعيش فيه المرأة. فحين تدرك المرأة أن القانون يمنع العنف ويحميها، تبدأ في إعادة تفسير التجارب المؤذية بوصفها غير مقبولة، مما يعزز فرصها في اتخاذ قرارات تستند إلى حماية ذاتها واستقلالها .وهذا ما يجعل التفاعلية الرمزية إطارًا مهمًا لفهم كيف يتشكل العنف ضد المرأة ثقافيًا، وكيف يمكن تفكيكه ورفضه من خلال تغيير المعاني التي يحملها في المجتمع.(Johnson & Ferraro, 2000)

٢- النظرية النسوية:

النظرية النسوية هي مجال فكري متنوع ومتعدد التخصصات يسعى إلى فهم تحدي عدم المساواة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي تعاني منها النساء والفئات المهمشة الأخرى (هوكس ، ١٩٨١). نشأت النظرية النسوية من الحركة النسائية في الستينيات والسبعينيات في أمريكا ، وتطورت منذ ذلك

الحين إلى هيئة معقدة ومتعددة الأوجه من المنح الدراسية التي تشمل مجموعة واسعة من وجهات النظر والنهج. تهتم النظرية النسوية في جوهرها بالطرق التي يتقاطع بها الجنس مع الأشكال الأخرى للاختلاف الاجتماعي، مثل العرق والطبقة والجنس، لتشكيل تجارب الأفراد والفرص (موهانتي ، ١٩٨٨). يسعى المنظّرون النسويون إلى تحديد وتحدي هياكل السلطة والقمع التي تكمن وراء هذه التفاوتات ، وإنشاء ترتيبات اجتماعية أكثر عدلاً وإنصافًا. كان للنظرية النسوية تأثير عميق على العديد من المجالات، بما في ذلك علم الاجتماع والعلوم السياسية والفلسفة والدراسات الأدبية، من بين أمور أخرى (سميث ، ١٩٨٧). وقد تضمنت مساهماتها أطرًا مفاهيمية جديدة لفهم القوة وعدم المساواة، وانتقادات للنهج التأديبية التقليدية ، وتطوير طرق ومنهجيات بحثية جديدة. يمكن أن تساعد النظرية النسوية في تفسير وعي المرأة بالإجراءات التنظيمية والقانونية ضد العنف تجاه المرأة من خلال تسليط الضوء على الطرق التي يتقاطع بها النوع الاجتماعي مع الأعراف الاجتماعية والثقافية في تشكيل تجارب النساء وفرصهن. يمكن أن تؤدي الأعراف والممارسات الأبوية في العديد من المجتمعات إلى تهميش واضطهاد المرأة، بما في ذلك وصولها المحدود إلى المعلومات والموارد المتعلقة بالعنف ضدها (سميث ، ١٩٨٧).

قد تجادل النظرية النسوية بأن هذه المعايير والممارسات ليست طبيعية أو حتمية، بل هي نتيجة لعمليات اجتماعية وتاريخية تميزت بالرجال والنساء الخاضعين. يمكن أن تؤدي هذه العمليات إلى استبعاد النساء من عمليات صنع القرار التي تؤثر على حياتهن، بما في ذلك تلك المتعلقة بالعنف ضدهن. (سميث، ١٩٨٧) قد تجادل النظرية النسوية بأن معرفة وعي المرأة السعودية بالإجراءات التنظيمية والقانونية ضد العنف تجاه المرأة يتشكل من خلال عوامل معقدة ومتقاطعة، بما في ذلك النوع الاجتماعي، والأعراف الاجتماعية، والممارسات الثقافية.

ترى هذه النظرية أن جذور العنف الموجه ضد المرأة تنبع من التصورات التقليدية المرتبطة بالنوع الاجتماعي، حيث تقوم هذه التصورات على توزيع غير متكافئ للأدوار بين الذكور والإناث. ووفقًا لهذا الفهم، تمنح هذه التوقعات الاجتماعية الذكور مساحة أكبر لممارسة السلطة باستخدام أنماط متعددة من العنف، سواء كان جسديًا أو نفسيًا أو اجتماعيًا (سميث، ١٩٨٧).

تعتمد هذه المقاربة على تحليل دور التقسيم الاجتماعي للعمل، الذي عزز ارتباط المرأة بوظائف إنجابية استنادًا إلى خصائصها البيولوجية، مما أثر بدوره على مكانتها في المجتمع. وتُفسر النظرية النسوية هذه العلاقة في سياق تبعية المرأة للرجل نتيجة سيطرته على الموارد والفرص.

وتؤكد النظرية أن العنف يُستخدم كأداة للسيطرة وإخضاع المرأة، حيث يسعى إلى الحد من استقلاليتها وتقليل قدرتها على المقاومة. كما تُبرز أن العنف القائم على النوع الاجتماعي يُفهم كنسق متكامل يرتبط بتوقعات اجتماعية مترسخة تدعم عدم المساواة بين الجنسين. إضافة إلى ذلك، تشير النظرية إلى أن بعض المجتمعات لا تعتبر إساءة الرجل للمرأة قضية اجتماعية بارزة أو تتطلب تدخلاً، مما يساهم في استمرارية هذه الظاهرة (عبد العظيم، ٢٠١٤).

تساهم النظرية النسوية في تفسير كيف أن الوعي بالحقوق القانونية يتأثر بالعوامل الاجتماعية والثقافية. في المجتمع السعودي، تلعب الأعراف والتقاليد دورًا كبيرًا في تشكيل كيفية رؤية النساء لحقوقهن وإجراءات الحماية المتاحة. من خلال فهم هذه الأعراف، يمكن إدراك كيف تؤثر العوامل الثقافية على قدرة النساء في الوصول إلى المعلومات والموارد المتعلقة بالعنف (موهانتي ، ١٩٨٨).

تركز النظرية النسوية أيضًا على كيفية تشكيل الأنماط الاجتماعية لتجارب النساء. تحلل هذه النظرية كيف يمكن أن تؤدي التفاعلات اليومية في المجتمع إلى تعزيز أو تقويض وعي المرأة بالإجراءات القانونية. على سبيل المثال، يمكن أن تؤثر الأحاديث بين النساء في المجتمعات المحلية على كيفية فهمهن للعنف وحقوق الحماية، مما يساهم في تشكيل وعيهن(هوكس ، ١٩٨١).

تؤكد النظرية النسوية على أهمية المعرفة كوسيلة للتمكين. عندما تزداد معرفة النساء بالإجراءات القانونية والتنظيمية المتاحة لهن، يُمكنهن أن يكتسبن القدرة على اتخاذ قرارات مستنيرة بشأن حقوقهن وحمايتهن. وبالتالي، فإن تعزيز التعليم والتوعية في هذا السياق يُعتبر خطوة أساسية لتمكين المرأة من مواجهة التحديات المتعلقة بالعنف (هوكس ، ١٩٨١).

بالتالي، تقدم النظرية النسوية إطارًا شاملًا لفهم وعي المرأة السعودية بالإجراءات التنظيمية والقانونية ضد العنف. من خلال التركيز على العوامل الاجتماعية والثقافية، وتأكيد أهمية المعرفة والدعم المجتمعي، يمكن تحقيق فهم أعمق لتجارب النساء واحتياجاتهن، مما يسهم في تعزيز حقوقهن وحمايتهن بشكل فعال.

ثالثا: ادبيات الدراسة

العنف ضد المرأة

أولا: ظاهرة العنف

العنف ظاهرة اجتماعية يتسبب في ضرر الاخرين نفسيا ولفظيا وجسديا. يمكن أن يهدف هذا السلوك إلى التهديد أو إلحاق الأذى بالنفس أو بالآخرين، بما في ذلك الأفراد أو الجماعات أو المجتمعات بشكل عام. يُمكن أن يؤدي العنف إلى إصابات جسدية، أو حتى فقدان الحياة، بالإضافة إلى آثار نفسية سلبية وسوء النمو أو الحرمان من الحقوق الأساسية. في الوقت الراهن، أصبح العنف من أبرز التحديات الصحية التي تواجه المجتمعات حول العالم. ولا يوجد أي بلد أو مجتمع يمكن أن يُعتبر محصنًا من تأثيرات هذه الظاهرة (منظمة الصحة العالمية، ٢٠٢٥)

ينشأ العنف غالبًا من مشاعر إحباط نفسي عميق. ترجع أسبابه إلى دوافع داخلية تتشكل نتيجة للإهمال أو سوء المعاملة، بالإضافة إلى تأثيرات وراثية وعوامل اقتصادية مثل الفقر والبطالة. كما أن العوامل الاجتماعية تلعب دورًا مهمًا، خاصة في التربية، وكذلك البيئة المحيطة ومستوى الثقافة والوعي. يتنوع العنف الذي تتعرض له المرأة وتختلف صوره تبعًا للبيئة الثقافية والاجتماعية والاقتصادية التي تعيش فيها، مما يجعله يتخذ أشكالًا متعددة تؤثر سلبًا على حياتها وسلامتها الجسدية والنفسية والاجتماعية. ومن أبرز هذه الأشكال:

العنف الجسدي يُعد من أكثر أنواع العنف شيوعًا ووضوحًا، ويشمل استخدام القوة لإيذاء المرأة جسديًا مثل الضرب، والركل، والصفع، والدفع، وشد الشعر، وأحيانًا استخدام أدوات حادة أو أجسام صلبة لإلحاق الأذى، أو حتى التلويح بها للتهديد.

العنف النفسي يُعتبر من أكثر الأشكال صعوبة في الإثبات، لأنه غالبًا ما يكون خفيًا ولا يُقاس بسهولة، لكنه يترك أثرًا عميقًا في نفس المرأة. ويتجلى في الإهمال، والسخرية، والتقليل من شأنها، والعزلة، والتهديد المستمر، والحرمان العاطفي، والتشكيك في قدراتها، مما يؤدي إلى الإحباط وفقدان الثقة بالنفس.

العنف الجنسي رغم التحفظ المجتمعي حول هذا النوع، إلا أنه منتشر ويشمل الاعتداء الجنسي، والإكراه على ممارسة علاقات غير مرغوب فيها، أو الإذلال عبر ألفاظ وتصرفات جنسية مهينة، وقد يصل إلى حد الاغتصاب. هذا النوع يُعد من أكثر أنواع العنف انتهاكًا للكرامة الإنسانية.

العنف الاقتصادي يظهر حين تُمنع المرأة من التحكم في مواردها المالية أو تُحرم من الإرث والعمل، أو تُجبر على إعطاء راتبها أو اقتراض أموال باسمها. كما يشمل حرمانها من تلبية احتياجاتها الأساسية بهدف السيطرة عليها ماديًا وإضعاف استقلالها.

العنف الصحي يتجلى هذا النوع في إهمال صحة المرأة، أو إجبارها على الإنجاب المتكرر، أو منعها من الحصول على رعاية صحية، أو فرض قرارات صحية قسرية مثل الإجهاض أو التعقيم دون رضاها.

العنف الاجتماعي يظهر من خلال عزل المرأة عن محيطها الاجتماعي، ومنعها من زيارة الأقارب أو المشاركة في المناسبات الاجتماعية أو التعليمية، أو التدخل في حياتها الخاصة بشكل يؤدي إلى حرمانها من ممارسة دورها الطبيعي في المجتمع.
العنف اللفظي وهو أكثر انتشارًا مما يُعتقد، ويشمل الشتائم، والإهانات، والسخرية، والتهديد الدائم بالطلاق أو الزواج بأخرى. ورغم أن هذا النوع قد لا يترك علامات مرئية، إلا أن أثره النفسي قد يكون عميقًا ومستمرًا. (بدوي، ٢٠١٧)

ثانيا: العنف الاسري

تُعتبر ظاهرة العنف الأسري مسألة تاريخية تعود إلى بدايات وجود الإنسان، حيث تُعد واحدة من أقدم القضايا الاجتماعية التي واجهت المجتمعات عبر العصور. يُعتبر حادث قتل قابيل لهابيل من أولى حالات العنف الأسري المسجلة، ومنذ ذلك الحين، تكررت هذه الانتهاكات بأشكال متنوعة على مر الزمن، مما يعكس عمق المشكلة واستمرارها في مختلف الثقافات. يمكن أن يتميز العنف الأسري عن أنواع العنف الأخرى بخصوصيته في حدوثه، حيث غالبًا ما يحدث داخل المنزل أو في البيئة الأسرية المحيطة. كما يرتبط هذا النوع من العنف بروابط أسرية وثيقة بين الضحية والجاني. في بعض الحالات، قد يكون العنف مصدره النساء، وغالبًا ما يستهدف الأطفال. ومع ذلك، قد يمتد تأثير هذا العنف ليشمل ضحايا آخرين، مثل الرجال من جميع الأعمار، بما في ذلك المتزوجين، وكذلك الأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن (الغامدي، ٢٠٢١).

تزايدت ظاهرة العنف الأسري بشكل ملحوظ في عصرنا الحالي، حيث تعاني العديد من الأسر والعائلات في السعودية من تداعيات هذه المشكلة. تؤدي آثار العنف الأسري إلى سلبيات تهدد استقرار الأسرة، مما قد يؤدي إلى تفككها وضعفها، وبالتالي يؤثر سلبًا على تماسك المجتمع ككل (وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية، ٢٠٢٠).

ثانيا: العنف ضد المرأة

شهدت ظاهرة العنف الأسري، وخاصة العنف ضد المرأة، اهتمامًا متزايدًا خلال العقدين الماضيين من قبل الجهات الرسمية والأهلية والمختصين في مجالات العلوم الاجتماعية والقانونية والنفسية. يعود ذلك إلى أن العنف يشكل تهديدًا لأساس الأسرة، التي تُعتبر حجر الزاوية في المجتمع وأهم بنيته، حيث تُعد المصدر البشري الحيوي لتطور المجتمع ونموه. يمثل العنف ضد المرأة سلوكًا غير مقبول نظرًا لتأثيره السلبي على سلامة الأسرة وأمنها. وتعتبر هذه الظاهرة عالمية، إذ تمتد جذورها إلى جميع الأمم والحضارات والثقافات، فهي ليست مقتصرة على مجتمع معين أو مرتبطة بمستوى التحضر أو التخلف. بل إنها ظاهرة إنسانية بامتياز، ترتبط بالعلاقات بين الرجل والمرأة داخل الأسرة، وتعكس التحديات التي تواجهها المجتمعات في هذا السياق (بدوي، ٢٠١٧).

شهد المجتمع السعودي في السنوات الأخيرة زيادة ملحوظة في معدلات العنف ضد المرأة، حيث أصبح العديد من الأسر يعانون من تداعيات هذه الظاهرة وما تتركه من آثار سلبية على الأسرة وسلامة النسيج الاجتماعي. تواجه المرأة المعنفة أشكالًا متعددة من الإساءة، بما في ذلك الجسدية والنفسية والصحية والجنسية والاجتماعية والاقتصادية، وغالبًا ما تتعرض لأكثر من نوع من هذه الإساءات في نفس الوقت. تشير الإحصائيات إلى أن حوالي ٥١.٤% من النساء السعوديات يتعرضن لأشكال مختلفة من العنف (الفايز، ٢٠٠٦).

ومع بدء تنفيذ مبادرات الرؤية، تم إعادة تقييم العديد من الحواجز التي كانت تعيق المرأة عن المشاركة الفعالة في المجتمع السعودي. ومن بين هذه الحواجز، تم تعيين المرأة في مناصب قيادية في المؤسسات العامة والخاصة والمجتمع المدني، بالإضافة إلى تمكينها من إنهاء معاملاتها في الدوائر الحكومية بسهولة.

كما تم السماح لها بالسفر الدولي للدراسة والعمل، وأيضًا قيادة المركبات. في ظل هذا السياق الإيجابي والتطور القانوني، من المهم أيضًا دراسة الجانب الآخر من المعادلة، وهو العنف والاضطهاد ضد المرأة في السعودية، لفهم التحديات المتبقية التي تواجهها (الجعيد واخرون، ٢٠٢٢).

تشير بعض الإحصائيات إلى أن حالات العنف ضد المرأة لا تزال قائمة في السعودية. وفقًا لتقديرات برنامج الأمان الأسري الوطني لعام ٢٠١٧، تعرضت ٣٥% من النساء السعوديات لنوع واحد على الأقل من العنف خلال حياتهن. ويُعتبر "العنف النفسي" هو الأكثر شيوعًا، حيث تصل نسبته إلى ٤٦% من حالات العنف. ورغم عدم وجود إحصائيات رسمية دقيقة حول مستويات العنف ضد المرأة في المملكة، إلا أن هناك نشاطًا إنسانيًا وقانونيًا وإعلاميًا ملحوظًا يهدف إلى التوعية بمخاطر هذه الظاهرة. يمكن تلخيص أبرز ملامح الجهود السعودية في ثلاثة محاور رئيسية:

تختصر الجهود القانونية للمملكة في إصدار أنظمة تتعلق بالأسرة، وخصوصًا المرأة والطفل. من أبرز هذه الأنظمة هو النظام المعتمد لحماية الأفراد من الإيذاء، الذي تم تنفيذه بموجب الأمر السامي رقم م/٥٢ بتاريخ ١٤٣٤/١١/١٥هـ، والذي يعالج جميع أشكال العنف. بالإضافة إلى ذلك، تشمل الأنظمة نظام مكافحة التحرش، ونظام حماية الطفل، ونظام الضمان الاجتماعي، فضلًا عن السياسات العامة في مجالي التعليم والعمل. جميع هذه الأنظمة تهدف إلى تعزيز التنمية الأسرية والاستقرار الاجتماعي.

على الجانب التنظيمي، أنشأت الحكومة مجموعة من المؤسسات العامة المتخصصة في التنمية الاجتماعية، مثل وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية، بالإضافة إلى العديد من البرامج التنموية مثل برنامج الأمان الأسري ومركز بلاغات العنف الأسري. المملكة أيضًا عضو في معظم الاتفاقيات الدولية المناهضة للعنف ضد المرأة، مثل اتفاقية الأمم المتحدة للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، التي تم اعتمادها في عام ١٩٨٠. تهدف هذه الاتفاقية إلى تحقيق المساواة في الحقوق، وتتضمن ٣٠ مادة تشكل إطارًا قانونيًا ملزمًا للمبادئ والتدابير المتفق عليها دوليًا لتحقيق المساواة للمرأة في جميع أنحاء العالم. والمحور الأخير يتعلق بالجهود التوعوية، ويشمل تمكين مؤسسات المجتمع المدني والجمعيات الخيرية من العمل في مجال التنمية الأسرية. يهدف هذا إلى تعزيز التفاعل مع وسائل الإعلام المتاحة لزيادة الوعي وتغيير الاتجاهات والسلوكيات تجاه العنف ضد المرأة في السعودية (الجعيد واخرون، ٢٠٢٢).

الحقوق القانونية للمرأة في المجتمع السعودي

قامت الأنظمة في المملكة العربية السعودية بالمساواة بين حقوق الرجل والمرأة، تحقيقًا للصالح العام وتوزيعًا للمسؤوليات والفرص. لكن هذه المساواة لم تكن مطلقة، حيث لا يعني ذلك أن يصبح الرجل والمرأة كائنًا واحدًا، بل تم تمييز المرأة عن الرجل بالعديد من الحقوق التي تتناسب مع طبيعتها وظروفها كامرأة. وذلك رحمةً بها وحمايةً لها. وقد حرصت المملكة العربية السعودية، باعتبارها عضوًا مميزًا ومؤثرًا في المجتمع الدولي، على الانضمام إلى الاتفاقيات والمعاهدات الدولية لحقوق الإنسان، ومن أبرزها اتفاقية "سيداو" للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، حيث تم التوقيع عليها عام ٢٠٠٠م، مع التحفظ على بعض بنود الاتفاقية، إذ لا تلتزم المملكة بتنفيذ أي بند يتعارض مع تعاليم الشريعة الإسلامية (العبيدالله، ٢٠٢٤:٤١).

مرّت بعض مراحل التاريخ بدعم لفكرة تفوّق الرجال وهيمنتهم على النساء، حيث كانت النساء تُعتبر جزءًا من ممتلكات الرجال وحقوقهم. كان للرجال حقوق متعددة تتيح لهم تعديل سلوك المرأة إذا أخطأت. كما كانت النظرة السائدة ترى المرأة ككائن ضعيف وغير كامل الأهلية، غير قادر على اتخاذ القرارات السليمة بمفردها. هذا الأمر أدى إلى زيادة سيطرة الرجل على المرأة في المجتمع، وتوجيهها بما يتناسب مع رغباته كرجل (الخطيب، ٢٠١١: ٣٨٥).

ذُكرت كلمة القوامة في قوله تعالى: (الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاء) (سورة النساء: ٣٤)، لكن العديد من الرجال أساءوا فهم معناها. فقد فُسرت على أنها تعني تسلط الرجال وسيطرتهم على النساء، وأن الإسلام منحهم حق القوامة للتحكم في المرأة والتقليل من قيمتها، بل وضربها إذا لم تلتزم بأوامره. وهذا يتعارض مع ما يهدف إليه الشرع في هذه الآية. فالقوامة في الإسلام تعني المسؤولية الملقاة على عاتق الرجل لتوفير حقوق المرأة وحمايتها والاعتناء بشؤونها، وليس للسيطرة عليها (الشهراني، ٢٠٢٢).

إن اعتماد المرأة على الرجل في شؤون حياتها ظاهرة عالمية موجودة في جميع المجتمعات، لكن ما يميزها هو درجة هذا الاعتماد ومداه. في المجتمع السعودي، يتجلى هذا الاعتماد بشكل واضح، إلى درجة قد تجعل المرأة تعتمد تمامًا على الرجل، بغض النظر عن الإمكانيات التي تمتلكها. يُعزز هذا الاعتماد من قبل بعض الرجال من خلال وضع قيود أو عوائق تمنع المساس به، كما قد يستغل البعض هذه الاعتمادية لفرض آرائهم ورغباتهم على النساء، مهددين إياهن في حال عدم الخضوع. وهذا يؤدي إلى تزايد التنازلات والتضحيات من جانب المرأة، حتى وإن كان ذلك على حساب صحتها ومشاعرها. ويُعزى ذلك جزئيًا إلى شعور الرجل بأن المرأة غير قادرة على الاعتماد على نفسها، وإلى شعور المرأة بأن المجتمع لا يدعم استقلاليتها، بل يشجع على اعتمادها على الرجل (الجبرين، ٢٠٠٥:١١٢ – ١١٣) .ومن ضمن حقوق المرأة في المجتمع السعودي هو حق المرأة في المعيشة الكريمة في بيت الزوجية حيث إن للمرأة الحق في أن تعيش حياة كريمة في منزل زوجها، وأن تتمتع بالمودة والرحمة، وأن تُعامل بلطف ورقة (الزيد، ٢٠٢٣)

إن من المعروف أن الدعوى تُرفع من المدعي ضد المدعى عليه في مكان إقامته، وفقاً لما جاء في المادة السادسة والثلاثين من نظام المرافعات الشرعية، حيث تنص على أن "يكون الاختصاص للمحكمة التي يقع في نطاق اختصاصها مكان إقامة المدعى عليه". ومع ذلك، فقد استثنى النظام حالة المدعية إذا كانت امرأة في مسائل الأحوال الشخصية، كما ورد في الفقرة الثانية من المادة التاسعة والثلاثين التي تنص على أن "للمرأة - في المسائل الزوجية والحضانة والزيارة ومن عضلها أولياؤها - الخيار في إقامة دعواها في بلدها أو بلد المدعى عليه. وعلى المحكمة إذا سمعت الدعوى في بلد المدعية استخلاف محكمة بلد المدعى عليه للإجابة عن دعواها." (الخنيزان، ٢٠١٦)

يتضح أن المشرع قد أوجد استثناء خاص للمرأة، مخالفاً القواعد العامة، وذلك لأخذ ظروفها بعين الاعتبار وتخفيف عبء التنقل إلى مكان إقامة المدعى عليه. ويعتبر هذا الاستثناء من أبرز الحقوق التي منحها النظام للمرأة لتسهيل الإجراءات القانونية التي قد تواجهها. فإذا تم الإبقاء على القاعدة كما هي، لكان من الممكن أن تتجنب الكثير من النساء المطالبة بحقوقهن تجنباً للمشقة والتعب الناتج عن السفر. كما قد يستغل المدعى عليه هذه النقطة لتغيير مكان إقامته إلى خارج المدينة التي تقيم فيها المدعية، مما يعوقها عن المطالبة بحقوقها مثل الحضانة والنفقة والزواج (الخنيزان، ٢٠١٦).

تُعتبر المرأة غالبًا طرفًا في قضايا الأحوال الشخصية مثل الزواج والطلاق والحضانة والنفقة وغيرها. في الماضي، كانت المحاكم العامة في كل مدينة هي المختصة بالنظر في هذه القضايا، حيث كانت تتلقى المئات منها يوميًا، مما أدى إلى تأخير البت في قضايا الأحوال الشخصية. وكان التأخير يؤثر بشكل أكبر على المرأة، نظرًا لصعوبة استمرارها في متابعة الدعوى. ومؤخراً، وفقًا لنظام المرافعات الجديد الذي صدر عام ١٤٣٥ هـ، تم إنشاء محاكم متخصصة في معظم المدن للنظر في مسائل الأحوال الشخصية. وقد ساهمت هذه المحاكم في تسريع عملية النظر في القضايا، حيث أصبحت مدة الإجراءات أقل بكثير مقارنة بما كانت عليه سابقًا (الخنيزان، ٢٠١٦).

تُعتبر المرأة في كثير من الأحيان الحلقة الأضعف في العلاقات، لذا فإن تعزيز موقفها وتمكينها من الحصول على حقوقها بأيسر الطرق يُعد من الأهداف الأساسية للدولة. وقد اتخذت الدولة هذا الاتجاه كأحد

مبادئ أنظمتها ولوائحها. رغم أن جرائم الإيذاء الأسري قد تؤثر على عدة فئات، إلا أن المرأة تُعد من أكثر المجموعات عرضة لهذه الانتهاكات. وقد نص نظام الحماية من الإيذاء ولائحته التنفيذية على تجريم أي شكل من أشكال الاستغلال أو الإيذاء الجسدي أو الجنسي أو النفسي أو التهديد الذي تتعرض له المرأة من قبل الأشخاص الذين لهم سلطة أو ولاية عليها، سواء كان ذلك من خلال علاقة أسرية أو إعالة أو وصاية. كما حدد النظام الإجراءات التي يمكن للمرأة من خلالها الدفاع عن نفسها وحماية حقوقها من الإيذاء (الخنيزان، ٢٠١٦).

تظل قضايا الخلافات الزوجية مشغلة للعديد من المحاكم والجهات الحكومية. وعندما تحصل المرأة على صك الحضانة لأطفالها، تواجه تحديًا جديدًا في استخراج الأوراق الثبوتية لهم. مما يضطرها للرجوع إلى المحكمة للحصول على حكم قضائي جديد يلزم الزوج بإصدار المستندات المطلوبة. لكن للتخفيف عن المرأة، صدر مؤخرًا تعميم من مجلس القضاء الأعلى برقم (٣٥/١١/١١٦٧) بتاريخ ١٤٣٥/١٠/٣٠ هـ، يُلزم الدائرة القضائية المختصة بنظر دعاوى الحضانة بتضمين الحكم حق المحكوم له في مراجعة الأحوال المدنية والجوازات والسفارات وإدارات التعليم والمدارس لإنهاء الإجراءات المتعلقة بالمحضون لدى جميع الجهات الحكومية والأهلية، باستثناء السفر بالمحضون خارج المملكة، الذي يتطلب إذنًا من القاضي في حال كان الحاضن غير الولي.

كما ألزم المجلس بمعاملة طلب الإذن بالسفر بالمحضون كمسألة مستعجلة وفقًا للمادتين (٢٠٥، ٢٠٦) من نظام المرافعات الشرعية. وقد جاء هذا القرار، كما أوضحت وزارة العدل، للتخفيف من معاناة المرأة الحاضنة، بعد تسجيل حالات تعسف من بعض الأزواج، مما أدى إلى حرمان بعض الأطفال المحضونين من حقوقهم المدنية وتأخرهم في الدراسة نتيجة النزاعات بين الزوجين. من خلال هذا العرض السريع لأهم حقوق المرأة في الأنظمة السعودية، يتضح أن هناك تطورًا مستمرًا. فكل فترة تشهد إصدار أنظمة ولوائح تهدف إلى منح المرأة حقوقًا تساعدها في التغلب على العقبات التي قد تواجهها (الخنيزان، ٢٠١٦).

وتتمثل حقوق المرأة المشروعة في المجتمع:

١- **حق العمل** أقر الإسلام بحق المرأة في العمل، كما قال الله تعالى: لِّلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِّمَّا ٱكْتَسَبُواْ ۖ وَلِلنِّسَآءِ نَصِيبٌ مِّمَّا ٱكْتَسَبْنَ ۚ (النساء: ٣٢)، ويتّضح من هذه الآية أن الشريعة الإسلامية لم تمنع المرأة من العمل، بل أباحته في إطار ضوابط شرعية تراعي طبيعتها الأنثوية. فعمل المرأة يجب أن يكون مشروعًا ومناسبًا لتكوينها، دون تحميلها أعباء لا تتناسب مع قدراتها الجسدية أو النفسية، إذ أن دفعها نحو أعمال شاقة يُعد إجحافًا في حقها وسوء توجيه لطاقتها. كما ينبغي أن لا يؤثر عمل المرأة سلبًا على استقرار أسرتها أو يطغى على مسؤولياتها تجاه زوجها وأطفالها، حفاظًا على التوازن بين دورها الأسري ومشاركتها في الحياة العامة (العبيدالله، ٢٠٢٤)

٢- **حق التعليم** هتم الإسلام بالعلم اهتمامًا عظيمًا، وأمر به جميع أفراد الأمة رجالًا ونساءً دون تمييز، وحثّهم على السعي لتحصيله والاجتهاد فيه. وقد دلّ على ذلك قوله تعالى " :{ يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ } (المجادلة: ١١)، فالخطاب هنا موجّه إلى الجميع، دون تخصيص لجنس أو فئة، مما يؤكد أن طلب العلم متاح ومطلوب لكل من الرجل والمرأة على حد سواء.

ولأن العلم أساس أداء العبادات والمعاملات بشكل صحيح، فإن هناك قدرًا منه لا بد للمرأة أن تتعلمه، فلا يُعذر أحد بجهله، خصوصًا فيما يتعلق بأمور دينها كالصلاة، والزكاة، والصيام، والحج، والمعاملات التجارية إن كانت تتاجر، إضافةً إلى مسؤولياتها الأسرية وما يلزم لإصلاح بيتها وشؤون عائلتها.

وقد جاء في حديث النبي محمد ﷺ قوله" والمرأة راعية في بيت زوجها ومسؤولة عن رعيتها "(رواه البخاري)، مما يدل بوضوح على أهمية علم المرأة بشؤون بيتها ومسؤولياتها.

وبناءً على ذلك، فإن طلب العلم ليس مجرد حق للمرأة، بل هو واجب شرعي عليها، ولا يجوز لأحد أن يمنعها منه، بل يجب دعمها وتمكينها من تحصيل العلم النافع الذي يعينها على أداء واجباتها الدينية والدنيوية (العبيدالله، ٢٠٢٤)

هناك عدة عوامل تسهم في تقييد حقوق المرأة السعودية الشرعية والقانونية، ومن ضمنها:

أ- الفهم الخاطئ لأحكام الشريعة الإسلامية: يمكن أن تحرم المرأة من حقوقها الأساسية مثل الزواج والأمومة والمال والمشاركة الاجتماعية، نتيجة لسوء الفهم أو التصرف غير الحكيم من قِبل من يتولى أمرها، وذلك بسبب تفسيرات خاطئة لنصوص الشريعة الإسلامية السمحة. تصبح المرأة في هذه الحالة أسيرة لعادات تتناقض تمامًا مع مقاصد الشريعة. قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم -: "اللهم إن أُحَرِّج حق الضعيفين: اليتيم والمرأة"، وهذا التحذير يكفي لردع الرجال عن ظلمها، ويحث الأخيار على الدفاع عن حقوقها الشرعية من خلال تصحيح المفاهيم الخاطئة حول بعض الأحكام المتعلقة بها، مثل الشهادات والميراث (الزيد، ٢٠٢٣)

ب- سوء فهم معنى القوامة: يقع العديد من الرجال في خطأ شائع عند فهم مفهوم القوامة المذكور في قوله تعالى: (الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ) [سورة النساء: ٣٤]. حيث يعتقدون أنها تعني التسلط والهيمنة على المرأة، مما يتعارض مع الغرض الحقيقي للشريعة. فالقوامة في الإسلام ليست تعبيرًا عن السيطرة، بل تشير إلى المسؤوليات والواجبات التي تقع على عاتق الرجل لحماية المرأة وضمان حقوقها ورعاية شؤونها. كما جاء في قوله تعالى: (وَلَهُنَّ مِثْلُ الَّذِي عَلَيْهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ) [سورة البقرة: ٢٢٨]. ومع ذلك، يسيء بعض الرجال استخدام مفهوم القوامة، ظنًا منهم أن الإسلام يمنحهم الحق في السيطرة على المرأة أو تقليل قيمتها، بل وقد يتجاوز الأمر إلى الإيذاء إذا لم تنصع الأوامر أو إذا لم تستسلم لهم (الزيد، ٢٠٢٣).

ج- النظرة السلبية تجاه المرأة في المجتمع: على مر العصور، تلقى الرجال دعمًا في تعزيز شعورهم بالتفوق والهيمنة على النساء، معتبرين أنهن جزء من ممتلكاتهم وحقوقهم. يعتقد العديد من الرجال أنه من حقهم توجيه سلوك المرأة إذا ارتكبت خطأً. كما ينظر البعض إلى المرأة على أنها كائن ضعيف وغير مكتمل الأهلية، وغير قادر على اتخاذ القرارات السليمة بشكل مستقل. هذا الفهم ساعد بعض الرجال في تعزيز سيطرتهم على النساء وتوجيههن وفقًا لرغباتهم
(الزيد، ٢٠٢٣).

د- اعتماد المرأة على الرجل: تعتبر حاجة المرأة إلى الرجل واعتمادها عليه في بعض جوانب حياتها مسألة موجودة في جميع الثقافات، لكن مدى هذه الاعتمادية ودرجتها يختلفان من مجتمع لآخر. في المجتمع السعودي، تتضح هذه الاعتمادية بشكل كبير، حيث تصل في بعض الأحيان إلى حد يجعل من الصعب على المرأة العيش بشكل مريح دون الاعتماد على رجل، بغض النظر عن قدراتها الشخصية. غالبًا ما يسعى بعض الرجال لوضع قيود أمام أي محاولة لتقليل هذه الاعتمادية. ورغم أن بعضهم قد يحاول التصرف بشكل مثالي وعدم الإساءة للمرأة، فإن هذه الاعتمادية قد تجعل المرأة تشعر بعدم الارتياح بسبب افتقارها للاستقلالية. في بعض الحالات، قد يستغل الرجل هذه الاعتمادية ليفرض آراءه ورغباته، بل وقد يهددها بضرورة القيام بأفعال لا ترغب فيها .هذه الاعتمادية قد تضطر المرأة إلى تقديم تنازلات وتضحيات تؤثر على صحتها ومشاعرها. وهذا ينجم عن شعور الرجل بأن المرأة غير قادرة على الاعتماد على نفسها، بينما تشعر المرأة بأن المجتمع يفرض عليها الاعتماد على الرجل، مما يعيق مساعيها نحو الاستقلال (الزيد، ٢٠٢٣).

ه- رؤية المرأة لنفسها بصورة سلبية. ساهمت التنشئة الاجتماعية في خلق شعور لدى المرأة بأنها بحاجة إلى وجود رجل في حياتها، مما يدفعها للامتثال لأوامره حتى على حساب مصلحتها الشخصية. منذ الصغر، تُربى الفتيات على احترام إخوتهم، حتى وإن كانوا أصغر سناً، مما يجعل القيم السائدة في المجتمع السعودي تمنح الرجل الحق في تأديب أخواته الإناث. كما تسعى الأم إلى تعليم ابنتها أهمية الخضوع لسلطة الرجل وطاعة الزوج، مما يعزز من احترامها وتقديرها له، حتى في ظل المعاملة القاسية أو الظالمة. بالإضافة، ينظر المجتمع إلى المرأة المتزوجة باحترام أكبر من المرأة غير المتزوجة، إذ يُعتبر الزواج علامة على الاستقلالية وحقها في التعبير عن رأيها. بالتالي، تعتقد المرأة أن حياتها لن تكتمل إلا

بالزواج. لكن بعد الزواج، تواجه صعوبة في العودة إلى منزل عائلتها، حتى وإن كانت تعاني من عدم الحصول على حقوقها أو سوء المعاملة، حيث تتحمل كل ذلك على أمل أن يتغير زوجها (الزيد، ٢٠٢٣).

الإجراءات التنظيمية والقانونية ضد العنف تجاه المرأة

أولا: دور وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية في الحماية من العنف الاسري

تُعد وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية في السعودية من الجهات الرائدة في تعزيز حقوق المرأة وحمايتها من العنف. من خلال تبني استراتيجيات شاملة تهدف إلى تحسين وضع المرأة في المجتمع، تسعى الوزارة إلى توفير بيئة آمنة تدعم النساء وتساعدهن في التغلب على التحديات التي يواجهنها. تتضمن جهود الوزارة إنشاء برامج متخصصة ومراكز دعم تقدم خدمات الإرشاد والمساعدة للنساء المعنفات، بالإضافة إلى تفعيل القوانين والأنظمة التي تحمي حقوقهن. كما تعمل الوزارة على تعزيز الوعي المجتمعي حول مخاطر العنف وأهمية المساواة بين الجنسين، مما يسهم في بناء مجتمع خالٍ من العنف (وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية، ٢٠٢٤).

أ. نظام الايذاء

يعرف الايذاء بانه: " هو كل شكل من أشكال الاستغلال، أو إساءة المعاملة الجسدية أو النفسية أو الجنسية، أو التهديد به، يرتكبه شخص تجاه شخص آخر، متجاوزاً بذلك حدود ما له من ولاية عليه أو سلطة أو مسؤولية أو بسبب ما يربطهما من علاقة أسرية أو علاقة إعالة أو كفالة أو وصاية أو تبعية معيشية. ويدخل في إساءة المعاملة امتناع شخص أو تقصيره في الوفاء بواجباته أو التزاماته في توفير الحاجات الأساسية لشخص آخر من أفراد أسرته أو ممن يترتب عليه شرعاً أو نظاماً توفير تلك الحاجات لهم" (نظام الحماية من الإيذاء، ١٤٢٤هـ).

يسعى هذا النظام إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الأساسية التي تركز على توفير حماية فعالة من جميع أشكال الإيذاء. أولاً، يهدف إلى ضمان الحماية من الإيذاء بمختلف أنواعه، مما يعكس التزام الدولة بحماية الأفراد من أي اعتداء قد يتعرضون له. ثانيًا، يقدم النظام المساعدة والعلاج من خلال توفير الإيواء والرعاية الاجتماعية والنفسية والصحية اللازمة للأشخاص الذين يعانون من الإيذاء. هذه الخدمات تعد ضرورية لضمان إعادة تأهيل الضحايا وتمكينهم من استعادة حياتهم الطبيعية. ثالثًا، يتضمن النظام اتخاذ الإجراءات القانونية المناسبة لمحاسبة المتسببين في الإيذاء ومعاقبتهم، مما يساهم في تعزيز العدالة ويحد من تكرار مثل هذه الأفعال في المجتمع (نظام الحماية من الإيذاء، ١٤٢٤هـ).

رابعًا، يُعنى النظام بنشر الوعي بين أفراد المجتمع حول مفهوم الإيذاء وآثاره السلبية، حيث يُعتبر التعليم والتوعية من الأدوات الفعالة في تغيير السلوكيات والمفاهيم الخاطئة التي قد تسهم في تفشي الإيذاء.

خامسًا، يعالج النظام الظواهر السلوكية التي تشير إلى وجود بيئة مناسبة لحدوث حالات الإيذاء، مما يساعد على تحديد المشكلات بشكل مبكر ويعزز من جهود الوقاية. وأخيرًا، يسعى النظام إلى إيجاد آليات علمية وتطبيقية للتعامل مع حالات الإيذاء، مما يضمن استجابة فعالة لمختلف الحالات ويعزز من القدرة على التعامل مع هذه القضايا بشكل مهني وفعّال (نظام الحماية من الإيذاء، ١٤٢٤هـ).

تتخذ وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية، بالتعاون مع الجهات المعنية، مجموعة من التدابير الوقائية اللازمة لحماية الأفراد من الإيذاء. هذه التدابير تهدف إلى تعزيز الوعي بمخاطر الإيذاء وآثاره السلبية على الأفراد والمجتمع ككل. من خلال نشر التوعية، تسعى الوزارة إلى توضيح مفهوم الإيذاء وأثره المدمر على بناء شخصية الفرد واستقرار المجتمع، مما يسهم في تعزيز التماسك الاجتماعي.

إلى جانب ذلك، تعمل الوزارة على معالجة الظواهر السلوكية في المجتمع التي قد تسهم في خلق بيئة مواتية لحدوث حالات الإيذاء. من خلال تحليل هذه الظواهر، يمكن اتخاذ الخطوات اللازمة للحد منها

وتعزيز بيئة آمنة للجميع. كما توفر الوزارة معلومات إحصائية موثوقة حول حالات الإيذاء، مما يساعد في تطوير آليات العلاج الفعالة وإجراء بحوث ودراسات علمية متخصصة تسهم في فهم أفضل لهذه الظاهرة.
تُعزز الوزارة برامج التوعية والتثقيف عبر وسائل الإعلام ووسائل التواصل الأخرى، بهدف الوصول إلى أكبر عدد من الأفراد وتوجيه الرسائل المهمة حول مخاطر الإيذاء وسبل الوقاية. كما تنظم الوزارة برامج تدريبية متخصصة لجميع المعنيين بالتعامل مع حالات الإيذاء، بما في ذلك القضاة ورجال الضبط والأطباء والأخصائيين، لضمان أن يكون لديهم المعرفة والمهارات اللازمة للتعامل مع هذه الحالات بشكل فعّال.
تولي الوزارة أهمية خاصة لتوعية أفراد المجتمع، لا سيما الفئات الأكثر عرضة للإيذاء، بحقوقهم الشرعية والنظامية. من خلال هذه الجهود، تُرسخ الوزارة مفهوم الحماية وتعزز من قدرة الأفراد على الدفاع عن حقوقهم. علاوة على ذلك، تكثف الوزارة برامج الإرشاد الأسري لدعم الأسر وتقديم المشورة اللازمة لتجنب أي ممارسات قد تؤدي إلى الإيذاء. وتدعم أيضًا إجراء بحوث علمية ودراسات متخصصة تتعلق بالحماية من الإيذاء، مما يعزز من قاعدة المعرفة ويساهم في تطوير استراتيجيات فعالة لمواجهة هذه الظاهرة.
من خلال هذه الجهود المتكاملة، تسعى الوزارة إلى بناء مجتمع آمن خالٍ من الإيذاء، مما يضمن حقوق الأفراد ويعزز من تماسك المجتمع (نظام الحماية من الإيذاء، ١٤٢٤هـ).

ب. الإدارة العامة للحماية من العنف الأسري وحماية الطفل

تعتبر الإدارة العامة للحماية من العنف الاسري وحماية الطفل الجهة المسؤولة عن حالات العنف الأسري وحماية الطفل في المملكة العربية السعودية، وقد بذلت الإدارة جهودًا حثيثة لتلبية التطلعات التي وضعتها رؤية المملكة ٢٠٣٠. تأسست الإدارة العامة للحماية الأسرية في ١٤٣٥/٣/١هـ ، وهي جزء من وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية ضمن وكالة التأهيل والتوجيه الاجتماعي. تُعنى هذه الإدارة بشكل فني بتطوير اللوائح والأنظمة والتشريعات المتعلقة بالعنف الأسري. بالإضافة إلى ذلك، تم إنشاء مراكز الحماية الأسرية في عام ١٤٢٩هـ، التي تُخصص للاستجابة لحالات العنف الأسري في مختلف مناطق المملكة.
ترتبط الإدارة العامة للحماية الأسرية بالوكالة المساعدة للأسرة والتوجيه الاجتماعي في وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية. تسعى هذه الإدارة إلى تحقيق أهداف استراتيجية تتعلق بمعالجة ظاهرة العنف الأسري وتعزيز الحماية الاجتماعية في المملكة (وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية، ٢٠٢٤).
تتمثل الأهداف الرئيسية للإدارة في إنشاء قاعدة بيانات شاملة عن حالات العنف التي يتعرض لها بعض أفراد المجتمع، بالإضافة إلى وضع قواعد وسياسات ومعايير للعمل في المراكز والدور المخصصة لذلك. كما تتابع الإدارة تطبيق هذه السياسات والمعايير بعد الموافقة عليها، وتُجري دراسات تتناول المشكلات الاجتماعية التي تؤدي إلى العنف والإيذاء، بالتنسيق مع المركز الوطني للدراسات والبحوث الاجتماعية.
تتولى الإدارة العامة عدة مهام رئيسية، منها التنسيق مع فروع الوزارة في المناطق بشأن البلاغات المتعلقة بأنواع الإيذاء والعنف، ودراسة المسببات ووضع الخطط العلاجية المناسبة. كما تعمل على إنشاء قاعدة بيانات تتعلق بظاهرة العنف، وتطوير سياسات ومعايير العمل في المراكز والدور، مع متابعة تطبيقها (وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية، ٢٠٢٤).
تتعاون الإدارة أيضًا مع الجهات الحكومية والأهلية المعنية بقضايا العنف الأسري، وتُشرف على مركز بلاغات العنف الأسري ١٩١٩. كما ترصد الظواهر والمشكلات الاجتماعية التي تواجه الأسرة، وتحيلها إلى المركز الوطني للدراسات والبحوث الاجتماعية لدراستها.
تقدم الإدارة عدة برامج لدعم الحالات المتضررة، منها:

- برنامج إدارة الحالة وتخطيط السلامة: يهدف إلى توفير السلامة والدعم للنساء

- برنامج الحفاظ على الأسر: يعزز فهم أفراد الأسرة لكيفية تأثير سلوكهم على الآخرين ويعمل على تحسين العلاقات
- برنامج التواصل السليم: يركز على بناء اتصالات فعالة بين أفراد الأسرة.
- برنامج تعافي الأطفال: يساعد الأطفال على التعافي من صدمة العنف الأسري من خلال تدخلات مناسبة لأعمارهم.
- برنامج تعديل سلوك المعتدين: يهدف إلى تغيير السلوكيات المسيئة لدى المعتدين.
- برنامج مجموعة الدعم: يعمل على تعزيز فهم الذات وبناء احترام الذات لدى النساء من خلال التعليم حول حقوقهن وقيمة أنفسهن (وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية، ٢٠٢٤).

ت. مركز بلاغات العنف الاسري ١٩١٩

تم إنشاء مركز خاص للإبلاغ عن العنف الأسري في المملكة العربية السعودية، يهدف إلى تقديم الدعم للمواطنين والمقيمين الذين يتعرضون أو يشهدون حالات الإيذاء. يوفر المركز عدة طرق للإبلاغ عن سوء المعاملة، بما في ذلك استخدام التطبيق الموحد للجوال، الاتصال بالرقم المجاني (١٩١٩) على مدار الساعة، أو إرسال بريد إلكتروني إلى ١٩١٩@hrsd.gov.sa، بالإضافة إلى إمكانية الإبلاغ عبر تطبيق وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية. يولي المسؤولون في المركز أهمية قصوى لسلامة الأفراد، حيث يسعون إلى حمايتهم من تكرار حالات العنف (وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية، ٢٠٢٤).

تتضمن خدمات مركز بلاغات العنف الأسري في المملكة العربية السعودية استقبال البلاغات ومتابعتها، بالإضافة إلى تقديم الاستشارات المتعلقة بالحماية من الإيذاء. كما يسعى المركز إلى الاستجابة السريعة في حالات الإيذاء، مع التنسيق الفوري مع الجهات التنفيذية التي تقدم الحماية للمواطنين والمقيمين. تواصل وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية العمل على مدار الساعة من خلال فرقها المختصة، التي ترتبط بشكل مباشر بمركز البلاغات ضد العنف الأسري، بهدف تقديم المساعدة للأفراد لوقف العنف الذي قد يتعرضون له (وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية، ٢٠٢٤).

ثانيا: برنامج الأمان الاسري الوطني

يُعتبر برنامج الأمان الأسري الوطني أحد البرامج الحيوية في المملكة العربية السعودية، حيث يركز على حماية الأسرة من العنف. تم إنشاء البرنامج في ١٦ شوال ١٤٢٦هـ (١٨ نوفمبر ٢٠٠٥م)، ويتبع مديرية الشؤون الصحية في وزارة الحرس الوطني. يعكس هذا البرنامج التزام المملكة بتعزيز الأمان الأسري وتوفير بيئة آمنة للأفراد (سعوديبيديا، ٢٠٢٤).

يسعى برنامج الأمان الأسري الوطني إلى تمكين دور المملكة في المجالات الإنسانية، من خلال العمل على إعداد أنظمة وطنية تهدف إلى الحد من العنف الأسري. يساهم البرنامج كذلك في تعزيز الشراكة والتضامن مع الجهات ذات العلاقة، مما يساعد على توحيد الجهود الوطنية المشتركة. كما يُقدّم الدعم للبحوث والدراسات المتعلقة بالتصدي للعنف الأسري، ويوفر المعرفة والبيانات اللازمة للمؤسسات والأفراد (سعوديبيديا، ٢٠٢٤).

من بين الأهداف الأساسية للبرنامج هو تدريب وتأهيل العاملين في الجهات المعنية، وزيادة الوعي الاجتماعي حول العنف الأسري وآثاره السلبية على المجتمع على المدى الطويل. يسعى البرنامج أيضًا إلى تحسين الخدمات المقدمة لضحايا العنف الأسري، وتطوير برامج للوقاية والدعم والتأهيل، والمساهمة في وضع استراتيجيات وخطط وطنية مستقبلية لمواجهة هذه الظاهرة (سعوديبيديا، ٢٠٢٤).

يتكون برنامج الأمان الأسري الوطني من عدة إدارات تؤدي مجموعة متنوعة من المهام والخدمات. تشمل هذه الإدارات: الإدارة الرئيسية (إدارة التشغيل) التي تضم قسم المحاسبة والموارد البشرية والتدريب

والتطوير، وإدارة الوقاية والبحوث العلمية التي تشمل قسم المناصرة والوقاية وقسم البحوث العلمية. كما توجد إدارة الخدمات المجتمعية والتوعوية، التي تشمل قسم العلاقات العامة والإعلام وقسم خط مساندة الطفل، إضافة إلى وحدات الجودة والتميز والمعلوماتية والاتصالات (سعوديبيديا، ٢٠٢٤).

في عام ١٤٤٤هـ (٢٠٢٣م)، دشنت وزارة الحرس الوطني مشروع "خط مساندة المرأة" كجزء من برنامج الأمان الأسري الوطني. يهدف هذا المشروع إلى تقديم الدعم والتمكين للنساء في مختلف مناطق المملكة، من خلال فريق عمل متخصص يقدم الإرشاد والتوجيه بشأن الاحتياجات والتحديات التي قد تواجهها المرأة. في عام ١٤٣٨هـ (٢٠١٧م)، أطلق برنامج الأمان الأسري الوطني تطبيقًا يُتيح للأطفال ومقدمي الرعاية مثل الوالدين والمعلمين التواصل مباشرة مع المستشارات كتابيًا. يهدف هذا التطبيق إلى تسهيل وصول الأطفال، وذوي الاحتياجات الخاصة، إلى خدمات خط مساندة الطفل، وفتح قنوات تواصل إضافية.

يقع المقر الرئيسي لبرنامج الأمان الأسري الوطني في العاصمة الرياض، وتم إنشاء مكتب في الشؤون الصحية بوزارة الحرس الوطني بمدينة جدة في عام ١٤٣٤هـ (٢٠١٣م). كما تم افتتاح مكتب آخر في الشؤون الصحية بوزارة الحرس الوطني في الدمام بالمنطقة الشرقية في عام ١٤٣٥هـ (٢٠١٤م). يمثل برنامج الأمان الأسري الوطني خطوة هامة نحو تعزيز حماية الأسرة في السعودية، ويعكس الجهود المستمرة للتصدي للعنف الأسري وتحقيق الأمان لجميع أفراد المجتمع (سعوديبيديا، ٢٠٢٤).

الوعي الاجتماعي عن العنف ضد المرأة

أعدت هيئة الأمم المتحدة للمرأة والتعاون في مجال الوقاية موجزات تكميلية تسلط الضوء على أنواع مختلفة من أساليب رفع الوعي وما يمكن أن تحققه، بالإضافة إلى القيود المرتبطة بهذا النهج. كما تحدد هذه الموجزات الخطوات الأساسية لتطبيق نهج سلوكي يهدف إلى الوقاية من العنف. يشمل رفع الوعي مجموعة متنوعة من الأنشطة، وغالبًا ما يتضمن جهودًا لزيادة المعرفة حول أسباب ونتائج أنواع مختلفة من العنف، وتحدي المواقف والمعتقدات والمعايير التي تبرر العنف ضد المرأة والفتيات، وتثقيف الناس حول القوانين والسياسات والخدمات والحقوق ذات الصلة (Jewkes, 2020)

تعتمد أساليب رفع الوعي على مجموعة متنوعة من الوسائل لنقل الرسائل، مثل التلفزيون، والراديو، والبودكاست، والمعارض، واللوحات الإعلانية، والعروض، والإنترنت، والقصص المصورة، والمجلات أو المنشورات الأخرى، والمسرح، والموسيقى، والملصقات، والفنون، ووسائل التواصل الاجتماعي، وورش العمل، والحوار المجتمعي أو المناظرات. تعتبر أساليب رفع الوعي جذابة لأنها تستطيع توليد المعرفة حول القضايا ذات الصلة والوصول إلى عدد كبير من الناس. من خلال توفير المعلومات لتحدي المعايير الجنسانية أو من خلال ربط الوصمة بالسلوكيات غير المرغوبة، يمكنها دعم المعايير الإيجابية وتحفيز التفكير في المعايير الضارة التي تقود إلى العنف ضد المرأة والفتيات (Mcloughlin, 2011).

يمكن لوسائل الإعلام، كصانعة ثقافة، أن تؤثر بشكل قوي في تغيير الرأي العام حول العنف ضد المرأة والفتيات. وهذا أمر مهم، حيث إن المواقف والأدوار والمعايير الاجتماعية الضارة التي تعزز عدم المساواة بين الجنسين تعد من أقوى المحركات للعنف ضد المرأة والفتيات، ويمكن أن تمثل عقبة أمام التغيير الاجتماعي ما لم يتم التصدي لها. يمكن أن تساعد أساليب رفع الوعي في نشر القوانين والسياسات المتعلقة بالعنف ضد المرأة والفتيات، مما يمكن أن يرسل رسالة مفادها أن العنف غير مقبول. كما يمكن أن تدعم أنشطة رفع الوعي الحركات من أجل حقوق المرأة وتهيئة بيئة ملائمة للنساء لممارسة حقوقهن من خلال بناء التأييد المجتمعي أو الإرادة السياسية(Paluck et al., 2010).

تمتلك الحملات القدرة على زيادة المعرفة بالقوانين ضد العنف، والآثار السلبية للعنف ضد المرأة والفتيات، والحق الذي تتمتع به النساء في العيش بحرية من العنف والإبلاغ عنه. وثقت دراسة في ليون، نيكاراغوا،

انخفاضًا كبيرًا في العنف الجسدي من قبل الشركاء الحميمين على مدى ٢٠ عامًا. إحدى المساهمات المحتملة لهذا الانخفاض كانت الحملات الواسعة لرفع الوعي التي قادتها حركة النساء، والتي وثقت التغييرات في القوانين والسياسات الرامية إلى منع العنف ضد المرأة والفتيات، بهدف تحويل المعايير الاجتماعية الضارة وتشجيع النساء على ممارسة حقوقهن(Ellsberg et al., 2015)

أكد البرلمان العربي على أهمية تعزيز الوعي المجتمعي ضد العنف الموجه للنساء، باعتباره قضية عالمية تؤثر على جميع المجتمعات بدرجات مختلفة. وأشار إلى أن الوعي العام يمثل الحاجز الأساسي في التصدي لهذه الظاهرة. قدمت المملكة العربية السعودية جهوداً كبيرة في تعزيز حقوق المرأة وتقديم الدعم والرعاية اللازمة لها، مما يمكنها من المشاركة الفعالة في التنمية الوطنية. وفي إطار احتفال العالم باليوم العالمي للقضاء على العنف ضد المرأة، الذي يوافق ٢٥ نوفمبر من كل عام، تسلط المملكة الضوء على دورها من خلال مجموعة القوانين التي أصدرتها، والتي تتعلق بشؤون الأسرة والمرأة، وتعتبر من بين الأنظمة الأكثر تميزاً وشمولية في العالم العربي (وكالة الأنباء السعودية، 1445هـ)

حددت الجمعية العامة للأمم المتحدة يوم ٢٥ نوفمبر ليكون "اليوم العالمي للقضاء على العنف ضد المرأة" لرفع مستوى الوعي وتعزيز مفهوم مكافحة العنف ضد المرأة، والتأكيد على أهمية المساواة بين الجنسين في جميع الحقوق والواجبات. كما يهدف هذا اليوم إلى زيادة الوعي المجتمعي حول مفهوم العنف ضد المرأة وأضراره، والعمل على تقليل هذه الجرائم لبناء مجتمع يرفض جميع أشكال العنف، خاصة ما يتعرض له النساء. في هذا السياق، نظمت جمعية حماية الأسرة بجدة مجموعة من الفعاليات والبرامج والمحاضرات في مختلف المواقع بالمحافظة، بهدف التعريف بالعنف ضد المرأة، والذي يظهر في أشكال متعددة مثل الإيذاء الجسدي والنفسي، والتهديد في العمل، واستغلال الحاجة من خلال الحرمان أو الضغط (وكالة الانباء السعودية، 1445هـ).

تعمل الجمعية، منذ تأسيسها، على حماية حقوق الأطفال والنساء وذوي الاحتياجات الخاصة وكبار السن من العنف الأسري بجميع أنواعه، بغض النظر عن وضع الضحية، سواء كانت مواطنة أو مقيمة أو زائرة. كما تتعاون الجمعية مع الجهات المعنية بقضايا العنف الأسري، بما في ذلك اللجان الرسمية والأهلية، وتنسق مع وحدة الحماية الاجتماعية بوزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية لتنفيذ الجوانب الإنسانية والنفسية والاجتماعية لضحايا العنف.

نجحت الجمعية في تحقيق أهدافها من خلال قيم التخصص والشفافية والرعاية والشراكة، حيث قامت بالتخطيط وإعداد دراسات مسحية لحصر حالات العنف الأسري ودعم الأبحاث المتعلقة بهذا الموضوع، مع وضع استراتيجيات لمناهضة العنف الأسري وتعزيز برامج التوعية حول حقوق الأسرة والمرأة والطفل.

كما وسعت الجمعية من نطاقها من خلال تنظيم دورات تدريبية وورش عمل متخصصة تعنى بالجوانب النفسية والاجتماعية لتأهيل الكوادر في التعامل مع قضايا العنف الأسري، بالإضافة إلى التعاون مع المنظمات المحلية والعربية والدولية التي تهتم بحماية المرأة لتبادل الخبرات وتحقيق أهداف الجمعية (وكالة الانباء السعودية، 1445هـ).

بذلت وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعي في زيادة وعي المجتمع عن العنف الاسري من خلال مبادرة تطوير حملات إعلامية ومناهج التدريس لوقاية المجتمع من العنف الاسري. تسعى هذه المبادرة إلى تعزيز الوعي في المجتمع السعودي حول قضايا العنف الأسري بهدف الوقاية، وتعريف الأفراد بحقوقهم وواجباتهم والخدمات المتاحة لهم في حال تعرضهم للعنف، مما يساهم في تقليل هذه الظاهرة. كما تهدف المبادرة إلى إطلاق حملات توعية دورية، وتشجيع القطاع الخاص على المشاركة في جهود التوعية.

تشمل هذه المبادرة إدخال منهج توعوي حول العنف الأسري في المناهج الدراسية، بالإضافة إلى تطوير برامج تأهيل للأشخاص الذين يخططون للزواج عبر القطاع غير الربحي، لتعزيز الفهم والوعي حول العلاقات الأسرية الصحية (وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية، ٢٠١٧).

تمكين المرأة يعزز قدرتها على المشاركة الفعالة في المجتمع، مما يسهم في رفع مستوى الوعي الاجتماعي حول قضايا العنف ضد المرأة. من خلال التعليم والمشاركة في صنع القرار، يمكن للنساء أن يكنّ صوتًا قويًا في مكافحة العنف وتعزيز حقوقهن، مما يساهم في تغيير المواقف الاجتماعية والثقافية السلبية (الشهري، ٢٠١٢).

أصبح مصطلح "تمكين المرأة" يتردد كثيرًا في الفعاليات النسائية والمناسبات المعنية بقضايا المرأة .ظهر هذا المصطلح أولاً في مجال الإدارة، حيث يُعتبر جزءًا من استراتيجيات تحسين الأداء المؤسسي. يرتبط تمكين المرأة بتعزيز حقوقها عالميًا، وقد بدأ دعم الأمم المتحدة لحقوق النساء منذ اعتماد ميثاقها الذي ينص على أهمية احترام حقوق الإنسان بدون تمييز (الشهري، ٢٠١٢).

من ضمن جهود المملكة في زيادة الوعي عن العنف ضد المرأة، استضافت المملكة مؤتمر الدولي حول المرأة في الإسلام المكانة والتمكين الذي عقد في نوفمبر ٢٠٢٣، ومن أهمية النقاشات التي تمت في المؤتمر التأكيد على أهمية تعزيز الوعي والتثقيف في المجتمع حول حقوق المرأة، وضمان حصولها على التعليم والعمل، وتوفير حماية شاملة لها ضد الممارسات والعادات التقليدية التي تسبب الظلم. وشددوا المشاركين على ضرورة تعزيز مشاركتها في صنع القرار على مختلف المستويات، مع التأكيد على أهمية سن القوانين والإجراءات اللازمة للقضاء على جميع أشكال العنف ضد المرأة والفتاة. كما دعوا إلى تنظيم ندوات ومؤتمرات تسلط الضوء على مكانة المرأة وحقوقها في الإسلام. وتم التطرق على أهمية تعزيز وحدة الأسرة ودورها في ترسيخ الاحترام المتبادل بين الجنسين، ومعالجة العقبات التي تعيق تمكين الفتيات والفتيان من التعليم وضمان المساواة في الحصول على التعليم والرعاية الصحية.كما تمت مناقشة ضرورة تضمين المناهج الدراسية مكانة المرأة في الإسلام، وبيان الحقوق التي منحها الإسلام لها. ودعوا إلى تكثيف الجهود على المستوى الوطني وفي إطار منظمة التعاون الإسلامي لتجاوز التحديات التي تواجه مشاركة المرأة.وحث المشاركون على معالجة الفجوات بين الجنسين في مجالات مثل الاقتصاد وريادة الأعمال، وخلق بيئة عمل متساوية تضمن وصول المرأة إلى الموارد الاقتصادية والتكنولوجيا والتدريب المهني.

العنف والتغير الثقافي في المجتمع السعودي

يُعد العنف ضد المرأة قضية اجتماعية تمس المجتمع بأسره وتؤثر في بنيته واستقراره. تتداخل عدة عوامل تسهم في انتشار هذه الظاهرة، مثل الثقافة السائدة التي تنظم العلاقات بين الأفراد. وفي المجتمع السعودي، كان التحول الثقافي جزءًا أساسيًا من التغيرات التي مر بها، حيث ساعد هذا التحول في رفع الوعي بحقوق المرأة وتقليص معدلات العنف ضدها.

في الماضي، كان يُنظر إلى العنف ضد المرأة في بعض المجتمعات باعتباره سلوكًا مقبولًا أو جزءًا من الأعراف السائدة. إلا أن هذا الفهم قد تطور بشكل ملحوظ في المملكة العربية السعودية خلال السنوات الأخيرة، نتيجة للتحولات الثقافية والاجتماعية التي أحدثت تغييرًا في مواقف الأفراد تجاه قضايا العنف الأسري. وقد صاحب هذا التحول تعزيز للوعي العام بحقوق المرأة، إلى جانب إصدار مجموعة من القوانين التي تهدف إلى حمايتها من جميع أشكال العنف. وأشار الصبان (٢٠١١) إلى أن المجتمع السعودي شهد تغيرًا ملحوظًا في نظرته إلى العنف الأسري، تزامنًا مع ازدياد الاهتمام العالمي بهذه القضية.

عملت المملكة العربية السعودية على إرساء مجموعة من القوانين والتشريعات التي تهدف إلى مكافحة العنف الأسري وتحسين وضع المرأة الاجتماعي. لم يكن هذا التطور وليد اللحظة، بل جاء نتيجة لمسار طويل من التغيير الثقافي المستمر. وقد أتاح هذا التغير للمرأة مساحة أوسع لرفع صوتها والمطالبة بحقوقها بشكل فعال. وأكد الزيد(٢٠٢٣) أن التغيرات القانونية والاجتماعية في المملكة ساهمت في تعزيز حماية المرأة وتمكينها في مختلف المجالات.

شهدت المملكة تحولًا ثقافيًا عميقًا تمثل في تعزيز مكانة المرأة ودعم حقوقها القانونية والاجتماعية. وقد جاءت هذه التحولات ضمن إطار رؤية تنموية شاملة تهدف إلى تمكين جميع أفراد المجتمع، مع التركيز على المرأة بوصفها ركيزة أساسية في عملية التنمية. وكان للتعليم دور محوري في هذه المسيرة؛ حيث توسعت فرص تعليم الفتيات منذ إنشاء أول مدرسة للبنات عام ١٩٦٠م، ما شكّل خطوة جريئة ومهمة في مجتمع كان محافظًا آنذاك. ومع مرور الوقت، تطورت السياسات التعليمية لتشمل فتح الجامعات والمعاهد العليا أمام الطالبات، وإنشاء مؤسسات أكاديمية خاصة بالمرأة، مما عزز من حضورها العلمي والأكاديمي. وقد ساهم التعليم في رفع مستوى وعي المرأة بحقوقها، ومكّنها من المشاركة الفاعلة في مختلف مجالات التنمية (الفواز، ٢٠٢٠).

وفي الإطار القانوني، أُقرت مجموعة من التشريعات المهمة لتعزيز حقوق المرأة وضمان مشاركتها الكاملة في الحياة العامة، مثل السماح لها بالسفر دون الحاجة إلى موافقة ولي الأمر، وتمكينها من قيادة المركبات، إلى جانب دعم حضورها في سوق العمل وتوليها للمناصب القيادية. لم تقتصر التغييرات على الجانب التشريعي فحسب، بل امتدت لتشمل دعم المرأة في الاقتصاد وريادة الأعمال والعمل السياسي والدبلوماسي، حيث شغلت المرأة السعودية مناصب في مجلس الشورى ومثلت المملكة في المحافل الدولية (الزيد، ٢٠٢٣).

كل هذه الجهود واكبها تغيير ملحوظ في الوعي الاجتماعي والثقافي، حيث أصبحت قضايا المرأة محط اهتمام متزايد من قبل المؤسسات الإعلامية والحكومية. كما برزت حملات توعوية واسعة النطاق تدعو لاحترام حقوق المرأة ومحاربة كافة أشكال التمييز والعنف ضدها. وهكذا، شكّل التعليم والتمكين القانوني والاجتماعي ركيزتين أساسيتين في مسيرة التحول الوطني الذي تشهده المملكة اليوم (الزيد، ٢٠٢٣).

أما فيما يخص مشاركة المرأة في سوق العمل، فقد بدأت بشكل تدريجي مع بداية التعليم النظامي للفتيات في ستينيات القرن الماضي. في تلك المرحلة، كانت مشاركة المرأة تقتصر غالبًا على مجالات محددة مثل التعليم والتمريض والخدمات الاجتماعية، بما يتوافق مع العادات السائدة. ومع التوسع التدريجي في فرص التعليم العالي للمرأة، أصبحت هناك حاجة ملحة إلى توسيع دورها الاقتصادي، خاصة مع التحولات التنموية التي شهدتها المملكة في العقود الأخيرة.

ومع دخول الألفية الجديدة، تطورت النظرة إلى عمل المرأة بشكل ملحوظ. فقد بدأت الدولة في وضع سياسات وأنظمة تهدف إلى دعم تمكين المرأة اقتصاديًا، من خلال تشجيع مشاركتها في القطاع الخاص وإتاحة الفرصة لها لدخول مجالات مهنية كانت حكرًا على الرجال سابقًا. ومع توسع التعليم، رافقه انفتاح سوق العمل أمام المرأة، فأصبحت تشارك في قطاعات متنوعة مثل الصحة، والتعليم، والقانون، والإعلام، والأعمال المصرفية، والقطاعات التقنية. وأسهم هذا الإدماج في تعزيز استقلالية المرأة الاقتصادية وزيادة وعيها بدورها كمواطنة فاعلة (وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية، ٢٠٢٣).

يمكن ملاحظة هذا التطور الثقافي بوضوح من خلال ارتفاع عدد النساء في المناصب القيادية، وسنّ القوانين الداعمة لحقوقهن، وتشجيع تعليم الفتيات وتوسيع مشاركتهن في مجالات العلوم والتكنولوجيا، مما أسهم في رفع مستوى وعيهن بحقوقهن، وزيادة مشاركتهن في الحياة العامة. ولم تقتصر هذه التحولات على الجانب الاجتماعي فقط، بل امتدت إلى المجال القانوني، حيث وضعت الحكومة السعودية أنظمة

جديدة لتعزيز حماية المرأة من العنف الأسري، مؤكدة بذلك على القيمة الإنسانية للمرأة وضمان حقوقها الأساسية (العقيل، ٢٠١١).

رغم وجود بعض المفاهيم التقليدية في فترات سابقة، إلا أن المجتمع السعودي كان ولا يزال يرتكز على قيم الاحترام والتراحم داخل الأسرة، ومع تطور الوعي الاجتماعي، أصبحت ممارسات العنف الأسري مرفوضة بشكل واضح، وتعززت الجهود لحماية حقوق المرأة ودعم استقرار الأسرة. بدأت هذه المفاهيم تتغير مع ازدياد الوعي بأهمية الصحة النفسية وسلامة الأسرة.

من أهم المبادرات الداعمة لتمكين المرأة:

- **تمكين المرأة في الخدمة المدنية**: من خلال زيادة مشاركتها في القطاعات الحكومية، وتوفير فرص لها لتولي مناصب قيادية عبر منصات قيادية نسائية.
- **العمل عن بُعد**: بإطلاق استراتيجية للعمل عن بُعد لدعم فرص النساء الوظيفية، خصوصًا في المناطق النائية.
- **مبادرات دعم المرأة في سوق العمل**: من خلال خلق بيئات عمل محفزة وداعمة لتوظيف النساء.
- **برنامج "قرة"**: لتوفير خدمات رعاية الأطفال للنساء العاملات.
- **برنامج "وصول"**: لدعم النقل للمرأة العاملة في القطاع الخاص.
- **تحفيز التوظيف**: عبر برنامج دعم التوظيف لرفع المهارات ودعم رواتب النساء.
- **التعديلات التشريعية**: لضمان بيئة عمل عادلة وإزالة الحواجز أمام المرأة في مختلف المهن.

بفضل هذه الجهود، ارتفعت نسبة مشاركة المرأة السعودية في سوق العمل من ١٧% إلى ٣١.٨%، ، كما زادت نسبة النساء في المناصب القيادية إلى ٣٠% في القطاعين العام والخاص (وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية، ٢٠٢٤).

ومن أبرز القوانين أيضًا قانون الحماية من العنف الأسري، الذي منح المرأة أدوات قانونية فعالة لمواجهة أي شكل من أشكال العنف. وهكذا، يرتبط التغير الثقافي في المملكة ارتباطًا وثيقًا بتطور التشريعات التي تحمي حقوق المرأة، مما ساهم في تهيئة بيئة قانونية واجتماعية تشجع على نبذ العنف الأسري (نظام الحماية من الايذاء، ٢٠١٣).

يُظهر التحول الثقافي في المجتمع السعودي تطورًا عميقًا في وعي الأفراد بأهمية حقوق المرأة وضرورة حمايتها من العنف. ولا يقتصر هذا التحول على الإطار القانوني، بل يمتد إلى التغيرات الاجتماعية التي تسهم في تفكيك المفاهيم التقليدية المؤدية إلى العنف، معززًا بذلك الأمل في مستقبل أكثر عدلًا ومساواةً للمرأة السعودية.

لقد ساهمت القيم الدينية، التي تدعو إلى احترام الإنسان وتكريمه، في تطور الفكر الثقافي السعودي. وأدت هذه القيم إلى ظهور توجهات اجتماعية تهدف إلى إعادة تعريف الدور التقليدي للمرأة داخل الأسرة والمجتمع، بما يدعم مبدأ الشراكة بين الرجل والمرأة. ومن أبرز هذه التحولات رؤية السعودية ٢٠٣٠، التي وضعت تعزيز دور المرأة وتمكينها في مقدمة أهدافها. وقد ساهمت هذه التغيرات في تقليص مظاهر العنف الأسري وتعزيز الاحترام المتبادل بين الزوجين، بفضل زيادة الوعي الاجتماعي والديني الذي أصبح يدين العنف الأسري ويشجع على بناء علاقات قائمة على التفاهم (وزارة الموارد البشرية

منهجية الدراسة وإجراءاتها

نوع الدراسة: تعتبر هذه الدراسة وصفية تحليلية لمعرفة علاقة وعي المرأة السعودية بالإجراءات التنظيمية والقانونية ضد العنف تجاه المرأة.

منهج الدراسة. تعتمد الدراسة الحالية على منهج المسح الاجتماعي بالعينة للنساء السعوديات في المملكة العربية السعودية.

مجتمع الدراسة. في الدراسة الحالية يتكون مجتمع الدراسة من جميع النساء السعوديات في المملكة العربية السعودية.

عينة الدراسة. تكونت عينة الدراسة من عينة غير احتمالية مكونة من (٣٩٠) امرأة من النساء السعوديات في المملكة العربية السعودية، حيث قامت الباحثة أولاً بإرسال بريد إلكتروني عن طريق منصة تواصل في جامعة الملك سعود إلى جميع الموظفات في جامعة الملك سعود، وتم أيضا ارسال بريد الكتروني لجميع موظفات جامعة الإمام محمد بن سعود الاسلامية بهدف جمع العينة. بعد ذلك، تم توزيع الاستبانة باستخدام طريقتين رئيسيتين لضمان تنوع العينة وشموليتها. أولاً، تم توزيع الاستبانة عبر الإنترنت باستخدام وسائل التواصل الاجتماعي المختلفة مثل تويتر، وإنستجرام، والواتس اب، مما أتاح الوصول إلى عدد كبير من المشاركات في وقت قصير، وضمان تغطية فئات عمرية وجغرافية متنوعة. ساعدت هذه الطريقة في الوصول إلى النساء من مختلف المناطق داخل المملكة، مع توفير خيار الإجابة على الاستبانة عن بعد، كما تم توزيع الاستبانة بشكل ميداني في أماكن عامة مثل الأسواق التجارية والمطاعم في مختلف مناطق الرياض، حيث تم استهداف النساء في بيئات اجتماعية متنوعة. تم شرح أهداف الدراسة بشكل مختصر للمشاركات قبل تعبئة الاستبانة، مع التأكيد على سرية المعلومات وحمايتها. تم استخدام هاتين الطريقتين لضمان جمع بيانات شاملة ومتنوعة من مختلف شرائح المجتمع، مما يعزز من قوة وموثوقية نتائج الدراسة

مجالات الدراسة:

أ)- المجال البشري: وهو يتمثل بالمجتمع الذي تجري عليه الباحثة دراستها وتم اختيار مفردات الدراسة لتشمل النساء السعوديات بالمملكة العربية السعودية.

ب)- المجال المكاني: تمثل المجال المكاني للدراسة في جميع مناطق المملكة العربية السعودية.

ج)- المجال الزمني: تمثل المجال الزمني للدراسة في الفترة التي تم استغراقها في عملية توزيع الاستبيانات، وجمع البيانات خلال العام ١٤٤٥/١٤٤٦ هـ.

أداة الدراسة. بناء على طبيعة البيانات، وعلى المنهج المتبع في الدراسة، وجدت الباحثة أن الأداة الأكثر ملاءمة لتحقيق أهداف هذه الدراسة هي "الاستبانة"، وقد تم بناء أداة الدراسة بالرجوع إلى الأدبيات والدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع الدراسة، ولقد تكونت أداة الدراسة في صورتها النهائية من قسمين:

القسم الأول: وهو يتناول البيانات الأولية الخاصة بأفراد عينة الدراسة مثل: العمر، المستوى التعليمي، المهنة، جهة الانتماء (مكان النشأة)، مستوى الدخل الشهري، الحالة الاجتماعية، حجم الأسرة، عدد الأبناء.

القسم الثاني: وهو يتكون من (٤٥) عبارة مقسمة على خمسة محاور، وذلك على النحو التالي:

- **المحور الأول:** يتناول الوعي بالإجراءات التنظيمية والقانونية ضد العنف تجاه المرأة، ويتكون من (٩) عبارات.
- **المحور الثاني:** يتناول وعي المرأة السعودية بوجود مركز بلاغات العنف الاسري، ويتكون من (٩) عبارات.
- **المحور الثالث:** يتناول وعي المرأة السعودية بالخدمات التي يقدمها برنامج الأمان الاسري، ويتكون من (١٠) عبارات.
- **المحور الرابع:** يتناول ثقافة المجتمع ووعي المرأة السعودية بالإجراءات التنظيمية والقانونية ضد العنف تجاه المرأة، ويتكون من (١٢) عبارة.
- **المحور الخامس:** يتناول معرفة المرأة بوجود عقوبات تطبق على من يمارس العنف ضد المرأة، ويتكون من (٥) عبارات.

وطلبت الباحثة من أفراد الدراسة الإجابة عن كل عبارة من خلال اختيار أحد الخيارات التالية: غير موافق، غير موافق إلى حد ما، محايد، موافق إلى حد ما، موافق، ولتحديد طول خلايا المقياس الخماسي (الحدود الدنيا والعليا) المستخدم في محاور الدراسة، تم حساب المدى (٥-١=٤)، ثم تقسيمه على عدد خلايا المقياس للحصول على طول الخلية الصحيح أي (٤/٥= ٠.٨٠)، بعد ذلك تم إضافة هذه القيمة إلى أقل قيمة في المقياس (أو بداية المقياس وهي الواحد الصحيح) وذلك لتحديد الحد الأعلى لهذه الخلية، وهكذا أصبح طول الخلايا كما يتضح من خلال الجدول رقم (١):

جدول رقم (١) تحديد فئات المقياس المتدرج الخماسي

غير موافق	غير موافق إلى حد ما	محايد	موافق إلى حد ما	موافق
١ – ١.٨٠	١.٨١ – ٢.٦٠	٢.٦١ – ٣.٤١	٣.٤١ – ٤.٢٠	٤.٢١ – ٥.٠

صدق أداة الدراسة

الصدق الظاهري لأداة الدراسة (صدق المحكمين):

بعد الانتهاء من بناء أداة الدراسة والتي تتناول" وعي المرأة السعودية بالإجراءات التنظيمية والقانونية ضد العنف تجاه المرأة في ضوء الخصائص الديموغرافية والاجتماعية "، تم عرضها على عدد من المحكمين وذلك للاسترشاد بآرائهم. (ملحق رقم (١))، وقد طُلب من المحكمين مشكورين إبداء الرأي حول مدى وضوح العبارات ومدى ملائمتها لما وضعت لأجله، ومدى مناسبة العبارات للمحور الذي تنتمي إليه، مع وضع التعديلات والاقتراحات التي يمكن من خلالها تطوير أداة الدراسة.

وبناء على التعديلات والاقتراحات التي أبداها المحكمون، قامت الباحثة بإجراء التعديلات اللازمة التي اتفق عليها غالبية المحكمين، من تعديل بعض العبارات وحذف عبارات أخرى، حتى أصبحت الاستبانة في صورتها النهائية

صدق الاتساق الداخلي لأداة الدراسة:

بعد التأكد من الصدق الظاهري لأداة الدراسة قامت الباحثة بتطبيقها ميدانياً، وتم حساب معامل الارتباط بيرسون لمعرفة الصدق الداخلي للاستبانة، حيث تم حساب معامل الارتباط بين درجة كل عبارة من عبارات أداة الدراسة بالدرجة الكلية للمحور الذي تنتمي إليه العبارة.

وأن جميع معاملات ارتباط عبارات محور " الوعي بالإجراءات التنظيمية والقانونية ضد العنف تجاه المرأة" مع الدرجة الكلية للمحور جاءت دالة عند مستوى (٠.٠١)، حيث تراوحت قيم معاملات الارتباط للعبارات بين (٠.٥٢٩، ٠.٧٦٠)، وهي معاملات ارتباط جيدة، وهذا يعطي دلالة على ارتفاع معاملات الاتساق الداخلي، كما يشير إلى مؤشرات صدق مرتفعة وكافية يمكن الوثوق بها في تطبيق أداة الدراسة الحالية.

وأن جميع معاملات ارتباط عبارات محور " وعي المرأة السعودية بوجود مركز بلاغات العنف الاسري" مع الدرجة الكلية للمحور جاءت دالة عند مستوى (٠.٠١)، حيث تراوحت قيم معاملات الارتباط للعبارات بين (٠.٦٨٧، ٠.٧٨٩)، وهي معاملات ارتباط جيدة، وهذا يعطي دلالة على ارتفاع معاملات الاتساق الداخلي، كما يشير إلى مؤشرات صدق مرتفعة وكافية يمكن الوثوق بها في تطبيق أداة الدراسة الحالية.

وأن جميع معاملات ارتباط عبارات محور " وعي المرأة السعودية بالخدمات التي يقدمها برنامج الأمان الاسري " مع الدرجة الكلية للمحور جاءت دالة عند مستوى (٠.٠١)، حيث تراوحت قيم معاملات

الارتباط للعبارات بين (٠.٧١٨، ٠.٩٠٠)، وهي معاملات ارتباط جيدة، وهذا يعطي دلالة على ارتفاع معاملات الاتساق الداخلي، كما يشير إلى مؤشرات صدق مرتفعة وكافية يمكن الوثوق بها في تطبيق أداة الدراسة الحالية.

وأن جميع معاملات ارتباط عبارات محور " ثقافة المجتمع ووعي المرأة السعودية بالإجراءات التنظيمية والقانونية ضد العنف تجاه المرأة " مع الدرجة الكلية للمحور جاءت دالة عند مستوى (٠.٠١)، حيث تراوحت قيم معاملات الارتباط للعبارات بين (٠.٥٦٤، ٠.٦٩٥)، وهي معاملات ارتباط جيدة، وهذا يعطي دلالة على ارتفاع معاملات الاتساق الداخلي، كما يشير إلى مؤشرات صدق مرتفعة وكافية يمكن الوثوق بها في تطبيق أداة الدراسة الحالية.

وأن جميع معاملات ارتباط عبارات محور " معرفة المرأة بوجود عقوبات تطبق على من يمارس العنف ضد المرأة " مع الدرجة الكلية للمحور جاءت دالة عند مستوى (٠.٠١)، حيث تراوحت قيم معاملات الارتباط للعبارات بين (٠.٥٣٨، ٠.٨٣١)، وهي معاملات ارتباط جيدة، وهذا يعطي دلالة على ارتفاع معاملات الاتساق الداخلي، كما يشير إلى مؤشرات صدق مرتفعة وكافية يمكن الوثوق بها في تطبيق أداة الدراسة الحالية.

وأن جميع معاملات ارتباط محاور الاستبانة مع الدرجة الكلية للاستبانة جاءت دالة عند مستوى (٠.٠١)، حيث تراوحت قيم معاملات الارتباط للمحاور بين (٠.٧٤٠، ٠.٨٧٦)، وهي معاملات ارتباط جيدة، وهذا يعطي دلالة على ارتفاع معاملات الاتساق الداخلي، كما يشير إلى مؤشرات صدق مرتفعة وكافية يمكن الوثوق بها في تطبيق أداة الدراسة الحالية.

ثبات أداة الدراسة :

وقد قامت الباحثة بقياس ثبات أداة الدراسة باستخدام معامل ثبات (الفا كرونباخ) والجدول رقم (٨) يوضح معامل الثبات لمحاور أداة الدراسة وذلك باستخدام **معامل ألفا كرونباخ لقياس ثبات أداة الدراسة**

وأن استبانة الدراسة تتمتع بثبات مقبول إحصائياً، حيث بلغت قيمة معامل الثبات الكلية (ألفا) (٠.٩٠٣) وهي درجة ثبات عالية، كما تراوحت معاملات ثبات أداة الدراسة بين (٠.٧٧٢، ٠.٨٢٤)، وهي معاملات ثبات مرتفعة يمكن الوثوق بها في تطبيق أداة الدراسة الحالية.

إجراءات تطبيق أداة الدراسة

قامت الباحثة بتطبيق أداة الدراسة (الاستبانة) وقاً للخطوات التالية:

- الحصول على موافقة المشرف الأكاديمي لتطبيق أداة الدراسة (الاستبانة).
- أخذ الموافقات الرسمية من الجهات المعنية لتطبيق الأداة على النساء السعوديات،
- تم تطبيق أداة الدراسة على النساء السعوديات، وذلك من خلال إرسال بريد إلكتروني عن طريق منصة تواصل في جامعة الملك سعود إلى جميع الموظفات في جامعة الملك سعود، وتم أيضا ارسال بريد الكتروني لجميع موظفات جامعة الإمام محمد بن سعود الاسلامية بهدف جمع العينة. بعد ذلك، تم توزيع الاستبانة باستخدام طريقتين رئيسيتين لضمان تنوع العينة وشموليتها. أولاً، تم توزيع الاستبانة عبر الإنترنت باستخدام وسائل التواصل الاجتماعي المختلفة مثل تويتر، وإنستجرام، والواتس اب، مما أتاح الوصول إلى عدد كبير من المشاركات في وقت قصير، وضمان تغطية فئات عمرية وجغرافية متنوعة. ساعدت هذه الطريقة في الوصول إلى النساء من مختلف المناطق داخل المملكة، مع توفير خيار الإجابة على الاستبانة عن بعد، كما تم توزيع الاستبانة بشكل ميداني في أماكن عامة مثل الأسواق التجارية والمطاعم في مختلف مناطق الرياض، حيث تم استهداف النساء في بيئات اجتماعية متنوعة. تم شرح أهداف الدراسة بشكل مختصر للمشاركات قبل تعبئة الاستبانة، مع التأكيد على سرية المعلومات وحمايتها.

تم استخدام هاتين الطريقتين لضمان جمع بيانات شاملة ومتنوعة من مختلف شرائح المجتمع، مما يعزز من قوة وموثوقية نتائج الدراسة.

- حصلت الباحثة على (٤١٠)، وتم استبعاد الاستجابات الغير مكتملة، ليصبح إجمالي الاستجابات المكتملة والجاهزة لعملية التحليل (٣٩٠) استبانة.
- تم إدخال بيانات الاستبانات في الحاسب الآلي من خلال البرنامج الإحصائي (spss)، والبدء بتحليلها واستخلال النتائج وتفسيرها.

عرض نتائج الدراسة ومناقشتها

أولاً: النتائج المتعلقة بالبيانات الأولية

١-العمر

يتضح من خلال النتائج أن هناك (١٢٩) من أفراد عينة الدراسة بنسبة (٣٣.١%) عمرهن بين (٣١ إلى ٤٠ سنه)، كما أن هناك (١٠٥) سيدة بنسبة (٢٦.٩%) عمرهن بين (٤١ إلى ٥٠ سنه)، في حين أن هناك (١٠٠) سيدة بنسبة (٢٥.٦%) عمرهن بين (٢٠ إلى ٣٠ سنه)، إضافة إلى ما سبق فإن هناك (٣٩) سيدة بنسبة (١٠.٠%) عمرهن بين (٥١ إلى ٦٠ سنه)، وهناك (١٧) سيدة بنسبة (٤.٤%) عمرهن بين (٦١ إلى ٧٠ سنه).

٢-المستوى التعليمي

توضح النتائج ان) توزيع أفراد عينة الدراسة وفقاً للمستوى التعليمي، حيث أن النسبة الأكبر من أفراد عينة الدراسة مؤهلهن العلمي دراسات عليا (ماجستير ودكتوراه) بتكرار (١٨٨) سيدة وبنسبة (٤٨.٢%)، في حين أن هناك (١٣٢) سيدة بنسبة (٣٣.٨%) مستواهن التعليمي بكالوريوس، وهناك (٣٧) سيدة بنسبة (٩.٥%) مستواهن التعليمي شهادة الثانوية العامة، كما أن هناك (٢٥) سيدة بنسبة (٦.٤%) مستواهن التعليمي دبلوم، وفي الأخير فإن هناك (٤) سيدات بنسبة (١.٠%) مستواهن التعليمي (تقرأ وتكتب – المرحلة المتوسطة وما دون).

٣-المهنة

أن ما يقارب من نصف أفراد عينة الدراسة (١٩١) سيدة بنسبة (٤٩.٠%) يعملن في القطاع الحكومي، في حين أن هناك (٨٦) من أفراد عينة الدراسة بنسبة (٢٢.١%) طالبات، كما أن هناك (٥٩) سيدة بنسبة (١٥.١%) ربة منزل، إضافة إلى ما سبق فإن هناك (٣٠) سيدة بنسبة (٧.٧%) يعملن في القطاع الخاص، علاوة على ذلك فإن هناك (١٨) سيدة بنسبة (٤.٦%) مهنتهم أخرى (متقاعدة – حديثة التخرج- متدربة)، وهناك (٦) من أفراد عينة الدراسة بنسبة (١.٥%) سيدات أعمال.

٤-جهة الانتماء (مكان النشأة)

أن توزيع أفراد عينة الدراسة وفقاً لجهة الانتماء (مكان النشأة)، حيث أن الغالبية العظمى من أفراد عينة الدراسة من المنطقة الوسطى بتكرار (٣٠٣) سيدة وبنسبة (٧٧.٧%)، في حين أن هناك (٤٠) سيدة بنسبة (١٠.٣%) بالمنطقة الغربية، كما أن هناك (٢٠) سيدة بنسبة (٥.١%) للمنطقة الشرقية والمنطقة الجنوبية، وهنااك (٧) سيدات بنسبة (١.٨%) بالمنطقة الشمالية.

٥-مستوى الدخل الشهري

أن هناك (٩٦) سيدة بنسبة (٢٤.٦%) دخلهن الشهري يتراوح بين (١٠ إلى أقل من ١٥ الف)، في حين أن هناك (٩١) سيدة بنسبة (٢٣.٣%) دخلهن الشهري أقل من (٥) آلاف، كما أن هناك (٧٧) سيدة بنسبة (١٩.٧%) دخلهن الشهري يتراوح بين (٥ إلى أقل من ١٠ آلاف)، إضافة إلى أن هناك (٧١) سيدة بنسبة (١٨.٢%) دخلهن الشهري (٢٠) ألف ريال فأكثر، وهناك (٥٥) سيدة بنسبة (١٤.١%) دخلهن الشهري بين (١٥ إلى أقل من ٢٠ ألف).

٦-الحالة الاجتماعية

توزيع أفراد عينة الدراسة وفقاً للحالة الاجتماعية، حيث أن ما يزيد على نصف أفراد الدراسة من المتزوجات بتكرار (٢١١) سيدة وبنسبة (٥٤.١%)، في حين أن هناك (١٢٨) سيدة بنسبة (٣٢.٨%) غير متزوجات، كما أن هناك (٤٤) سيدة بنسبة (١١.٣%) من المطلقات، وهناك (٧) سيدات بنسبة (١.٨%) من الأرامل.

٧-حجم الأسرة

أن ما يزيد على نصف أفراد عينة الدراسة حجم أسرهن متوسطة بتكرار (٢٢٣) سيدة وبنسبة (٥٧.٢%)، في حين أن هناك (١٤٠) سيدة بنسبة (٣٥.٩%) حجم أسرهن صغيرة، وهناك (٢٧) سيدة بنسبة (٦.٩%) لديهن أسر كبيرة الحجم.

٨-عدد الأبناء

توزيع أفراد عينة الدراسة وفقاً لعدد الأبناء، حيث أن هناك (١٤٦) سيدة بنسبة (٣٧.٤%) لا يوجد لديهن أبناء، وبنفس النسبة لديهن أبناء يتراوح عددهم بين (٣ إلى أقل من ٦)، في حين أن هناك (٨٣) سيدة بنسبة (٢١.٣%) لديهن أقل من (٣) أبناء، وهناك (١٥) سيدة بنسبة (٣.٨%) لديهن (٦) أبناء فأكثر.

ثانياً: النتائج المتعلقة بتساؤلات الدراسة:

السؤال الأول: ما وعي المرأة السعودية بالإجراءات التنظيمية والقانونية ضد العنف تجاه المرأة في ضوء الخصائص الديموغرافية والاجتماعية؟

للتعرف على مستوى وعي المرأة السعودية بالإجراءات التنظيمية والقانونية ضد العنف تجاه المرأة في ضوء الخصائص الديموغرافية والاجتماعية؛ تم حساب التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحراف المعياري لإجابات أفراد عينة الدراسة، كما تم ترتيب هذه العبارات حسب المتوسط الحسابي لكلاً منها، وذلك كما يلي:

جدول رقم (٢) يوضح مستوى وعي المرأة السعودية بالإجراءات التنظيمية والقانونية ضد العنف تجاه المرأة في ضوء الخصائص الديموغرافية والاجتماعية

م	العبارات	درجة الموافقة								المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
		موافق		موافق إلى حد ما		محايد		غير موافق إلى حد ما		غير موافق			
		ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%			
	معرفة المرأة السعودية بالإجراءات التنظيمية والقانونية ضد العنف تجاه المرأة على درجة عالية من الأهمية	٢٧٨	٧١.٣	٧٠	١٧.٩	٢٩	٧.٤	٦	١.٥	٧	١.٨	٤.٥٥	٠.٨٤	١
	وجود دور للحماية الاجتماعية يعتبر أحد الإجراءات التنظيمية ضد العنف تجاه المرأة	٢٣٨	٦١.٠	٩٨	٢٥.١	٤٣	١١.٠	٥	١.٣	٦	١.٥	٤.٤٣	٠.٨٥	٢

م	العبارات	درجة الموافقة						المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
		موافق		موافق إلى حد ما		محايد		غير موافق إلى حد ما		غير موافق				
		ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%			
	عززت الإجراءات التنظيمية والقانونية ضد العنف تجاه المرأة الوعي لدى النساء حول مقاومة العنف	٢٢٤	٥٧.٤	١٠٢	٢٦.٢	٤٤	١١.٣	٧	١.٨	١٣	٣.٣	٤.٣٣	٠.٩٨	٣
	ساعدت الإجراءات التنظيمية والقانونية ضد العنف تجاه المرأة على تجاوز المرأة العديد من الصعوبات	٢٢٩	٥٨.٧	٨٦	٢٢.١	٤٧	١٢.١	١٥	٣.٨	١٣	٣.٣	٤.٢٩	٠.٩٠	٤
	انصح النساء بمعرفة الإجراءات التنظيمية والقانونية ضد العنف تجاه المرأة	٢٣٠	٥٩.٠	٦٨	١٧.٤	٦٣	١٦.٢	٢٢	٥.٦	٧	١.٨	٤.٢٦	١.٠٤	٥
	أستطيع الاطلاع على الإجراءات التنظيمية والقانونية ضد العنف تجاه المرأة	١٩٣	٤٩.٥	١٠٤	٢٦.٧	٤٣	١١.٠	٣٤	٨.٧	١٦	٤.١	٤.٠٩	٠.٩٥	٦
	أعرف الإجراءات التنظيمية والقانونية ضد العنف تجاه المرأة	١٣٣	٣٤.١	١٤٠	٣٥.٩	٤٦	١١.٨	٤٦	١١.٨	٢٥	٦.٤	٣.٧٩	١.٠١	٧
	*محدودية وعي المرأة السعودية بالإجراءات التنظيمية والقانونية ضد العنف تجاهها	١٠٩	٢٧.٩	١٢٢	٣١.٣	١٠٤	٢٦.٧	٤٣	١١.٠	١٢	٣.١	٣.٧٠ (٢.٣٠)	١.٠٨	٨
	أتشارك مع النساء في مناقشة القوانين والتنظيمات الإجرائية ضد العنف تجاه المرأة	١١١	٢٨.٥	٩٦	٢٤.٦	١٠٤	٢٦.٧	٤٥	١١.٥	٣٤	٨.٧	٣.٥٣	١.٠٦	٩

م	العبارات	درجة الموافقة								الترتيب	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي
		موافق		موافق إلى حد ما		محايد		غير موافق إلى حد ما		غير موافق			
		ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%			
المتوسط الحسابي العام للمحور											٠.٦١	٤.١١ (٣.٩٥)	

*** العبارة رقم (٨) هي عبارة سلبية؛ لذا تم عكس الوزن النسبي لها**

يتضح من خلال الجدول السابق أن محور مستوى وعي المرأة السعودية بالإجراءات التنظيمية والقانونية ضد العنف تجاه المرأة في ضوء الخصائص الديموغرافية والاجتماعية يتضمن (٩) عبارات، تراوحت المتوسطات الحسابية لهم بين (٣.٥٣، ٤.٥٥) من أصل (٥.٠) درجات، وهذه المتوسطات تقع بالفئتين الرابعة والخامسة من فئات المقياس المتدرج الخماسي، وتشير النتيجة السابقة إلى أن إستجابات أفراد الدراسة حول عبارات المحور تتراوح بين درجة استجابة (موافق إلى حد ما -موافق).

بلغ المتوسط الحسابي العام لعبارات المحور (٣.٩٥) بانحراف معياري (٠.٦٣)، وهذا يدل على أن مستوى وعي المرأة السعودية بالإجراءات التنظيمية والقانونية ضد العنف تجاه المرأة في ضوء الخصائص الديموغرافية والاجتماعية جاء بدرجة موافق إلى حد ما، وذلك يتمثل في موافقة أفراد عينة الدراسة إلى حد ما على كل من (أستطيع الاطلاع على الإجراءات التنظيمية والقانونية ضد العنف تجاه المرأة، وكذلك المعرفة بالإجراءات التنظيمية والقانونية ضد العنف تجاه المرأة، علاوة على محدودية وعي المرأة السعودية بالإجراءات التنظيمية والقانونية ضد العنف تجاهها).

والعبارات التالية تناقش بنوع من التفصيل استجابات أفراد الدراسة حول عبارات محور مستوى وعي المرأة السعودية بالإجراءات التنظيمية والقانونية ضد العنف تجاه المرأة في ضوء الخصائص الديموغرافية والاجتماعية، وهي مرتبة تنازلياً وفقاً للمتوسط الحسابي لها، وذلك على النحو التالي:

١- جاءت العبارة رقم (٥) والتي تنص على (معرفة المرأة السعودية بالإجراءات التنظيمية والقانونية ضد العنف تجاه المرأة على درجة عالية من الاهمية) بالمرتبة الأولى بين العبارات الخاصة بمستوى وعي المرأة السعودية بالإجراءات التنظيمية والقانونية ضد العنف تجاه المرأة في ضوء الخصائص الديموغرافية والاجتماعية بمتوسط حسابي (٤.٥٥) وبانحراف معياري (٠.٨٤)، وهذا يدل على أن هناك موافقة بين أفراد الدراسة على معرفة المرأة السعودية بالإجراءات التنظيمية والقانونية ضد العنف تجاه المرأة على درجة عالية من الأهمية، وربما يعود السبب في ذلك إلى الإدراك الاجتماعي العميق لدور هذه المعرفة في تمكين المرأة وحمايتها، هذا التوافق يعكس وعيًا جماعيًا بأهمية القوانين كأداة أساسية لتعزيز حقوق المرأة وضمان حمايتها من العنف، خاصة في ظل التحولات الاجتماعية والثقافية التي تشهدها المملكة العربية السعودية، يمكن تفسير هذا الإجماع من خلال زيادة الجهود الوطنية والتوعوية التي تسعى إلى تعزيز مكانة المرأة كشريك أساسي في التنمية، بالإضافة إلى تأثير الحملات الإعلامية والتعليمية التي تسهم في رفع مستوى الوعي المجتمعي بقضايا العنف ضد المرأة، كما أن هذا الاتفاق يعكس قيمًا اجتماعية متغيرة تدعم تمكين المرأة وتحقيق العدالة الاجتماعية، حيث أصبحت المجتمعات أكثر انفتاحًا على مناقشة قضايا العنف وحقوق المرأة بشكل علني وفاعل.

٢- جاءت العبارة رقم (٩) والتي تنص على (وجود دور للحماية الاجتماعية يعتبر أحد الإجراءات التنظيمية ضد العنف تجاه المرأة) بالمرتبة الثانية بين العبارات الخاصة بمستوى وعي المرأة

السعودية بالإجراءات التنظيمية والقانونية ضد العنف تجاه المرأة في ضوء الخصائص الديموغرافية والاجتماعية بمتوسط حسابي (٤.٤٣) وبانحراف معياري (٠.٨٥)، وهذا يدل على أن هناك موافقة بين أفراد الدراسة على أن وجود دور للحماية الاجتماعية يعتبر أحد الإجراءات التنظيمية ضد العنف تجاه المرأة، وربما يعود السبب في ذلك إلى الوعي بأهمية الحماية الاجتماعية كإطار داعم لضمان حقوق المرأة وحمايتها من العنف، هذا الاتفاق يعكس وعيًا متزايدًا بأهمية تعزيز الشبكات الاجتماعية والمؤسسات الداعمة التي توفر بيئة آمنة للمرأة، مثل مراكز الحماية الأسرية، الجمعيات النسائية، والبرامج التوعوية التي تعزز من تمكين المرأة ومساندتها، يمكن تفسير هذا التوافق من خلال التغيرات الاجتماعية والثقافية التي تشهدها المملكة العربية السعودية، حيث أصبح المجتمع أكثر قبولًا لأهمية الحماية الاجتماعية كجزء من المنظومة الشاملة لمكافحة العنف ضد المرأة، كما يعكس هذا الإجماع الدور المتنامي للمؤسسات الحكومية والمجتمع المدني في تسليط الضوء على أهمية الحماية الاجتماعية كإجراء تنظيمي فعال يتكامل مع القوانين والسياسات القانونية، النسبة العالية للموافقة بهذا الجانب تشير إلى أن المجتمع السعودي يتبنى رؤية شاملة لمواجهة العنف ضد المرأة، تعتمد على دمج الحماية الاجتماعية مع الجهود القانونية والتوعوية لتحقيق بيئة أكثر أمانًا وعدالة للمرأة.

٣- جاءت العبارة رقم (٤) والتي تنص على (عززت الإجراءات التنظيمية والقانونية ضد العنف تجاه المرأة الوعي لدى النساء حول مقاومة العنف) بالمرتبة الثالثة بين العبارات الخاصة بمستوى وعي المرأة السعودية بالإجراءات التنظيمية والقانونية ضد العنف تجاه المرأة في ضوء الخصائص الديموغرافية والاجتماعية بمتوسط حسابي (٤.٣٣) وبانحراف معياري (٠.٩٨)، وهذا يدل على أن هناك موافقة بين أفراد الدراسة على أن الإجراءات التنظيمية والقانونية عززت ضد العنف تجاه المرأة الوعي لدى النساء حول مقاومة العنف، وربما يعود السبب في ذلك إلى التأثير الإيجابي لهذه الإجراءات على تمكين النساء ورفع مستوى وعيهن بحقوقهن، هذا الاتفاق يشير إلى أن القوانين والسياسات التنظيمية الموجهة لحماية المرأة لم تقتصر فقط على توفير الحماية القانونية، بل كانت أدوات فعّالة في تعزيز ثقافة الوعي المجتمعي حول قضايا العنف ضد المرأة وكيفية مقاومته، يمكن تفسير هذا التوافق من خلال الجهود الوطنية المستمرة في نشر التوعية حول حقوق المرأة عبر الحملات الإعلامية، البرامج التعليمية، والمبادرات المجتمعية التي تعزز من معرفة النساء بآليات الدفاع عن حقوقهن واستخدام القوانين كوسيلة لحماية أنفسهن، كما يعكس هذا الإجماع التغيرات الاجتماعية الإيجابية التي تشهدها المملكة، حيث أصبحت النساء أكثر وعيًا وإدراكًا لأهمية هذه الإجراءات في تعزيز مكانتهن وتحقيق العدالة الاجتماعية.

٤- جاءت العبارة رقم (١) والتي تنص على (أعرف الإجراءات التنظيمية والقانونية ضد العنف تجاه المرأة) بالمرتبة السابعة بين العبارات الخاصة بمستوى وعي المرأة السعودية بالإجراءات التنظيمية والقانونية ضد العنف تجاه المرأة في ضوء الخصائص الديموغرافية والاجتماعية بمتوسط حسابي (٣.٧٩) وبانحراف معياري (١.٠١)، وهذا يدل على أن هناك موافقة إلى حد ما بين أفراد الدراسة على معرفتهم بالإجراءات التنظيمية والقانونية ضد العنف تجاه المرأة.

٥- جاءت العبارة رقم (٨) والتي تنص على (محدودية وعي المرأة السعودية بالإجراءات التنظيمية والقانونية ضد العنف تجاهها) بالمرتبة الثامنة بين العبارات الخاصة بمستوى وعي المرأة السعودية بالإجراءات التنظيمية والقانونية ضد العنف تجاه المرأة في ضوء الخصائص الديموغرافية والاجتماعية بمتوسط حسابي (٣.٧٠) وبانحراف معياري (١.٠٨)، وهذا يدل على أن هناك موافقة إلى حد ما بين أفراد الدراسة على محدودية وعي المرأة السعودية بالإجراءات التنظيمية والقانونية ضد العنف تجاهها، وربما يعود السبب في ذلك إلى أن هناك فجوة معينة في مستوى الوصول إلى

المعلومات القانونية ذات العلاقة، هذا التوافق الجزئي يعكس تحديات محتملة تواجه النساء السعوديات في استيعاب أو تطبيق هذه الإجراءات، والتي قد تكون نتيجة لعوامل متعددة مثل ضعف التوعية المجتمعية، محدودية الوصول إلى المصادر الموثوقة، أو عدم كفاية البرامج التعليمية والتثقيفية التي تستهدف شرح القوانين بشكل واضح ومباشر؛ يمكن تفسير هذه النتيجة من خلال التباين في مستويات التعليم، البيئة الاجتماعية، أو حتى التفاوت الجغرافي الذي يؤثر على مدى إلمام النساء بهذه القوانين، ومع ذلك فإن هذه "المحدودية" ليست شاملة أو مطلقة، بل هي مشكلة جزئية تحتاج إلى معالجة من خلال تكثيف الجهود التوعوية واستخدام وسائل متعددة (مثل الإعلام الرقمي، الحملات المجتمعية، والبرامج التدريبية) لتوضيح حقوق المرأة وكيفية الاستفادة من الأطر القانونية المتاحة.

٦- جاءت العبارة رقم (٦) والتي تنص على (أتشارك مع النساء في مناقشة القوانين والتنظيمات الإجرائية ضد العنف تجاه المرأة) بالمرتبة التاسعة بين العبارات الخاصة بمستوى وعي المرأة السعودية بالإجراءات التنظيمية والقانونية ضد العنف تجاه المرأة في ضوء الخصائص الديموغرافية والاجتماعية بمتوسط حسابي (٣.٥٣) وبانحراف معياري (١.٠٦)، وهذا يدل على أن هناك موافقة إلى حد ما بين أفراد الدراسة على أنهم يتشاركون مع النساء في مناقشة القوانين والتنظيمات الإجرائية ضد العنف تجاه المرأة، وربما يعود السبب في ذلك إلى وجود اهتمام مجتمعي مشترك بقضايا العنف ضد المرأة ودور القوانين في حمايتها، هذا الاتفاق الجزئي يشير إلى أن هناك جهودًا تُبذل من قبل الأفراد لفهم وشرح هذه القوانين والإجراءات للنساء، سواء في سياقات عائلية، اجتماعية، أو تعليمية،

السؤال الثاني: ما وعي المرأة السعودية بوجود مركز بلاغات العنف الأسري في ضوء الخصائص الديموغرافية والاجتماعية؟

للتعرف على مستوى وعي المرأة السعودية بوجود مركز بلاغات العنف الأسري في ضوء الخصائص الديموغرافية والاجتماعية؛ تم حساب التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحراف المعياري لإجابات أفراد عينة الدراسة، كما تم ترتيب هذه العبارات حسب المتوسط الحسابي لكلاً منها، وذلك كما يلي:

جدول رقم (٣) يوضح مستوى وعي المرأة السعودية بوجود مركز بلاغات العنف الأسري في ضوء الخصائص الديموغرافية والاجتماعية

م	العبارات	درجة الموافقة								المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
		موافق		موافق إلى حد ما		محايد		غير موافق إلى حد ما		غير موافق			
		ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%			
	يمكن التواصل مع مركز بلاغات العنف الاسري	٢٢٨	٥٨.٥	٩٤	٢٤.١	٤٥	١١.٥	١٤	٣.٦	٩	٢.٣	٤.٣٣	٠.٩٧	١
	لدي معرفة بوجود مركز خاص لبلاغات العنف الاسري	٢٣٥	٦٠.٣	٨١	٢٠.٨	٣٠	٧.٧	٢٦	٦.٧	١٨	٤.٦	٤.٢٥	٠.٩٤	٢

م	العبارات	درجة الموافقة								الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
		موافق		موافق إلى حد ما		محايد		غير موافق إلى حد ما		غير موافق					
		ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%			
	يقدم مركز بلاغات العنف الاسري خدمات خاصه للمعنفين	٢٠٤	٥٢.٣	٨٥	٢١.٨	٧٦	١٩.٥	١٦	٤.١	٩	٢.٣	٤.١٨	٠.٩٢	٣
	يعمل مركز بلاغات العنف الاسري على تحويل المرأة المعنفة الى الجهات المختصة	٢٠٣	٥٢.١	٨٣	٢١.٣	٧٩	٢٠.٣	١٦	٤.١	٩	٢.٣	٤.١٧	٠.٩٣	٤
	يقوم مركز البلاغات بالتنسيق الفوري مع الجهات الأمنية	١٩٥	٥٠.٠	٩٢	٢٣.٦	٧٦	١٩.٥	١٩	٤.٩	٨	٢.١	٤.١٥	٠.٩٠	٥
	لدي معرفة بوجود أخصائيات نفسية واجتماعيات مدربات ومؤهلات، للتعامل مع حالات العنف الأسري	١٩٤	٤٩.٧	٨٨	٢٢.٦	٦١	١٥.٦	٣٠	٧.٧	١٧	٤.٤	٤.٠٦	٠.٩٦	٦
	لدي معرفة بالاستشارات الاسرية التي يقدمها مركز بلاغات العنف الاسري	١٣٩	٣٥.٦	٦٥	١٦.٧	١٠٢	٢٦.٢	٥٧	١٤.٦	٢٧	٦.٩	٣.٥٩	١.٠٢	٧
	اتردد بالاتصال بمركز بلاغات العنف الاسري في حال تعرضي للعنف	٧٨	٢٠.٠	٨٥	٢١.٨	٩٦	٢٤.٦	٦٣	١٦.٢	٦٨	١٧.٤	٣.١١ (٢.٨٩)	١.٠٧	٨
	ليس لدي معرفة بمركز بلاغات العنف الاسري	٩٣	٢٣.٨	٧٥	١٩.٢	٦٦	١٦.٩	٥٦	١٤.٤	١٠٠	٢٥.٦	٣.٠١ (٢.٩٩)	١.٠٥	٩
	المتوسط الحسابي العام للمحور											**٣.٨١ (٣.٨٥)**	**٠.٧١**	

العبارتان رقم (٩-٨) هي عبارات سلبية؛ لذا تم عكس الوزن النسبي لها.

يتضح من خلال الجدول السابق أن محور مستوى وعي المرأة السعودية بوجود مركز بلاغات العنف الأسري في ضوء الخصائص الديموغرافية والاجتماعية يتضمن (٩) عبارات، تراوحت المتوسطات الحسابية لهم بين (٣.٠١، ٤.٣٣) من أصل (٥.٠) درجات، وهذه المتوسطات تقع بالفئتين الثالثة والخامسة من فئات المقياس المتدرج الخماسي، وتشير النتيجة السابقة إلى أن إستجابات أفراد الدراسة حول عبارات المحور تتراوح بين درجة استجابة (محايد -موافق).

بلغ المتوسط الحسابي العام لعبارات المحور (٣.٨٥) بانحراف معياري (٠.٧١)، وهذا يدل على أن مستوى وعي المرأة السعودية بوجود مركز بلاغات العنف الأسري في ضوء الخصائص الديموغرافية والاجتماعية جاء بدرجة موافق إلى حد ما، وذلك يتمثل في موافقة أفراد عينة الدراسة إلى حد ما على كل من (أن مركز بلاغات العنف الاسري يقدم خدمات خاصه للمعنفين، وكذلك أن مركز بلاغات العنف الاسري يعمل على تحويل المرأة المعنفة الى الجهات المختصة، إضافة إلى أن مركز البلاغات يقوم بالتنسيق الفوري مع الجهات الأمنية).

والعبارات التالية تناقش بنوع من التفصيل استجابات أفراد الدراسة حول عبارات محور مستوى وعي المرأة السعودية بوجود مركز بلاغات العنف الأسري في ضوء الخصائص الديموغرافية والاجتماعية، وهي مرتبة تنازلياً وفقاً للمتوسط الحسابي لها، وذلك على النحو التالي:

١- جاءت العبارة رقم (٤) والتي تنص على (يمكن التواصل مع مركز بلاغات العنف الاسري) بالمرتبة الأولى بين العبارات الخاصة بمستوى وعي المرأة السعودية بوجود مركز بلاغات العنف الأسري في ضوء الخصائص الديموغرافية والاجتماعية بمتوسط حسابي (٤.٣٣) وبانحراف معياري (٠.٩٧)، وهذا يدل على أن هناك موافقة بين أفراد الدراسة على أنه يمكن التواصل مع مركز بلاغات العنف الاسري، وربما يعود السبب في ذلك إلى الوعي المتزايد بأهمية هذا المركز كأداة أساسية لتقديم الدعم والحماية للنساء المعنفات، هذا الاتفاق يشير إلى أن الأفراد باتوا أكثر دراية بخدمات المركز ودوره في تسهيل الإبلاغ عن حالات العنف الأسري، سواء من خلال خطوط الطوارئ أو القنوات الرقمية المتاحة، ويمكن تفسير هذا التوافق من خلال الجهود الوطنية المستمرة لنشر المعلومات حول آليات الإبلاغ عن العنف، حيث أصبح مركز بلاغات العنف الأسري جزءًا من الخطاب العام المرتبط بحماية المرأة وتعزيز حقوقها، ومع ذلك، فإن هذه الموافقة تعكس أيضًا قبولًا اجتماعيًا متزايدًا بأهمية كسر حاجز الصمت والإبلاغ عن العنف، وهو ما يمثل تحولًا إيجابيًا في الثقافة المجتمعية.

٢- جاءت العبارة رقم (١) والتي تنص على (لدي معرفة بوجود مركز خاص لبلاغات العنف الاسري) بالمرتبة الثانية بين العبارات الخاصة بمستوى وعي المرأة السعودية بوجود مركز بلاغات العنف الأسري في ضوء الخصائص الديموغرافية والاجتماعية بمتوسط حسابي (٤.٢٥) وبانحراف معياري (٠.٩٤)، وهذا يدل على أن هناك موافقة بين أفراد الدراسة على أن لديهم معرفة بوجود مركز خاص لبلاغات العنف الاسري، وربما يعود السبب في ذلك إلى نجاح الجهود الوطنية والإعلامية في نشر الوعي حول هذا المركز كإطار رسمي لدعم النساء المعنفات، هذا الاتفاق يشير إلى أن فكرة وجود مركز متخصص للتعامل مع قضايا العنف الأسري أصبحت جزءًا من الوعي المجتمعي، حيث بات الأفراد أكثر إلمامًا بأهميته ودوره في تقديم الدعم القانوني والنفسي والاجتماعي للنساء المتضررات، وقد يكون السبب في ذلك الحملات التوعوية المستمرة التي تعزز من دور المركز كجهة موثوقة للإبلاغ عن العنف، بالإضافة إلى استخدام وسائل الإعلام والتكنولوجيا لنشر هذه المعلومات بشكل واسع النطاق.

٣- جاءت العبارة رقم (٢) والتي تنص على (يقدم مركز بلاغات العنف الاسري خدمات خاصه للمعنفين) بالمرتبة الثالثة بين العبارات الخاصة بمستوى وعي المرأة السعودية بوجود مركز بلاغات العنف الأسري في ضوء الخصائص الديموغرافية والاجتماعية بمتوسط حسابي (٤.١٨) وبانحراف معياري (٠.٩٢)، وهذا يدل على أن هناك موافقة إلى حد ما بين أفراد الدراسة على أن مركز بلاغات العنف الاسري يقدم خدمات خاصه للمعنفين، وربما يعود السبب في ذلك إلى أن هناك وعيًا جزئيًا بأهمية المركز ودوره في تقديم الدعم للنساء المعنفات، ومع ذلك، فإن العبارة "إلى حد ما" توضح أن هذا الوعي قد يكون غير شامل أو دقيق بالكامل لدى جميع أفراد المجتمع، حيث قد لا يكون الجميع على دراية كاملة بتفاصيل الخدمات المقدمة أو طبيعتها، ويمكن تفسير هذه النتيجة من خلال الجهود المبذولة لنشر المعلومات حول المركز، ولكن مع وجود فجوات محتملة في إيصال رسالة واضحة حول نوعية الخدمات المتاحة، مثل الدعم النفسي، القانوني، والاجتماعي، التي يقدمها المركز للمعنفين، كما يشير إلى أهمية تحسين الوصول إلى هذه المعلومات من خلال وسائل متعددة (مثل الإعلام، الحملات الرقمية، والجهود المجتمعية) لتوضيح كيفية استفادة النساء المعنفات من هذه الخدمات.

٤- جاءت العبارة رقم (٧) والتي تنص على (لدي معرفة بالاستشارات الاسرية التي يقدمها مركز بلاغات العنف الاسري) بالمرتبة السابعة بين العبارات الخاصة بمستوى وعي المرأة السعودية بوجود مركز بلاغات العنف الأسري في ضوء الخصائص الديموغرافية والاجتماعية بمتوسط حسابي (٣.٥٩) وبانحراف معياري (١.٢)، وهذا يدل على أن هناك موافقة إلى حد ما بين أفراد الدراسة على أن لديهم معرفة بالاستشارات الاسرية التي يقدمها مركز بلاغات العنف الاسري.

٥- جاءت العبارة رقم (٩) والتي تنص على (اتردد بالاتصال بمركز بلاغات العنف الاسري في حال تعرضي للعنف) بالمرتبة السابعة بين العبارات الخاصة بمستوى وعي المرأة السعودية بوجود مركز بلاغات العنف الأسري في ضوء الخصائص الديموغرافية والاجتماعية بمتوسط حسابي (٣.١١) وبانحراف معياري (١.٠٧)، وهذا يدل على أن هناك حيادية بين الموافقة والرفض بين أفراد الدراسة على ترددهم بالاتصال بمركز بلاغات العنف الاسري في حال تعرضي للعنف، وربما يعود السبب في ذلك إلى الخوف من الوصمة الاجتماعية، القلق من ردود فعل الأسرة أو المجتمع، أو عدم الثقة الكافية في فعالية الخدمات المقدمة أو سرية الإجراءات، كما تشير درجة الموافقة إلى أن هناك قطاعًا من السيدات يعتقدن أنهن قد يترددن في طلب المساعدة حتى لو كانوا على دراية بوجود مركز البلاغات، وهو ما يعكس تحديات اجتماعية وثقافية عميقة تجعل البعض يتجنبون الإبلاغ عن العنف، ومع ذلك فإن هذا التردد لا يعني رفضًا كاملًا للتواصل مع المركز، بل يعكس حاجتهم إلى ضمانات أكبر بشأن الحماية، السرية، وفعالية الاستجابة لحالاتهم.

٦- جاءت العبارة رقم (٨) والتي تنص على (ليس لدي معرفة بمركز بلاغات العنف الاسري) بالمرتبة الثامنة بين العبارات الخاصة بمستوى وعي المرأة السعودية بوجود مركز بلاغات العنف الأسري في ضوء الخصائص الديموغرافية والاجتماعية بمتوسط حسابي (٣.٠١) وبانحراف معياري (١.٠٥)، وهذا يدل على أن هناك حيادية بين الموافقة والرفض بين أفراد الدراسة على أنه ليس لديهم معرفة بمركز بلاغات العنف الأسري، وربما يعود السبب في ذلك إلى التباين في مستوى وعي المجتمع بوجود هذا المركز ودوره، هذه الحيادية تشير إلى أن جزءًا من الأفراد على دراية بوجود المركز وخدماته، بينما الجزء الآخر لا يزال يعاني من نقص في المعرفة أو الوصول إلى المعلومات المتعلقة به، وهذا التباين ربما يعود إلى عدة عوامل مثل الاختلافات في مستويات التعليم، البيئة الاجتماعية، أو التعرض لمصادر التوعية والإعلام التي تستهدف تعريف المجتمع بمركز البلاغات،

كما أن الحملات التوعوية قد تكون وصلت إلى شريحة معينة من المجتمع ولم تصل بالكفاءة المطلوبة إلى شرائح أخرى، خاصة في المناطق الأقل حظًا أو الفئات ذات الوعي المحدود بالتكنولوجيا والإعلام الرقمي.

السؤال الثالث: ما وعي المرأة السعودية بالخدمات التي يقدمها برنامج الأمان الأسري في ضوء الخصائص الديموغرافية والاجتماعية؟

للتعرف على مستوى وعي المرأة السعودية بالخدمات التي يقدمها برنامج الأمان الأسري في ضوء الخصائص الديموغرافية والاجتماعية؛ تم حساب التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحراف المعياري لإجابات أفراد عينة الدراسة، كما تم ترتيب هذه العبارات حسب المتوسط الحسابي لكلاً منها، وذلك كما يلي:

جدول رقم (٤) يوضح مستوى وعي المرأة السعودية بالخدمات التي يقدمها برنامج الأمان الأسري في ضوء الخصائص الديموغرافية والاجتماعية

م	العبارات	درجة الموافقة								المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
		موافق		موافق إلى حد ما		محايد		غير موافق إلى حد ما		غير موافق			
		ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%			
	يعمل برنامج الأمان الاسري على تلقي البلاغات من النساء المعنفات	٢٠٣	٥٢.١	٧٥	١٩.٢	٩٣	٢٣.٨	١٢	٣.١	٧	١.٨	٤.١٧	١.٠١	١
	يقدم برنامج الأمان الاسري استشارات للنساء المعنفات	١٨٢	٤٦.٧	٨٤	٢١.٥	١٠٥	٢٦.٩	١٠	٢.٦	٩	٢.٣	٤.٠٨	١.٠٢	٢
	برنامج الأمان الاسري يعمل على حماية ضحايا العنف	١٧٥	٤٤.٩	٨٩	٢٢.٨	١٠٣	٢٦.٤	١٤	٣.٦	٩	٢.٣	٤.٠٤	١.٠٣	٣
	يعمل برنامج الأمان الاسري على توفير الخدمات العلاجية والاستشارية للمعنفات	١٦٠	٤١.٠	٩٠	٢٣.١	١١٥	٢٩.٥	١٥	٣.٨	١٠	٢.٦	٣.٩٦	١.٠٤	٤
	يعمل برنامج الأمان الاسري على الحاق المعنفات ببرامج تأهيلية ونفسية واجتماعية بالتعاون مع وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية	١٦١	٤١.٣	٨١	٢٠.٨	١٢٢	٣١.٣	١٨	٤.٦	٨	٢.١	٣.٩٥	١.٠٥	٥
	برنامج الأمان الاسري يحمي المعنفات ضد	١٥٥	٣٩.٧	٧٧	١٩.٧	١٢٧	٣٢.٦	٢٠	٥.١	١١	٢.٨	٣.٨٨	١.٠٨	٦

م	العبارات	درجة الموافقة								الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
		موافق		موافق إلى حد ما		محايد		غير موافق إلى حد ما		غير موافق					
		ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%			
	أي تعديات مستقبلية														
	يتميز برنامج الأمان الاسري بمتابعة المعنفات دوريا	١٤٧	٣٧.٧	٧١	١٨.٢	١٤٦	٣٧.٤	١٧	٤.٤	٩	٢.٣	٣.٨٥	١.٠٥	٧
	لدى برنامج الأمان الاسري عيادات تضم فريق متكامل لمعالجة أوضاع النساء المعنفات	١٣٤	٣٤.٤	٧١	١٨.٢	١٥٤	٣٩.٥	٢١	٥.٤	١٠	٢.٦	٣.٧٦	١.٠٦	٨
	يقدم برنامج الأمان الاسري الاستشارات الاجتماعية من خلال البريد الالكتروني	١١٢	٢٨.٧	٧٤	١٩.٠	١٦٤	٤٢.١	٢٥	٦.٤	١٥	٣.٨	٣.٦٢	١.٠٨	٩
١	ليس لدي معلومات عن برنامج الأمان الاسري	١٣٥	٣٤.٦	٧٧	١٩.٧	٩١	٢٣.٣	٦٠	١٥.٤	٢٧	٦.٩	٣.٦٠ (٢.٤٠)	١.٠٩	١٠
	المتوسط الحسابي العام للمحور											**٣.٨٩ (٣.٧٧)**	٠.٨١	

***العبارة رقم (١٠) هي عبارة سلبية؛ لذا تم عكس الوزن النسبي لها.**

يتضح من خلال الجدول رقم (٤) أن محور مستوى وعي المرأة السعودية بالخدمات التي يقدمها برنامج الأمان الأسري في ضوء الخصائص الديموغرافية والاجتماعية يتضمن (١٠) عبارات، تراوحت المتوسطات الحسابية لهم بين (٣.٦٠، ٤.١٧) من أصل (٥.٠) درجات، وهذه المتوسطات تقع بالفئتين الرابعة والخامسة من فئات المقياس المتدرج الخماسي، وتشير النتيجة السابقة إلى أن إستجابات أفراد الدراسة حول عبارات المحور تتراوح بين درجة استجابة (موافق إلى حد ما -موافق).

بلغ المتوسط الحسابي العام لعبارات المحور (٣.٧٧) بانحراف معياري (٠.٨١)، وهذا يدل على أن مستوى وعي المرأة السعودية بالخدمات التي يقدمها برنامج الأمان الأسري في ضوء الخصائص الديموغرافية والاجتماعية جاء بدرجة موافق إلى حد ما، وذلك يتمثل في موافقة أفراد عينة الدراسة إلى حد ما على كل من (أن برنامج الأمان الاسري يعمل على تلقي البلاغات من النساء المعنفات، وكذلك أن برنامج الأمان الاسري يقدم استشارات للنساء المعنفات، إضافة إلى أن برنامج الأمان الاسري يعمل على حماية ضحايا العنف).

والعبارات التالية تناقش بنوع من التفصيل استجابات أفراد الدراسة حول عبارات محور مستوى وعي المرأة السعودية بالخدمات التي يقدمها برنامج الأمان الأسري في ضوء الخصائص الديموغرافية والاجتماعية، وهي مرتبة تنازلياً وفقاً للمتوسط الحسابي لها، وذلك على النحو التالي:

١- جاءت العبارة رقم (١) والتي تنص على (يعمل برنامج الأمان الاسري على تلقي البلاغات من النساء المعنفات) بالمرتبة الأولى بين العبارات الخاصة بمستوى وعي المرأة السعودية بالخدمات التي يقدمها برنامج الأمان الأسري في ضوء الخصائص الديموغرافية والاجتماعية بمتوسط حسابي (٤.١٧) وبانحراف معياري (١.٠١)، وهذا يدل على أن هناك موافقة إلى حد ما بين أفراد الدراسة على أن برنامج الأمان الاسري يعمل على تلقي البلاغات من النساء المعنفات، وربما يعود السبب في ذلك إلى الوعي الجزئي بأحد أدوار البرنامج في دعم النساء المتضررات من العنف الأسري، ودرجة الموافقة تشير إلى أن هناك إدراكًا عامًا بمسؤولية البرنامج عن استقبال البلاغات، لكنه قد يكون غير شامل أو دقيق بالكامل لدى جميع أفراد المجتمع، ويمكن تفسير هذا التوافق الجزئي من خلال الجهود المبذولة لنشر معلومات حول دور برنامج الأمان الأسري، إلا أن الفهم الكامل لوظائفه وأليات قد لا يكون قد وصل بالشكل الكافي لجميع شرائح المجتمع،

٢- جاءت العبارة رقم (٢) والتي تنص على (يقدم برنامج الأمان الاسري استشارات للنساء المعنفات) بالمرتبة الثانية بين العبارات الخاصة بمستوى وعي المرأة السعودية بالخدمات التي يقدمها برنامج الأمان الأسري في ضوء الخصائص الديموغرافية والاجتماعية بمتوسط حسابي (٤.٠٨) وبانحراف معياري (١.٠٢)، وهذا يدل على أن هناك موافقة إلى حد ما بين أفراد الدراسة على أن برنامج الأمان الاسري يقدم استشارات للنساء المعنفات، وربما يعود السبب في ذلك إلى ضعف التفاعل الشخصي مع هذه المؤسسات أو الخدمات، حيث إن الأفراد الذين لم يواجهوا أو يشاهدوا حالات عنف أسري قريبة قد لا يشعرون بحاجة إلى البحث أو التعمق في فهم دور هذه البرامج، بالإضافة إلى ذلك، قد يكون هناك تأثير للثقافة المجتمعية التقليدية التي تُقلل من الإفصاح عن مشكلات العنف الأسري، مما يؤدي إلى قلة الاهتمام بالبحث عن معلومات حول هذه الخدمات، كما أن التحديات التقنية أو اللغوية قد تلعب دورًا، خاصة إذا كانت المنصات أو القنوات المستخدمة لنشر المعلومات غير متوافقة مع احتياجات بعض الفئات، مثل كبار السن أو ذوي التعليم المحدود.

٣- جاءت العبارة رقم (٥) والتي تنص على (برنامج الأمان الاسري يعمل على حماية ضحايا العنف) بالمرتبة الثالثة بين العبارات الخاصة بمستوى وعي المرأة السعودية بالخدمات التي يقدمها برنامج الأمان الأسري في ضوء الخصائص الديموغرافية والاجتماعية بمتوسط حسابي (٤.٠٤) وبانحراف معياري (١.٠٣)، وهذا يدل على أن هناك موافقة إلى حد ما بين أفراد الدراسة على أن برنامج الأمان الاسري يعمل على حماية ضحايا العنف، وربما يعود السبب في ذلك إلى الإدراك الجزئي لدور البرنامج في تقديم الحماية للنساء المعنفات، و الموافقة "إلى حد ما" تشير إلى أن هناك وعيًا عامًا بوظيفة البرنامج كجهة داعمة، لكنه قد يكون غير شامل أو مؤكد بالكامل لدى جميع أفراد المجتمع، وقد يعود السبب في ذلك إلى ضعف الثقة في فعالية النظام أو الخوف من عدم سرية الإجراءات، حيث قد يتردد البعض في الاعتقاد بأن البرنامج قادر على تقديم الحماية الكاملة دون تعريض الضحايا لمزيد من المخاطر الاجتماعية أو الأسرية، كما أن قلة الوعي بآليات عمل البرنامج قد تكون عاملاً مؤثرًا، حيث إن بعض الأفراد قد لا يعرفون كيفية استفادة الضحايا من خدمات الحماية أو مدى شموليتها.

٤- جاءت العبارة رقم (٧) والتي تنص على (يعمل برنامج الأمان الاسري على توفير الخدمات العلاجية والاستشارية للمعنفات) بالمرتبة الرابعة بين العبارات الخاصة بمستوى وعي المرأة السعودية بالخدمات التي يقدمها برنامج الأمان الأسري في ضوء الخصائص الديموغرافية والاجتماعية بمتوسط حسابي (٣.٩٦) وبانحراف معياري (١.٠٤)، وهذا يدل على أن هناك موافقة إلى حد ما بين أفراد الدراسة على أن برنامج الأمان الاسري يعمل على توفير الخدمات العلاجية والاستشارية للمعنفات.

٥- جاءت العبارة رقم (٩) والتي تنص على (يقدم برنامج الأمان الاسري الاستشارات الاجتماعية من خلال البريد الالكتروني) بالمرتبة التاسعة بين العبارات الخاصة بمستوى وعي المرأة السعودية بالخدمات التي يقدمها برنامج الأمان الأسري في ضوء الخصائص الديموغرافية والاجتماعية بمتوسط حسابي (٣.٦٢) وبانحراف معياري (١.٠٨)، وهذا يدل على أن هناك موافقة إلى حد ما بين أفراد الدراسة على أن برنامج الأمان الاسري يقدم الاستشارات الاجتماعية من خلال البريد الالكتروني، تعكس النتيجة السابقة وعيًا جزئيًا بإحدى الوسائل التكنولوجية التي قد يستخدمها البرنامج لتقديم خدماته، وهذا يشير أن هناك إدراكًا بوجود هذه الخدمة الإلكترونية، لكنها قد تكون غير مؤكدة أو واضحة بالكامل لدى جميع أفراد المجتمع؛ هذا التباين قد يكون نتيجة لعدة عوامل، مثل ضعف التعريف بآليات التواصل الرقمي مع البرنامج أو الافتقار إلى الثقة في فعالية هذه الوسائل الإلكترونية مقارنة بالتواصل المباشر، بالإضافة إلى ذلك، قد يواجه بعض الأفراد، خاصة كبار السن أو ذوي التعليم المحدود، صعوبة في استخدام التكنولوجيا أو الوصول إلى البريد الإلكتروني، مما يجعلهم أقل اطلاعًا على هذه الخدمة. كما أن قلة الإعلان عن هذه الخدمة بشكل واضح ومباشر قد تكون سببًا آخر في ضعف المعرفة بها.

٦- جاءت العبارة رقم (١٠) والتي تنص على (ليس لدي معلومات عن برنامج الأمان الاسري) بالمرتبة العاشرة بين العبارات الخاصة بمستوى وعي المرأة السعودية بالخدمات التي يقدمها برنامج الأمان الأسري في ضوء الخصائص الديموغرافية والاجتماعية بمتوسط حسابي (٣.٦٠) وبانحراف معياري (١.٠٩)، وهذا يدل على أن هناك موافقة إلى حد ما بين أفراد الدراسة على أنه ليس لديهم معلومات عن برنامج الأمان الأسري، وربما يعود السبب في ذلك إلى ضعف الحملات التوعوية الموجهة لتعريف المجتمع ببرنامج الأمان الأسري، أو اقتصار نشر المعلومات على قنوات معينة (مثل الإنترنت أو الإعلام الرقمي) والتي قد لا تصل إلى جميع الفئات الاجتماعية، خاصة تلك التي تعتمد على الوسائل التقليدية مثل التلفاز أو الإذاعة.

السؤال الرابع: ما علاقة ثقافة المجتمع ووعي المرأة السعودية بالإجراءات التنظيمية والقانونية ضد العنف تجاه المرأة في ضوء الخصائص الديموغرافية والاجتماعية؟

للتعرف على علاقة ثقافة المجتمع ووعي المرأة السعودية بالإجراءات التنظيمية والقانونية ضد العنف تجاه المرأة في ضوء الخصائص الديموغرافية والاجتماعية؛ تم حساب التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحراف المعياري لإجابات أفراد عينة الدراسة، كما تم ترتيب هذه العبارات حسب المتوسط الحسابي لكلاً منها، وذلك كما يلي:

جدول رقم (٥) يوضح علاقة ثقافة المجتمع ووعي المرأة السعودية بالإجراءات التنظيمية والقانونية ضد العنف تجاه المرأة في ضوء الخصائص الديموغرافية والاجتماعية

م	العبارات	درجة الموافقة								المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
		موافق		موافق إلى حد ما		محايد		غير موافق إلى حد ما		غير موافق			
		ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%			
	تمكين المرأة السعودية ساعد في رفع مستوى الوعي لديها بالحقوق القانونية لمقاومة	٢٥٤	٦٥.١	٩٦	٢٤.٦	٣٠	٧.٧	٦	١.٥	٤	١.٠	٤.٥١	٠.٧٩	١

م	العبارات	درجة الموافقة								المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
		موافق		موافق إلى حد ما		محايد		غير موافق إلى حد ما		غير موافق			
		ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%			
	العنف ضدها													
	الحوار المفتوح بين افراد المجتمع يسهم في تعزيز الوعي بالإجراءات التنظيمية والقانونية ضد العنف تجاه المرأة	٢٤١	٦١.٨	٩٧	٢٤.٩	٤٥	١١.٥	٥	١.٣	٢	٠.٥	٤.٤٦	٠.٧٩	٢
١	استقلالية المرأة واعتمادها على نفسها يرفع درجة وعيها بالإجراءات التنظيمية والقانونية ضد العنف تجاه المرأة	٢٣٧	٦٠.٨	٩٢	٢٣.٦	٤٤	١١.٣	١٤	٣.٦	٣	٠.٨	٤.٤٠	٠.٨٨	٣
	التغير الثقافي في المجتمع ساعد في رفع مستوى الوعي بالإجراءات التنظيمية والقانونية ضد العنف تجاه المرأة	٢٢١	٥٦.٧	١٠٨	٢٧.٧	٤١	١٠.٥	١١	٢.٨	٩	٢.٣	٤.٣٤	٠.٩٤	٤
١	الاستقلال المادي للمرأة يجعلها أكثر وعيا بالإجراءات التنظيمية والقانونية ضد العنف تجاهها	٢٢٠	٥٦.٤	٩٧	٢٤.٩	٤٥	١١.٥	٢٢	٥.٦	٦	١.٥	٤.٢٩	٠.٩٨	٥
	حملات التوعية ضد العنف تجاه المرأة ساعدت في رفع مستوى الوعي الثقافي في المجتمع حول الإجراءات التنظيمية والقانونية ضد العنف تجاه المرأة	٢٢١	٥٦.٧	٨٦	٢٢.١	٥٧	١٤.٦	١٥	٣.٨	١١	٢.٨	٤.٢٦	١.٠٣	٦
	تدني المستوى التعليمي للمرأة يحد	٢٠١	٥١.٥	١٠٨	٢٧.٧	٤٤	١١.٣	٢٧	٦.٩	١٠	٢.٦	٤.١٩	١.٠٥	٧

م	العبارات	درجة الموافقة								الترتيب	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي
		موافق		موافق إلى حد ما		محايد		غير موافق إلى حد ما		غير موافق			
		ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%			
	من وعيها بالإجراءات التنظيمية والقانونية ضد العنف تجاه المرأة													
	تسهم وسائل الاعلام في نشر الوعي بالإجراءات التنظيمية والقانونية ضد العنف تجاه المرأة	١٦٨	٤٣.١	١٠١	٢٥.٩	٧٦	١٩.٥	٣٤	٨.٧	١١	٢.٨	٣.٩٨	١.١١	٨
	خضوع المرأة لسلطة الرجل يحد من معرفتها بالإجراءات التنظيمية والقانونية ضد العنف تجاه المرأة	١٦٧	٤٢.٨	١٠٥	٢٦.٩	٦٦	١٦.٩	٣٦	٩.٢	١٦	٤.١	٣.٩٥	١.٠٦	٩
١	الثقافة المحافظة تحد من وعي المرأة بالإجراءات التنظيمية والقانونية ضد العنف تجاه المرأة	١٧٥	٤٤.٩	٩٠	٢٣.١	٦٢	١٥.٩	٤٨	١٢.٣	١٥	٣.٨	٣.٩٣ (٢.٠٧)	١.٠٢	١٠
	دور وسائل الاعلام محدود في نشر الوعي بالإجراءات التنظيمية والقانونية ضد العنف تجاه المرأة	١٦٧	٤٢.٨	١٠١	٢٥.٩	٦٨	١٧.٤	٣٥	٩.٠	١٩	٤.٩	٣.٩٣ (٢.٠٧)	١.٠٨	١١
	يحرص افراد الاسرة على مشاركة المعلومات الخاصة بالعنف تجاه المرأة	١٢٠	٣٠.٨	٨٦	٢٢.١	١٠٢	٢٦.٢	٥٨	١٤.٩	٢٤	٦.٢	٣.٥٦	١.٠٤	١٢
	المتوسط الحسابي العام للمحور											**٤.١٥ (٣.٨٤)**	**٠.٦**	

العبارتين رقم (٧-١١) هي عبارات سلبية؛ لذا تم عكس الوزن النسبي لها

يتضح من خلال الجدول السابق أن محور علاقة ثقافة المجتمع ووعي المرأة السعودية بالإجراءات التنظيمية والقانونية ضد العنف تجاه المرأة في ضوء الخصائص الديموغرافية والاجتماعية يتضمن (١٢)

عبارة، تراوحت المتوسطات الحسابية لهم بين (٣.٥٦، ٤.٥١) من أصل (٥.٠) درجات، وهذه المتوسطات تقع بالفئتين الرابعة والخامسة من فئات المقياس المتدرج الخماسي، وتشير النتيجة السابقة إلى أن إستجابات أفراد الدراسة حول عبارات المحور تتراوح بين درجة استجابة (موافق إلى حد ما -موافق).

بلغ المتوسط الحسابي العام لعبارات المحور (٣.٨٤) بانحراف معياري (٠.٦١)، وهذا يدل على أن هناك موافقة إلى حد ما بين أفراد عينة الدراسة على علاقة ثقافة المجتمع ووعي المرأة السعودية بالإجراءات التنظيمية والقانونية ضد العنف تجاه المرأة في ضوء الخصائص الديموغرافية والاجتماعية، وذلك يتمثل في موافقة أفراد عينة الدراسة إلى حد ما على كل من (أن تدني المستوى التعليمي للمرأة يحد من وعيها بالإجراءات التنظيمية والقانونية ضد العنف تجاه المرأة، أن وسائل الإعلام تسهم في نشر الوعي بالإجراءات التنظيمية والقانونية ضد العنف تجاه المرأة، إضافة إلى أن خضوع المرأة لسلطة الرجل يحد من معرفتها بالإجراءات التنظيمية والقانونية ضد العنف تجاه المرأة).

والعبارات التالية تناقش بنوع من التفصيل استجابات أفراد الدراسة حول عبارات محور علاقة ثقافة المجتمع ووعي المرأة السعودية بالإجراءات التنظيمية والقانونية ضد العنف تجاه المرأة في ضوء الخصائص الديموغرافية والاجتماعية، وهي مرتبة تنازلياً وفقاً للمتوسط الحسابي لها، وذلك على النحو التالي:

١- جاءت العبارة رقم (٤) والتي تنص على (تمكين المرأة السعودية ساعد في رفع مستوى الوعي لديها بالحقوق القانونية لمقاومة العنف ضدها) بالمرتبة الأولى بين العبارات الخاصة بعلاقة ثقافة المجتمع ووعي المرأة السعودية بالإجراءات التنظيمية والقانونية ضد العنف تجاه المرأة في ضوء الخصائص الديموغرافية والاجتماعية بمتوسط حسابي (٤.٥١) وبانحراف معياري (٠.٧٩)، وهذا يدل على أن هناك موافقة بين أفراد الدراسة على أن تمكين المرأة السعودية ساعد في رفع مستوى الوعي لديها بالحقوق القانونية لمقاومة العنف ضدها، وربما يعود السبب في ذلك إلى تأثير التحولات الاجتماعية والثقافية التي تشهدها المملكة العربية السعودية في تعزيز مكانة المرأة وتمكينها، هذا الاتفاق يشير إلى أن الجهود المبذولة في تمكين المرأة، سواء من خلال التعليم، المشاركة في سوق العمل، أو الحصول على حقوق قانونية أكبر، قد أسهمت في تعزيز وعيها بحقوقها القانونية وقدرتها على استخدام هذه الحقوق للدفاع عن نفسها ضد العنف، كما يمكن تفسير هذا التوافق من خلال الإصلاحات التشريعية والمبادرات الوطنية التي تهدف إلى تعزيز دور المرأة في المجتمع، مثل رؤية المملكة ٢٠٣٠.

٢- جاءت العبارة رقم (٩) والتي تنص على (الحوار المفتوح بين افراد المجتمع يسهم في تعزيز الوعي بالإجراءات التنظيمية والقانونية ضد العنف تجاه المرأة) بالمرتبة الثانية بين العبارات الخاصة بعلاقة ثقافة المجتمع ووعي المرأة السعودية بالإجراءات التنظيمية والقانونية ضد العنف تجاه المرأة في ضوء الخصائص الديموغرافية والاجتماعية بمتوسط حسابي (٤.٤٦) وبانحراف معياري (٠.٧٩)، وهذا يدل على أن هناك موافقة بين أفراد الدراسة على أن الحوار المفتوح بين افراد المجتمع يسهم في تعزيز الوعي بالإجراءات التنظيمية والقانونية ضد العنف تجاه المرأة، وربما يعود السبب في ذلك إلى الإدراك الواضح لأهمية النقاش المجتمعي كأداة فعّالة لنشر الوعي حول هذه القضايا، وهذا الاتفاق يشير إلى أن التفاعل الاجتماعي، سواء داخل الأسرة أو في الأوساط التعليمية أو عبر وسائل الإعلام والتواصل الاجتماعي، يمكن أن يلعب دورًا محوريًا في تسليط الضوء على حقوق المرأة والقوانين التي تحميها من العنف، كما يمكن تفسير هذا التوافق من خلال التغيرات الثقافية والاجتماعية التي تشهدها المملكة العربية السعودية، حيث أصبحت قضايا العنف ضد المرأة أكثر انفتاحًا للنقاش العام. الحوار المفتوح يساعد في كسر حاجز الصمت الذي كان يحيط بهذه القضايا، ويعزز من قدرة النساء على فهم حقوقهن واستخدام الإجراءات القانونية المتاحة لحمايتهن.

٣- جاءت العبارة رقم (١٠) والتي تنص على (استقلالية المرأة واعتمادها على نفسها يرفع درجة وعيها بالإجراءات التنظيمية والقانونية ضد العنف تجاه المرأة) بالمرتبة الثالثة بين العبارات الخاصة بعلاقة ثقافة المجتمع ووعي المرأة السعودية بالإجراءات التنظيمية والقانونية ضد العنف تجاه المرأة في ضوء الخصائص الديموغرافية والاجتماعية بمتوسط حسابي (٤.٤٠) وبانحراف معياري (٠.٨٨)، وهذا يدل على أن هناك موافقة بين أفراد الدراسة على أن استقلالية المرأة واعتمادها على نفسها يرفع درجة وعيها بالإجراءات التنظيمية والقانونية ضد العنف تجاه المرأة، وربما يعود السبب في ذلك إلى الإدراك العميق للعلاقة الوثيقة بين تمكين المرأة اقتصاديًا واجتماعيًا وزيادة وعيها بحقوقها القانونية، حيث أن المرأة التي تتمتع باستقلالية مالية واجتماعية تكون أكثر قدرة على التعرف على حقوقها القانونية وأكثر استعدادًا لاستخدام الإجراءات التنظيمية المتاحة لحمايتها من العنف، وهذا يعود إلى التحولات الكبيرة التي شهدتها المملكة العربية السعودية في السنوات الأخيرة، حيث أصبحت المرأة أكثر مشاركة في سوق العمل والحياة العامة، مما عزز من ثقتها بنفسها وقدرتها على اتخاذ القرارات المتعلقة بحياتها.

٤- جاءت العبارة رقم (٧) والتي تنص على (دور وسائل الاعلام محدود في نشر الوعي بالإجراءات التنظيمية والقانونية ضد العنف تجاه المرأة) بالمرتبة الحادية عشر بين العبارات الخاصة بعلاقة ثقافة المجتمع ووعي المرأة السعودية بالإجراءات التنظيمية والقانونية ضد العنف تجاه المرأة في ضوء الخصائص الديموغرافية والاجتماعية بمتوسط حسابي (٣.٩٣) وبانحراف معياري (١.١٨)، وهذا يدل على أن هناك موافقة إلى حد ما بين أفراد الدراسة على محدودية دور وسائل الاعلام في نشر الوعي بالإجراءات التنظيمية والقانونية ضد العنف تجاه المرأة، وربما يعود السبب في ذلك إلى أن وسائل الإعلام قد لا تكون فعّالة بشكل كافٍ أو شامل في إيصال المعلومات حول القوانين والإجراءات المتعلقة بحماية المرأة من العنف، رغم الجهود المبذولة في هذا المجال، وهذا قد يعود للعديد من العوامل مثل قلة البرامج أو الحملات الإعلامية المتخصصة التي تستهدف بشكل مباشر شرح الإجراءات القانونية وسبل الإبلاغ عن العنف، أو اقتصار الرسائل الإعلامية على فئات معينة من المجتمع دون الوصول إلى جميع الشرائح، خاصة الأقل حظًا في التعليم أو الوصول للتكنولوجيا، كما أن بعض وسائل الإعلام قد تواجه قيودًا ثقافية أو اجتماعية تحول دون مناقشة قضايا العنف ضد المرأة بشكل صريح ومفصل، مما يحد من فعاليتها في رفع مستوى الوعي.

٥- جاءت العبارة رقم (١) والتي تنص على (يحرص افراد الاسرة على مشاركة المعلومات الخاصة بالعنف تجاه المرأة) بالمرتبة الثانية عشر بين العبارات الخاصة بعلاقة ثقافة المجتمع ووعي المرأة السعودية بالإجراءات التنظيمية والقانونية ضد العنف تجاه المرأة في ضوء الخصائص الديموغرافية والاجتماعية بمتوسط حسابي (٣.٥٦) وبانحراف معياري (١.٠٤)، وهذا يدل على أن هناك موافقة إلى حد ما بين أفراد الدراسة على حرص أفراد الاسرة على مشاركة المعلومات الخاصة بالعنف تجاه المرأة، وربما يعود السبب في ذلك إلى ضعف الثقة في فعالية المناقشات العائلية في حل قضايا العنف أو الشعور بعدم وجود خصوصية كافية داخل الأسرة لطرح هذه المواضيع الحساسة، كما أن الاختلافات الجيلية قد تؤدي إلى فجوة في طريقة تناول هذه القضايا؛ حيث قد يكون الشباب أكثر انفتاحًا ووعيًا من الأجيال الأكبر التي لا تزال تأثرها بالتقاليد الاجتماعية أكبر، بالإضافة إلى ذلك، قد يكون هناك نقص في المعرفة الكافية لدى أفراد الأسرة حول الإجراءات القانونية والتنظيمية المتعلقة بالعنف ضد المرأة، مما يجعلهم أقل قدرة على مناقشة هذه القضايا بشكل شامل وفعال، لذلك، تحتاج الأسر إلى دعم أكبر من خلال برامج تعليمية وتوعوية تُسهل الوصول إلى المعلومات الصحيحة وتعزز ثقافة الحوار المفتوح حول هذه القضايا الحساسة.

السؤال الخامس: ما وعي المرأة السعودية بوجود عقوبات تطبق على من يمارس العنف ضد المرأة في ضوء الخصائص الديموغرافية والاجتماعية؟

للتعرف على مستوى وعي المرأة السعودية بوجود عقوبات تطبق على من يمارس العنف ضد المرأة في ضوء الخصائص الديموغرافية والاجتماعية؛ تم حساب التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحراف المعياري لإجابات أفراد عينة الدراسة، كما تم ترتيب هذه العبارات حسب المتوسط الحسابي لكلاً منها، وذلك كما يلي:

جدول رقم (٦) يوضح مستوى وعي المرأة السعودية بوجود عقوبات تطبق على من يمارس العنف ضد المرأة في ضوء الخصائص الديموغرافية والاجتماعية

م	العبارات	درجة الموافقة								الترتيب	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي
		موافق		موافق إلى حد ما		محايد		غير موافق إلى حد ما		غير موافق			
		ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%			
	قانون الحد من الايذاء في المملكة يسهم في رفع مستوى الوعي بمقاومة العنف ضد النساء	٢١٧	٥٥.٦	٩٠	٢٣.١	٥٨	١٤.٩	١٧	٤.٤	٨	٢.١	١	١.٠٠	٤.٢٦
	لدي معرفة بوجود عقوبات لكل من يمارس العنف ضد المرأة	١٩٨	٥٠.٨	١٠٢	٢٦.٢	٥١	١٣.١	١٩	٤.٩	٢٠	٥.١	٢	١.٠٣	٤.١٣
	العقوبات المفروضة على العنف ضد المرأة كافية للحد من هذه الظاهرة	١٤٨	٣٧.٩	٩٢	٢٣.٦	٧٦	١٩.٥	٣٧	٩.٥	٣٧	٩.٥	٣	١.٠١	٣.٧١
	المرأة السعودية لديها وعي كاف حول الجزاءات القانونية ضد العنف تجاه المرأة	١١٧	٣٠.٠	١٠٤	٢٦.٧	٨٩	٢٢.٨	٥٤	١٣.٨	٢٦	٦.٧	٤	١.٠٣	٣.٥٩
	معرفتي محدودة عن وجود عقوبات لكل من يمارس العنف ضد المرأة	١٢٢	٣١.٣	٩٨	٢٥.١	٥٠	١٢.٨	٦١	١٥.٦	٥٩	١٥.١	٥	١.٠٤	٣.٤٢ (٢.٥٨)
	المتوسط الحسابي العام للمحور												٠.٧٨	**٣.٨١ (٣.٦٥)**

العبارة رقم (٢) هي عبارات سلبية؛ لذا تم عكس الوزن النسبي لها

يتضح من خلال الجدول السابق أن محور مستوى وعي المرأة السعودية بوجود عقوبات تطبق على من يمارس العنف ضد المرأة في ضوء الخصائص الديموغرافية والاجتماعية يتضمن (٥) عبارات، تراوحت المتوسطات الحسابية لهم بين (٣.٤٢، ٤.٢٦) من أصل (٥.٠) درجات، وهذه المتوسطات تقع بالفئتين الرابعة والخامسة من فئات المقياس المتدرج الخماسي، وتشير النتيجة السابقة إلى أن إستجابات أفراد الدراسة حول عبارات المحور تتراوح بين درجة استجابة (موافق إلى حد ما -موافق).

بلغ المتوسط الحسابي العام لعبارات المحور (٣.٦٥) بانحراف معياري (٠.٧٨)، وهذا يدل على أن مستوى وعي المرأة السعودية بوجود عقوبات تطبق على من يمارس العنف ضد المرأة في ضوء الخصائص الديموغرافية والاجتماعية جاء بدرجة موافقة إلى حد ما، وذلك يتمثل في موافقة أفراد عينة الدراسة إلى حد ما على كل من (أن لديهن معرفة بوجود عقوبات لكل من يمارس العنف ضد المرأة، وكذلك أن العقوبات المفروضة على العنف ضد المرأة كافية للحد من هذه الظاهرة، إضافة إلى أن المرأة السعودية لديها وعي كاف حول الجزاءات القانونية ضد العنف تجاه المرأة).

والعبارات التالية تناقش بنوع من التفصيل استجابات أفراد الدراسة حول عبارات محور مستوى وعي المرأة السعودية بوجود عقوبات تطبق على من يمارس العنف ضد المرأة في ضوء الخصائص الديموغرافية والاجتماعية، وهي مرتبة تنازلياً وفقاً للمتوسط الحسابي لها، وذلك على النحو التالي:

١- جاءت العبارة رقم (٥) والتي تنص على (قانون الحد من الايذاء في المملكة يسهم في رفع مستوى الوعي بمقاومة العنف ضد النساء) بالمرتبة الأولى بين العبارات الخاصة بمستوى وعي المرأة السعودية بوجود عقوبات تطبق على من يمارس العنف ضد المرأة في ضوء الخصائص الديموغرافية والاجتماعية بمتوسط حسابي (٤.٢٦) وبانحراف معياري (١.٠)، وهذا يدل على أن هناك موافقة بين أفراد الدراسة على أن قانون الحد من الايذاء في المملكة يسهم في رفع مستوى الوعي بمقاومة العنف ضد النساء، وربما يعود السبب في ذلك إلى الإدراك الواضح لأهمية هذا القانون كأداة تشريعية واجتماعية لتعزيز حماية المرأة وتمكينها، حيث أن وجود قانون محدد يهدف إلى الحد من الإيذاء والعنف ضد المرأة له تأثير مباشر وغير مباشر في تعزيز الوعي المجتمعي بهذه القضية، حيث يُعتبر القانون بمثابة رسالة قوية تعكس التزام الدولة بحماية حقوق المرأة ومعاقبة مرتكبي العنف، كما يمكن تفسير الموافقة على العبارة من خلال الدور الذي لعبه قانون الحد من الإيذاء في تسليط الضوء على قضية العنف ضد المرأة كجزء من الخطاب العام، خاصة مع الحملات الإعلامية والتوعوية التي رافقت تطبيقه، كما أن وجود إطار قانوني واضح يعزز ثقة النساء في قدرتهن على مقاومة العنف والإبلاغ عنه دون خوف من العواقب الاجتماعية أو القانونية، بالإضافة إلى ذلك، فإن القانون يساهم في تغيير المفاهيم الاجتماعية التقليدية التي قد تُبرر العنف أو تقلل من أهمية مقاومته، مما يؤدي إلى بناء ثقافة مجتمعية أكثر وعيًا ومساندة لحقوق المرأة.

٢- جاءت العبارة رقم (١) والتي تنص على (لدي معرفة بوجود عقوبات لكل من يمارس العنف ضد المرأة) بالمرتبة الثانية بين العبارات الخاصة بمستوى وعي المرأة السعودية بوجود عقوبات تطبق على من يمارس العنف ضد المرأة في ضوء الخصائص الديموغرافية والاجتماعية بمتوسط حسابي (٤.١٣) وبانحراف معياري (١.٠٣)، وهذا يدل على أن هناك موافقة إلى حد ما بين أفراد الدراسة على أن لديهم معرفة بوجود عقوبات لكل من يمارس العنف ضد المرأة، وربما يعود السبب في ذلك إلى الوعي العام بأهمية الإطار القانوني الذي يجرم العنف ضد المرأة ويوفر حماية قانونية لها، حيث أن الجهود المبذولة لنشر الوعي بالقوانين والتشريعات المتعلقة بحماية المرأة قد بدأت تؤتي ثمارها، حيث أصبح الأفراد أكثر إدراكًا لوجود عقوبات رادعة تهدف إلى الحد من هذه الظاهرة، وذلك من خلال الحملات التوعوية والإعلامية التي ركزت على تعريف المجتمع بالقوانين الجديدة مثل نظام

الحد من الإيذاء، بالإضافة إلى النشر الواسع للعقوبات التي تُفرض على مرتكبي العنف ضد المرأة، كما أن الإصلاحات التشريعية والقضائية في المملكة العربية السعودية ساهمت في تعزيز هذا الوعي، حيث أصبحت القوانين أكثر صرامة ووضوحًا في معاقبة الجناة، مما يعزز الثقة في النظام القانوني ويشجع النساء على الإبلاغ عن حالات العنف.

٣- جاءت العبارة رقم (٤) والتي تنص على (العقوبات المفروضة على العنف ضد المرأة كافية للحد من هذه الظاهرة) بالمرتبة الثالثة بين العبارات الخاصة بمستوى وعي المرأة السعودية بوجود عقوبات تطبق على من يمارس العنف ضد المرأة في ضوء الخصائص الديموغرافية والاجتماعية بمتوسط حسابي (٣.٧١) وبانحراف معياري (١.٠١)، وهذا يدل على أن هناك موافقة إلى حد ما بين أفراد الدراسة على أن العقوبات المفروضة على العنف ضد المرأة كافية للحد من هذه الظاهرة، وربما يعود السبب في ذلك إلى الإدراك العام بأن الإطار القانوني الحالي يمثل خطوة مهمة نحو معالجة قضايا العنف ضد المرأة، حيث أن العقوبات الرادعة أداة فعالة لردع مرتكبي العنف وحماية النساء، خاصة مع تطبيق قوانين صارمة مثل نظام الحد من الإيذاء الذي يفرض عقوبات واضحة على الجناة، كما أن الجهود الوطنية المبذولة لتعزيز مكانة المرأة وحمايتها عبر تشريعات متطورة وعقوبات ملائمة ساهمت في تعزيز الثقة في النظام القانوني، كما أن الحملات الإعلامية والتوعوية قد ساهمت في إيصال رسالة قوية بأن العنف ضد المرأة لن يتم التهاون معه وأن هناك آليات قانونية قادرة على تحقيق العدالة.

٤- جاءت العبارة رقم (٣) والتي تنص على (المرأة السعودية لديها وعي كاف حول الجزاءات القانونية ضد العنف تجاه المرأة) بالمرتبة الرابعة بين العبارات الخاصة بمستوى وعي المرأة السعودية بوجود عقوبات تطبق على من يمارس العنف ضد المرأة في ضوء الخصائص الديموغرافية والاجتماعية بمتوسط حسابي (٣.٥٩) وبانحراف معياري (١.٠٣)، وهذا يدل على أن هناك موافقة إلى حد ما بين أفراد الدراسة على أن المرأة السعودية لديها وعي كاف حول الجزاءات القانونية ضد العنف تجاه المرأة، وربما يعود السبب في ذلك إلى الإصلاحات الوطنية الكبيرة التي شهدتها المملكة، مثل نظام الحد من الإيذاء، بالإضافة إلى حملات التوعية الإعلامية التي استهدفت تعريف النساء بحقوقهن القانونية وآليات الإبلاغ عن العنف، كما أن زيادة مشاركة المرأة في سوق العمل والتعليم قد عززت من قدرتها على الوصول إلى المعلومات القانونية وفهم حقوقها بشكل أفضل، كما يعود السبب في ذلك لفعالية الجهود المبذولة في نشر الوعي بالقوانين والإجراءات القانونية التي تحمي النساء من العنف.

٥- جاءت العبارة رقم (٢) والتي تنص على (معرفتي محدودة عن وجود عقوبات لكل من يمارس العنف ضد المرأة) بالمرتبة الخامسة بين العبارات الخاصة بمستوى وعي المرأة السعودية بوجود عقوبات تطبق على من يمارس العنف ضد المرأة في ضوء الخصائص الديموغرافية والاجتماعية بمتوسط حسابي (٣.٤٢) وبانحراف معياري (١.٠٤)، وهذا يدل على أن هناك موافقة بين أفراد الدراسة على أن معرفتهم محدودة عن وجود عقوبات لكل من يمارس العنف ضد المرأة، وربما يعود السبب في ذلك إلى عدم المعرفة الكافية بالتفاصيل القانونية المرتبطة بمعاقبة مرتكبي العنف، وهذا يشير إلى أن الجهود المبذولة لنشر الوعي بالقوانين والجزاءات المتعلقة بالعنف ضد المرأة لم تصل بعد إلى جميع شرائح المجتمع بشكل شامل وواضح، ويمكن تفسير هذا التوافق من خلال عدة عوامل، مثل ضعف الوصول إلى المعلومات القانونية في بعض المناطق أو الفئات الاجتماعية، أو اقتصار الحملات التوعوية على قنوات معينة لا تشمل الجميع، خاصة كبار السن أو ذوي التعليم المحدود. كما أن

الثقافة الاجتماعية المحافظة قد تلعب دورًا في تقليل مناقشة هذه القضايا بشكل علني، مما يؤدي إلى قلة الاطلاع على التفاصيل القانونية المتعلقة بالعقوبات.

ومن خلال العرض السابق لمستوى وعي المرأة بالإجراءات التنظيمية والقانونية ضد العنف تجاه المرأة نجدها جاءت على النحو التالي:

جدول رقم (٧) يوضح مستوى وعي المرأة بالإجراءات التنظيمية والقانونية ضد العنف تجاه المرأة

م	الأبعاد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
١	الوعي بالإجراءات التنظيمية والقانونية ضد العنف تجاه المرأة	٤.١١	٠.٦٣	١
٢	وعي المرأة السعودية بوجود مركز بلاغات العنف الاسري	٣.٨٥	٠.٧١	٢
٤	ثقافة المجتمع ووعي المرأة السعودية بالإجراءات التنظيمية والقانونية ضد العنف تجاه المرأة	٣.٨٤	٠.٦١	٣
٣	وعي المرأة السعودية بالخدمات التي يقدمها برنامج الأمان الاسري	٣.٧٧	٠.٨١	٤
٥	معرفة المرأة بوجود عقوبات تطبق على من يمارس العنف ضد المرأة	٣.٦٥	٠.٧٨	٥
المتوسط الحسابي العام		**٣.٨٤**	**٠.٥٧**	**-**

يتضح من خلال الجدول السابق أن مستوى وعي المرأة بالإجراءات التنظيمية والقانونية ضد العنف تجاه المرأة يتضمن (٥) محاور، تراوحت المتوسطات الحسابية لهم بين (٣.٦٥، ٤.١١) من أصل (٥.٠) درجات، وهذه المتوسطات تقع بالفئة الرابعة من فئات المقياس المتدرج الخماسي، وتشير النتيجة السابقة إلى أن إستجابات أفراد الدراسة حول عبارات المحور جاءت بدرجة استجابة (موافق إلى حد ما).

بلغ المتوسط الحسابي العام لعبارات المحور (٣.٨٤) بانحراف معياري (٠.٧٥)، وهذا يدل على أن مستوى وعي المرأة بالإجراءات التنظيمية والقانونية ضد العنف تجاه المرأة جاء بدرجة موافقة إلى حد ما، حيث يأتي الوعي بالإجراءات التنظيمية والقانونية ضد العنف تجاه المرأة بالمرتبة الأولى بمتوسط حسابي (٤.١١) وبانحراف معياري (٠.٦٣)، يليه وعي المرأة السعودية بوجود مركز بلاغات العنف الاسري بمتوسط حسابي (٣.٨٥) وبانحراف معياري (٠.٧١)، وبالمرتبة الثالثة يأتي محور ثقافة المجتمع ووعي المرأة السعودية بالإجراءات التنظيمية والقانونية ضد العنف تجاه المرأة بمتوسط حسابي (٣.٨٤) وبانحراف معياري (٠.٦١)، ويأتي محور وعي المرأة السعودية بالخدمات التي يقدمها برنامج الأمان الاسري بالمرتبة الرابعة بمتوسط حسابي (٣.٧٧) وبانحراف معياري (٠.٨١)، وفي الأخير يأتي محور معرفة المرأة بوجود عقوبات تطبق على من يمارس العنف ضد المرأة كأقل المحاور من حيث وعي المرأة بالإجراءات التنظيمية والقانونية ضد العنف تجاه المرأة بمتوسط حسابي (٣.٦٥) وبانحراف معياري (٠.٧٨).

تشير النتيجة السابقة إلى وجود إدراك عام لدى النساء بأهمية هذه الإجراءات والقوانين، ولكنه لا يصل إلى مستوى شامل أو عميق لدى جميع الفئات، هذا التوافق الجزئي يشير إلى أن النساء قد يكن على دراية بوجود قوانين وأنظمة تحميهن من العنف، لكنهن قد يفتقرن إلى التفاصيل الدقيقة حول كيفية الاستفادة من هذه الإجراءات أو الآليات العملية لتطبيقها، ويمكن تفسير هذا النتيجة من خلال عدة عوامل، مثل الاختلاف في مستويات التعليم والوعي بين النساء، حيث تكون النساء ذوات التعليم العالي أكثر وعيًا مقارنةً بغيرهن، بالإضافة إلى ذلك قد يكون ضعف حملات التوعية أو اقتصارها على قنوات معينة غير فعّالة في الوصول إلى جميع الشرائح الاجتماعية سببًا في هذا التباين، كما أن الثقافة الاجتماعية المحافظة قد تؤدي إلى تقليل مناقشة قضايا العنف علنًا، مما يحد من انتشار المعلومات القانونية بشكل كافٍ.

السؤال السادس: علاقة خصائص عينة الدراسة (العمر – المستوى التعليمي – الحالة الاجتماعية – الخلفية الإيكلوجيا – مستوى الدخل الشهري) بالوعي بالإجراءات التنظيمية والقانونية ذات العلاقة بالعنف ضد المرأة السعودية في ضوء الخصائص الديموغرافية والاجتماعية؟

للتعرف على طبيعة العلاقة بين خصائص أفراد عينة الدراسة والوعي بالإجراءات التنظيمية والقانونية ذات العلاقة بالعنف ضد المرأة السعودية في ضوء الخصائص الديموغرافية والاجتماعية؛ تم استخدام معامل ارتباط سبيرمان، وذلك على النحو التالي:

جدول رقم (٨) يوضح معامل ارتباط سبيرمان للعلاقة بين خصائص عينة الدراسة والوعي بالإجراءات التنظيمية والقانونية ذات العلاقة بالعنف ضد المرأة السعودية في ضوء الخصائص الديموغرافية والاجتماعية

م	الأبعاد	العمر	المستوى التعليمي	الحالة الاجتماعية	الخلفية الإيكلوجيا	مستوى الدخل الشهري
١	الوعي بالإجراءات التنظيمية والقانونية ضد العنف تجاه المرأة	٠.٤٣٥**	٠.٣٩٠**	٠.٠٢٩	٠.٠١٢	٠.٠١٨
٢	وعي المرأة السعودية بوجود مركز بلاغات العنف الاسري	٠.٤٠٨**	٠.٤١٢**	٠.٠٢٢	٠.٠٤٨	٠.٠٢٨
٤	ثقافة المجتمع ووعي المرأة السعودية بالإجراءات التنظيمية والقانونية ضد العنف تجاه المرأة	٠.٣٦٧**	٠.٤٤٣**	٠.٠٠٩	٠.٠٠٣	٠.٠١٦
٣	وعي المرأة السعودية بالخدمات التي يقدمها برنامج الأمان الاسري	٠.٤٨٠**	٠.٣١١**	٠.٠٨٠	٠.٠١٨	٠.٠٤٠
٥	معرفة المرأة بوجود عقوبات تطبق على من يمارس العنف ضد المرأة	٠.٣٣٨**	٠.٤١٧**	٠.٠٨٢	٠.٠٤٨	٠.٠٥٣
المتوسط الحسابي العام		**٠.٤٩٩**	**٠.٤٢٣**	**٠.٠٤٩**	**٠.٠٣٢**	**٠.٠٦٦**

** دال عند مستوى (٠.٠١)

يتضح من خلال الجدول السابق أن هناك علاقة طردية ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠.٠١) بين العمر والدرجة الكلية للوعي بالإجراءات التنظيمية والقانونية ذات العلاقة بالعنف ضد المرأة السعودية بأبعاده الفرعية المتمثلة في (الوعي بالإجراءات التنظيمية والقانونية ضد العنف تجاه المرأة - وعي المرأة السعودية بوجود مركز بلاغات العنف الاسري - ثقافة المجتمع ووعي المرأة السعودية بالإجراءات التنظيمية والقانونية ضد العنف تجاه المرأة - وعي المرأة السعودية بالخدمات التي يقدمها برنامج الأمان الاسري - معرفة المرأة بوجود عقوبات تطبق على من يمارس العنف ضد المرأة)، حيث بلغت قيمة معامل ارتباط سبيرمان للأبعاد على التوالي (٠.٤٣٥، ٠.٤٠٨، ٠.٣٦٧، ٠.٤٨٠، ٠.٣٣٨)، وللدرجة الكلية (٠.٤٩٩)، وتُشير النتيجة السابقة إلى أن العمر يؤثر على مستوى الوعي بتلك الإجراءات، حيث أنه كلما زاد العمر زادت المعرفة والوعي بتلك الإجراءات، وقد اتفقت نتيجة الدراسة الحالية مع نتيجة دراسة الخطيب (٢٠٠٥) والتي توصلت إلى أن النساء اللواتي تتراوح أعمارهن بين ٢٠ و٣٠ عامًا كن أكثر الفئات عرضة للعنف، كما اتفقت نتيجة الدراسة الحالية مع نتيجة دراسة بدوي (٢٠١٧) والتي توصلت إلى أن النساء في الفئة العمرية بين (٢٥ إلى ٣٥) يتعرضن للعنف بشكل أكبر، كما اتفقت نتيجة الدراسة الحالية مع نتيجة دراسة الدوسري (٢٠٢٠) والتي توصلت إلى أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين العمر وتناول مشكلة العنف الأسرة ضد المرأة في المجتمع السعودي، يمكن تفسير هذه العلاقة من خلال عوامل متعددة، منها تراكم الخبرات الحياتية التي تجعل النساء الأكبر سنًا أكثر قدرة على فهم واستيعاب

القضايا المعقدة مثل العنف ضد المرأة والإطار القانوني المحيط بها، والتعرض المتزايد لمصادر المعلومات المختلفة مثل وسائل الإعلام، البرامج التعليمية، والأنشطة المجتمعية التي تعزز وعيهن بهذه القضايا، بالإضافة إلى التفاعل الأعمق مع النقاشات المجتمعية حول العنف ضد المرأة، مما يعزز دورهن في فهم القوانين والإجراءات الداعمة لحمايتهن؛ يعكس هذا الاتجاه أهمية استمرارية الجهود التوعوية وتطوير استراتيجيات تستهدف تعزيز الوعي القانوني والتنظيمي لدى النساء السعوديات، خاصة في الفئات العمرية الشابة، مع الأخذ في الاعتبار أن النساء الأكبر سنًا يظهرن مستوى أعلى من الوعي، مما يؤكد ضرورة التركيز على توفير مصادر معلومات متنوعة ومبادرات مجتمعية تساهم في رفع مستوى الوعي العام بهذه القضايا.

كما بينت النتائج أن علاقة طردية ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠.٠١) بين المستوى التعليمي والدرجة الكلية للوعي بالإجراءات التنظيمية والقانونية ذات العلاقة بالعنف ضد المرأة السعودية بأبعاده الفرعية المتمثلة في (الوعي بالإجراءات التنظيمية والقانونية ضد العنف تجاه المرأة - وعي المرأة السعودية بوجود مركز بلاغات العنف الاسري - ثقافة المجتمع ووعي المرأة السعودية بالإجراءات التنظيمية والقانونية ضد العنف تجاه المرأة - وعي المرأة السعودية بالخدمات التي يقدمها برنامج الأمان الاسري - معرفة المرأة بوجود عقوبات تطبق على من يمارس العنف ضد المرأة)، حيث بلغت قيمة معامل ارتباط سبيرمان للأبعاد على التوالي (٠.٣٩٠، ٠.٤١٢، ٠.٤٤٣، ٠.٣١١، ٠.٤١٧)، وللدرجة الكلية (٠.٤٢٣)، وتُشير النتيجة السابقة إلى أن المستوى التعليمي يؤثر على مستوى الوعي بتلك الإجراءات، حيث أنه كلما زاد المستوى التعليمي زادت المعرفة والوعي بتلك الإجراءات، وقد اتفقت نتيجة الدراسة الحالية مع نتيجة دراسة فاويت (Faweet,1994) والتي توصلت إلى أن هناك علاقة بين المستوى التعليمي وتعرض المرأة للعنف، اتفقت نتيجة الدراسة الحالية مع نتيجة دراسة التير (١٩٩٩) والتي توصلت إلى وجود علاقة بين المستوى التعليمي والتعرض للعنف الأسري في ليبيا، كما اتفقت نتيجة الدراسة الحالية مع نتيجة دراسة شوقي (٢٠٠٢) والتي توصلت إلى أن هناك علاقة بين المستوى التعليمي وتعرض المرأة للعنف في الأسرة المصرية، كما اتفقت نتيجة الدراسة الحالية مع نتيجة دراسة المجالي (٢٠١٨) والتي توصلت إلى أن هناك تأثير للمستوى التعليمي على تعرض المرأة للعنف في المجتمع الأردني، كما اتفقت نتيجة الدراسة الحالية مع نتيجة دراسة الشريف (٢٠٢٢) والتي توصلت إلى أن الزوجات ذوات المستوى التعليمي المنخفض يتعرضن لمزيد من العنف الموجه ضدهن من قبل الأزواج، وربما يعود السبب في ذلك إلى قدرة التعليم على توسيع آفاق المعرفة، حيث يتيح التعليم للنساء فهمًا أعمق للقوانين والسياسات المتعلقة بحقوقهن، وتعزيز المهارات البحثية والمعرفية التي تمكنهن من الوصول إلى المعلومات القانونية والتنظيمية، والتعرض لمصادر معلومات متنوعة مثل المناهج الدراسية، الندوات، وحملات التوعية التي تستهدف تعزيز الوعي المجتمعي، كما أن النساء ذوات المستوى التعليمي العالي قد يكن أكثر انخراطًا في النقاشات المجتمعية حول قضايا العنف ضد المرأة، مما يعزز وعيهن بهذه القضايا ويمنحهن القدرة على المشاركة الفاعلة في تعزيز حقوق المرأة.

إضافة إلى ما سبق فقد كشفت النتائج أنه لا توجد هناك علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين الحالة الاجتماعية والدرجة الكلية للوعي بالإجراءات التنظيمية والقانونية ذات العلاقة بالعنف ضد المرأة السعودية بأبعاده الفرعية المتمثلة في (الوعي بالإجراءات التنظيمية والقانونية ضد العنف تجاه المرأة - وعي المرأة السعودية بوجود مركز بلاغات العنف الاسري - ثقافة المجتمع ووعي المرأة السعودية بالإجراءات التنظيمية والقانونية ضد العنف تجاه المرأة - وعي المرأة السعودية بالخدمات التي يقدمها برنامج الأمان الاسري - معرفة المرأة بوجود عقوبات تطبق على من يمارس العنف ضد المرأة)، حيث بلغت قيمة معامل ارتباط سبيرمان للأبعاد على التوالي (٠.٠٢٩، ٠.٠٢٢، ٠.٠٠٩، ٠.٠٨٠، ٠.٠٨٢)،

وللدرجة الكلية (٠.٠٤٩)، وتُشير النتيجة السابقة إلى أن الحالة الاجتماعية للمرأة لا يؤثر على مستوى وعيها بتلك الإجراءات، وقد اختلفت نتيجة الدراسة الحالية مع نتيجة دراسة الدوسري (٢٠٢٠) والتي توصلت إلى أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الحالة الاجتماعية وتناول مشكلة العنف الأسرة ضد المرأة في المجتمع السعودي، يمكن تفسير هذه النتيجة من خلال عدة عوامل، منها التعرض لمصادر معلومات موحدة؛ حيث يبدو أن جميع النساء السعوديات يتعرضن لنفس المصادر العامة للمعلومات حول القوانين والإجراءات المتعلقة بالعنف ضد المرأة، مثل وسائل الإعلام، الحملات التوعوية، والأنشطة المجتمعية، مما يجعل الحالة الاجتماعية أقل أهمية في تحديد مستوى الوعي. كما أن تأثير العوامل الأخرى مثل المستوى التعليمي والعمر قد يكون أكثر وضوحًا ويتجاوز تأثير الحالة الاجتماعية، حيث إن النساء ذوات التعليم العالي أو الأكبر سنًا قد يكن أكثر وعيًا بغض النظر عن حالتهم الاجتماعي.

كما أوضحت النتائج أنه لا توجد هناك علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين الخليفة الإيكلوجيا والدرجة الكلية للوعي بالإجراءات التنظيمية والقانونية ذات العلاقة بالعنف ضد المرأة السعودية بأبعاده الفرعية المتمثلة في (الوعي بالإجراءات التنظيمية والقانونية ضد العنف تجاه المرأة - وعي المرأة السعودية بوجود مركز بلاغات العنف الاسري - ثقافة المجتمع ووعي المرأة السعودية بالإجراءات التنظيمية والقانونية ضد العنف تجاه المرأة - وعي المرأة السعودية بالخدمات التي يقدمها برنامج الأمان الاسري - معرفة المرأة بوجود عقوبات تطبق على من يمارس العنف ضد المرأة)، حيث بلغت قيمة معامل ارتباط سبيرمان للأبعاد على التوالي (٠.٠١٢، ٠.٠٤٨، ٠.٠٠٣، ٠.٠١٨، ٠.٠٤٨)، وللدرجة الكلية (٠.٠٣٢)، وتُشير النتيجة السابقة إلى أن الخصائص الإيكولوجيا للمرأة لا يؤثر على مستوى وعيها بتلك الإجراءات، يمكن تفسير هذه النتيجة من خلال عدة عوامل، منها أن النساء السعوديات في مختلف البيئات يتعرضن لنفس المصادر العامة للمعلومات حول القوانين والإجراءات المتعلقة بالعنف ضد المرأة، مثل وسائل الإعلام الوطنية، الحملات التوعوية، والأنشطة المجتمعية، مما يجعل الفروقات البيئية أقل أهمية في تحديد مستوى الوعي، كما أن استمرارية الجهود الحكومية والمجتمعية في نشر الوعي قد تكون ساهمت في تقليل الفجوة بين البيئات المختلفة، حيث إن البرامج التوعوية والمبادرات الوطنية غالبًا ما تستهدف جميع المناطق والمجتمعات بشكل شامل، بالإضافة إلى ذلك ربما لا توجد اختلافات جوهرية في التجارب الشخصية أو التحديات التي تواجهها النساء بناءً على بيئتهن، حيث إن جميع النساء قد يكن متأثرات بنفس السياسات الوطنية والثقافية التي تُبرز أهمية قضايا العنف ضد المرأة.

كما كشفت النتائج أنه لا توجد هناك علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين مستوى الدخل الشهري والدرجة الكلية للوعي بالإجراءات التنظيمية والقانونية ذات العلاقة بالعنف ضد المرأة السعودية بأبعاده الفرعية المتمثلة في (الوعي بالإجراءات التنظيمية والقانونية ضد العنف تجاه المرأة - وعي المرأة السعودية بوجود مركز بلاغات العنف الاسري - ثقافة المجتمع ووعي المرأة السعودية بالإجراءات التنظيمية والقانونية ضد العنف تجاه المرأة - وعي المرأة السعودية بالخدمات التي يقدمها برنامج الأمان الاسري - معرفة المرأة بوجود عقوبات تطبق على من يمارس العنف ضد المرأة)، حيث بلغت قيمة معامل ارتباط سبيرمان للأبعاد على التوالي (٠.٠١٨، ٠.٠٢٨، ٠.٠١٦، ٠.٠٤٠، ٠.٠٥٣)، وللدرجة الكلية (٠.٠٦٦)، وتُشير النتيجة السابقة إلى أن مستوى الدخل الشهري للمرأة لا يؤثر على مستوى وعيها بتلك الإجراءات، وقد اختلفت نتيجة الدراسة الحالية مع نتيجة دراسة فاويت (Faweet,1994) والتي توصلت إلى أن هناك علاقة بين المستوى الاقتصادي وتعرض المرأة للعنف، يمكن تفسير هذه النتيجة من خلال عدة عوامل، منها تأثير الثقافة المجتمعية المشتركة التي تعزز الوعي بهذه القضايا لدى جميع النساء بغض النظر عن مستواهن الاقتصادي، ودور الدين كعامل موحد حيث تعاليم الإسلام تشدد على حماية حقوق المرأة مما يجعل الجميع يتشاركن في هذا الالتزام الأخلاقي. بالإضافة إلى ذلك، يلعب الاعتماد على

الشبكات الاجتماعية دورًا أكبر من الدخل في تحديد مستوى الوعي، حيث إن النساء المنخرطات في شبكات اجتماعية نشطة قد يكن أكثر وعيًا بغض النظر عن دخلهن. كما أن التعليم المجاني والسياسات الوطنية الشاملة قللت الفجوة بين الطبقات الاقتصادية في الوصول إلى المعرفة، بينما ساهمت التغيرات التكنولوجية وانتشار الإنترنت في تسهيل وصول جميع النساء إلى المعلومات القانونية عبر المنصات الرقمية. هذه العوامل مجتمعة تشير إلى أن مستوى الدخل ليس عاملًا رئيسيًا في تحديد الوعي، مما يستدعي التركيز على تعزيز الشمولية في الوصول إلى المعلومات وتوجيه الجهود التوعوية نحو جميع الفئات الاجتماعية لتحقيق تكافؤ الفرص في بناء مجتمع أكثر وعيًا بقضايا العنف ضد المرأة.

خلاصة لأهم نتائج الدراسة وتوصياتها

خلاصة الدراسة:

النتائج المتعلقة بتساؤلات الدراسة:

١. أن مستوى وعي المرأة السعودية بالإجراءات التنظيمية والقانونية ضد العنف تجاه المرأة في ضوء الخصائص الديموغرافية والاجتماعية جاء بدرجة موافق إلى حد ما بنسبة (٨٢.١٥%)، وذلك يتمثل في موافقة أفراد عينة الدراسة إلى حد ما على كل من:
- أستطيع الاطلاع على الإجراءات التنظيمية والقانونية ضد العنف تجاه المرأة، بنسبة موافقة (٨١.٧%).
- المعرفة بالإجراءات التنظيمية والقانونية ضد العنف تجاه المرأة، بنسبة موافقة (٧٥.٩%).
- محدودية وعي المرأة السعودية بالإجراءات التنظيمية والقانونية ضد العنف تجاهها، بنسبة موافقة (٧٤.٠%).

٢. أن مستوى وعي المرأة السعودية بوجود مركز بلاغات العنف الأسري في ضوء الخصائص الديموغرافية والاجتماعية جاء بدرجة موافق إلى حد ما بنسبة موافقة (٧٧.٤%)، وذلك يتمثل في موافقة أفراد عينة الدراسة إلى حد ما على كل من:
- أن مركز بلاغات العنف الاسري يقدم خدمات خاصه للمعنفين، بنسبة موافقة (٨٣.٥%).
- أن مركز بلاغات العنف الاسري يعمل على تحويل المرأة المعنفة الى الجهات المختصة، بنسبة موافقة (٨٣.٣%).
- أن مركز البلاغات يقوم بالتنسيق الفوري مع الجهات الأمنية، بنسبة موافقة (٨٢.٩%).

٣. أن مستوى وعي المرأة السعودية بالخدمات التي يقدمها برنامج الأمان الأسري في ضوء الخصائص الديموغرافية والاجتماعية جاء بدرجة موافق إلى حد ما بنسبة موافقة (٧٧.٨%)، وذلك يتمثل في موافقة أفراد عينة الدراسة إلى حد ما على كل من:
- أن برنامج الأمان الاسري يعمل على تلقي البلاغات من النساء المعنفات، بنسبة موافقة (٨٣.٣%).
- أن برنامج الأمان الاسري يقدم استشارات للنساء المعنفات، بنسبة موافقة (٨١.٥%).
- أن برنامج الأمان الاسري يعمل على حماية ضحايا العنف، بنسبة موافقة (٨٠.٩%).

٤. أن هناك موافقة إلى حد ما بين أفراد عينة الدراسة على علاقة ثقافة المجتمع ووعي المرأة السعودية بالإجراءات التنظيمية والقانونية ضد العنف تجاه المرأة في ضوء الخصائص الديموغرافية والاجتماعية بنسبة موافقة (٨٣.٠%)، وذلك يتمثل في موافقة أفراد عينة الدراسة إلى حد ما على كل من:
- أن تدني المستوى التعليمي للمرأة يحد من وعيها بالإجراءات التنظيمية والقانونية ضد العنف تجاه المرأة، بنسبة موافقة (٨٣.٧%).

- أن وسائل الإعلام تسهم في نشر الوعي بالإجراءات التنظيمية والقانونية ضد العنف تجاه المرأة، بنسبة موافقة (٧٩.٥%).
- أن خضوع المرأة لسلطة الرجل يحد من معرفتها بالإجراءات التنظيمية والقانونية ضد العنف تجاه المرأة، بنسبة موافقة (٧٩.٠%).

٥. أن مستوى وعي المرأة السعودية بوجود عقوبات تطبق على من يمارس العنف ضد المرأة في ضوء الخصائص الديموغرافية والاجتماعية جاء بدرجة موافقة إلى حد ما بنسبة موافقة (٧٦.٤%)، وذلك يتمثل في موافقة أفراد عينة الدراسة إلى حد ما على كل من:

- أن لديهن معرفة بوجود عقوبات لكل من يمارس العنف ضد المرأة، بنسبة موافقة (٨٢.٥%).
- أن العقوبات المفروضة على العنف ضد المرأة كافية للحد من هذه الظاهرة، بنسبة موافقة (٧٤.٢%)
- أن المرأة السعودية لديها وعي كاف حول الجزاءات القانونية ضد العنف تجاه المرأة، بنسبة موافقة (٧١.٩%)

٦. أن مستوى وعي المرأة بالإجراءات التنظيمية والقانونية ضد العنف تجاه المرأة جاء بدرجة موافقة إلى حد ما بنسبة (٧٦.٨%)، حيث يأتي الوعي بالإجراءات التنظيمية والقانونية ضد العنف تجاه المرأة بالمرتبة الأولى بنسبة موافقة (٨٢.١%)، يليه وعي المرأة السعودية بوجود مركز بلاغات العنف الاسري بنسبة موافقة (٧٧.٠%)، وبالمرتبة الثالثة يأتي محور ثقافة المجتمع ووعي المرأة السعودية بالإجراءات التنظيمية والقانونية ضد العنف تجاه المرأة بنسبة موافقة (٧٦.٨%)، ويأتي محور وعي المرأة السعودية بالخدمات التي يقدمها برنامج الأمان الاسري بالمرتبة الرابعة بنسبة موافقة (٧٥.٤%)، وفي الأخير يأتي محور معرفة المرأة بوجود عقوبات تطبق على من يمارس العنف ضد المرأة كأقل المحاور من حيث وعي المرأة بالإجراءات التنظيمية والقانونية ضد العنف تجاه المرأة بنسبة موافقة (٧٣.٠%).

٧. أن هناك علاقة طردية ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠.٠١) بين العمر والدرجة الكلية للوعي بالإجراءات التنظيمية والقانونية ذات العلاقة بالعنف ضد المرأة السعودية بأبعاده الفرعية المتمثلة في (الوعي بالإجراءات التنظيمية والقانونية ضد العنف تجاه المرأة - وعي المرأة السعودية بوجود مركز بلاغات العنف الاسري - ثقافة المجتمع ووعي المرأة السعودية بالإجراءات التنظيمية والقانونية ضد العنف تجاه المرأة - وعي المرأة السعودية بالخدمات التي يقدمها برنامج الأمان الاسري - معرفة المرأة بوجود عقوبات تطبق على من يمارس العنف ضد المرأة).

٨. أن علاقة طردية ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠.٠١) بين المستوى التعليمي والدرجة الكلية للوعي بالإجراءات التنظيمية والقانونية ذات العلاقة بالعنف ضد المرأة السعودية بأبعاده الفرعية المتمثلة في (الوعي بالإجراءات التنظيمية والقانونية ضد العنف تجاه المرأة - وعي المرأة السعودية بوجود مركز بلاغات العنف الاسري - ثقافة المجتمع ووعي المرأة السعودية بالإجراءات التنظيمية والقانونية ضد العنف تجاه المرأة - وعي المرأة السعودية بالخدمات التي يقدمها برنامج الأمان الاسري - معرفة المرأة بوجود عقوبات تطبق على من يمارس العنف ضد المرأة).

٩. لا توجد هناك علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين الحالة الاجتماعية والدرجة الكلية للوعي بالإجراءات التنظيمية والقانونية ذات العلاقة بالعنف ضد المرأة السعودية بأبعاده الفرعية المتمثلة في (الوعي بالإجراءات التنظيمية والقانونية ضد العنف تجاه المرأة - وعي المرأة السعودية بوجود مركز بلاغات العنف الاسري - ثقافة المجتمع ووعي المرأة السعودية بالإجراءات التنظيمية

والقانونية ضد العنف تجاه المرأة - وعي المرأة السعودية بالخدمات التي يقدمها برنامج الأمان الاسري - معرفة المرأة بوجود عقوبات تطبق على من يمارس العنف ضد المرأة).

١٠. لا توجد هناك علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين الخليفة الإيكلوجيا والدرجة الكلية للوعي بالإجراءات التنظيمية والقانونية ذات العلاقة بالعنف ضد المرأة السعودية بأبعاده الفرعية المتمثلة في (الوعي بالإجراءات التنظيمية والقانونية ضد العنف تجاه المرأة - وعي المرأة السعودية بوجود مركز بلاغات العنف الاسري - ثقافة المجتمع ووعي المرأة السعودية بالإجراءات التنظيمية والقانونية ضد العنف تجاه المرأة - وعي المرأة السعودية بالخدمات التي يقدمها برنامج الأمان الاسري - معرفة المرأة بوجود عقوبات تطبق على من يمارس العنف ضد المرأة).

١١. لا توجد هناك علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين مستوى الدخل الشهري والدرجة الكلية للوعي بالإجراءات التنظيمية والقانونية ذات العلاقة بالعنف ضد المرأة السعودية بأبعاده الفرعية المتمثلة في (الوعي بالإجراءات التنظيمية والقانونية ضد العنف تجاه المرأة - وعي المرأة السعودية بوجود مركز بلاغات العنف الاسري - ثقافة المجتمع ووعي المرأة السعودية بالإجراءات التنظيمية والقانونية ضد العنف تجاه المرأة - وعي المرأة السعودية بالخدمات التي يقدمها برنامج الأمان الاسري - معرفة المرأة بوجود عقوبات تطبق على من يمارس العنف ضد المرأة).

ثالثاً: توصيات الدراسة

في ضوء النتائج التي تم التوصل إليها توصي الباحثة بما يلي:

١. تعزيز الجهود التوعوية المستدامة، وذلك من خلال:

- مواصلة الحملات التوعوية الوطنية التي تستهدف جميع الفئات الاجتماعية والديموغرافية، مع التركيز على الحفاظ على مستوى الوعي العالي الذي تم تسجيله.
- تصميم برامج توعوية دورية تتضمن تحديثات حول القوانين والإجراءات الجديدة المتعلقة بحماية المرأة، لضمان استمرارية الوصول إلى المعرفة.

٢. استهداف الفئات ذات الأولوية، وذلك من خلال:

- رغم أن درجة الوعي جاءت عالية بشكل عام، يجب التركيز على الفئات التي قد تكون أقل وعيًا بسبب عوامل مثل المستوى التعليمي المنخفض أو الأعمار المنخفضة.
- تطوير برامج خاصة تستهدف النساء في المناطق المنعزلة نسبياً أو الأقل حظًا في الوصول إلى التكنولوجيا أو التعليم، باستخدام وسائل مبتكرة مثل الجلسات المجتمعية أو البرامج الإذاعية.

٣. توسيع نطاق استخدام التكنولوجيا، وذلك من خلال:

- زيادة الاعتماد على التكنولوجيا الحديثة، مثل التطبيقات الذكية والمواقع الإلكترونية، لنشر المعلومات القانونية بطريقة سهلة ومباشرة.
- توفير خطوط ساخنة وخدمات استشارية إلكترونية لتوجيه النساء نحو الخدمات القانونية والتنظيمية المتاحة.

٤. دمج القوانين في المناهج التعليمية، وذلك من خلال:

- إدراج موضوعات تتعلق بالقوانين والإجراءات التنظيمية لحماية المرأة ضد العنف في المناهج التعليمية بمختلف المراحل، لضمان تعزيز الوعي منذ سن مبكرة.
- تنظيم ورش عمل وندوات تثقيفية في المدارس والجامعات لزيادة فهم الطلاب والطالبات لهذه القضايا.

٥. تعزيز دور المؤسسات الدينية والإعلامية، وذلك من خلال:

- الاستفادة من المؤسسات الدينية في نشر الوعي، حيث يمكن للخطباء وأصحاب الرأي الديني لعب دور مهم في تعزيز أهمية حماية المرأة من العنف بناءً على تعاليم الإسلام.
- تشجيع وسائل الإعلام التقليدية والرقمية على تقديم محتوى توعوي مستمر حول القوانين والإجراءات المتاحة لدعم المرأة.

٦. تشجيع المشاركة المجتمعية، وذلك من خلال:

- تعزيز دور المجتمع المدني في نشر الوعي من خلال تفعيل دور الجمعيات النسائية والمنظمات غير الحكومية التي تعمل على دعم حقوق المرأة.
- إشراك الرجال في النقاشات حول قضايا العنف ضد المرأة، حيث يمكن أن يكونوا شركاء أساسيين في تعزيز ثقافة احترام حقوق المرأة.

٧. تطوير خدمات الدعم القانوني والنفسي، وذلك من خلال:

- توسيع نطاق الخدمات التي يقدمها برنامج الأمان الأسري ومركز بلاغات العنف الأسري، بحيث تكون أكثر شمولية وسهولة في الوصول.
- توفير برامج تدريبية للموظفين المسؤولين عن تقديم الخدمات القانونية والنفسية، لضمان تقديم الدعم المناسب للنساء المعنفات.

٩. تشجيع الشفافية والنشر المجتمعي، وذلك من خلال:

- تعزيز الشفافية في نشر تقارير حول حالات العنف ضد المرأة وكيفية التعامل معها قانونيًا، مما يعزز الثقة في النظام القانوني ويحفز النساء على الإبلاغ عن أي انتهاكات.
- تشجيع النساء على مشاركة تجاربهن الشخصية في التعامل مع القوانين والإجراءات التنظيمية، لتعزيز الوعي المجتمعي وتقديم نماذج عملية للتعامل مع هذه القضايا.

١٠. تعزيز التعاون بين الجهات المعنية، وذلك من خلال:

- تعزيز التعاون بين الجهات الحكومية (مثل وزارة العدل ووزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية) والمؤسسات الخاصة والمجتمع المدني لضمان تنسيق الجهود في نشر الوعي وتقديم الدعم اللازم.
- إنشاء منصة مركزية تجمع جميع المعلومات المتعلقة بالقوانين والإجراءات التنظيمية ضد العنف تجاه المرأة، لتسهيل الوصول إليها من قبل النساء.

مراجع الدراسة:

أولا: المراجع العربية:

الشريف، دينا بنت شاكر هزاع العبدلي. (٢٠٢٢). العنف ضد الزوجة من منظور التربية الإسلامية وانعكاسه على جودة حياة الاسرة السعودية في ضوء رؤية المملكة ٢٠٣٠. مجلة القراءة والمعرفة. العدد ٢٥٤. الجزء الأول. الصفحة ٥٢٣-٥٧٢.

الجعيد، بندر عويض، وعجاج، نعمة فهد. (٢٠٢٠). فعالية تويتر في المحلات الإعلامية التوعوية المناهضة للعنف ضد المرأة في السعودية. المجلة المصرية لبحوث الرأي العام. المجلد ١٩، العدد ٤. الصفحة ٣٤٥-٣٩٤.

الاسمري، شريفة (2008). برنامج الأمان الاسري مشروع وطني متكامل للتصدي للعنف الاسري داخل المجتمع. جريدة الرياض. العدد ١٤٥١٢.
https://web.archive.org/web/20191213162455/http://www.alriyadh.com/326733

الزبير، فوزية سبت (٢٠٠٦). " الدور المقترح لمواجهة أسباب العنف الأسري الموجه الى المرأة في المجتمع السعودي لتحسين نوعية حياتهن." المؤتمر العلمي الدولي الثاني والعشرون للخدمة الاجتماعية. جامعة حلوان – كلية الخدمة الاجتماعية. المجلد ٥. الصفحة ٢٥٧٦-٢٤٨٢.
الخطيب، سلوى (٢٠٠٥). العنف الاسري ضد المرأة في مدينة الرياض: دراسة لبعض حالات المترددات على مستشفى الرياض المركزي. المركز الخيري للإرشاد والاستشارات الاسرية. مجلد ٢٠. الرياض: جامعة الملك سعود. عمادة البحث العلمي.
علي، انوار محمود. (٢٠٢٥). العنف ضد المرأة وانعكاساته على التنشئة الاجتماعية للأبناء. مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية. مجلد ١٧ عدد ١.
الخطيب، سلوى عبدالحميد.(٢٠١١). نظرة في علم الاجتماع الاسري. الطبعة الثانية. الرياض: مكتبة الشقري.
المطيري، سالم بن عتيق .(٢٠١٠) .دور هيئة حقوق الإنسان للحد من العنف الأسري: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.
الكعبي، إبراهيم محمد عبد الله. (٢٠١٣). العوامل المجتمعية للعنف الاسري في المجتمع القطري. مجلة جامعة دمشق للآداب والعلوم الإنسانية. المجلد ٢٩، العدد ٣-٤، ص ص. ٢٩٨-٢٤٧، ٥٢ص.
شوقي، طريف (٢٠٠٢). العنف في الأسرة المصرية: التقرير الثاني : دراسة نفسية استكشافية. المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، قسم بحوث المعاملة الجنائية.
منصور، عصام محمد. (٢٠١٤). العنف الاسري في مدينة عمان: دراسة ميدانية على النساء المعنفات من وجهة نظر تربوية. مجلة جامعة القدس المفتوحة. مجلد ٢ عدد ٧.
المجالي، سميح زيد. (٢٠١٨). العنف ضد المرأة في المجتمع الأردني "دراسة ميدانية في محافظة الكرك." سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد ٣٣، العدد الأول.
عنوة، عزيزة (٢٠١١) العنف الزواجي وعلاقته بأبعاد الرضا عن الحياة وببعض المتغيرات النفسية لدى المرأة الجزائرية، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، عدد – ٣جوان، ص ٧١-٩٩.
السويدي، احسان مصبح (٢٠١٣). المرأة المعنفة في مجتمع الامارات الاشكال والأسباب والأثار (دراسة ميدانية على عينة من العنفات في مجتمع الامارات)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشارقة.
عبد المجيد، محمد سعيد (2015) الابعاد الاجتماعية لظاهرة العنف ضد المرأة. حوليات آداب عين شمس – لمجدي ٤٣
الشريف، دينا (٢٠٢٢) العنف ضد الزوجة من منظور التربية الاسلامية وانعكاسه على جودة حياة الاسرة السعودية في ضوء رؤية المملكة ٢٠٣٠. مجلة القراءة والمعرفة. المجلد ٢٢، العدد ٢٥٤. الجزء الأول الصفحة ٥٢٣-٥٧٢
شلدان، فايز كمال (2006). نموذج مقترح لدور الجامعات الرسمية الأردنية في تنمية الوعي الاجتماعي لدى الطلبة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس والطلبة. رسالة دكتوراه غير منشورة. كلية الدراسات العليا. الجامعة الأردنية.
العيمش، محمد. (٢٠٢١). منهجية أو طريقة تطبيق المناهج العلمية في العلوم الاجتماعية. أفانين الخطاب.
الدوسري، وعد منصور ناصر. (٢٠٢٠). دور مستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي "تويتر" نموذجا في تناول مشكلات العنف الأسري ضد المرأة: دراسة مطبقة على عينة من مستخدمي توتير في المجتمع السعودي من الجنسين. مجلة التربية. المجلد ١٨٥، ج٣.

الدوس، خالد. (٢٠٢١). العنف الأسري مفهومه وأشكاله وأسبابه وحلوله. مجلة الجزيرة. العدد ١٧٧٩٩.
https://www.al-jazirah.com/2021/20210910/qt1.htm
احمد، ممدوح، صابر (٢٠١٢). أشكال العنف الاسري الموجه ضد المرأة وعلاقته ببعض مهارات توكيد الذات في العلاقات الزوجية، المجلة الدولية التربوية المتخصصة، المجلد ١، العدد ٨، عمان.
سليمان، امل (2016). دور مؤسسات حقوق الانسان مع العنف ضد المرأة في المملكة العربية السعودية. مجلة كلية الخدمة الاجتماعية للدراسات والبحوث الاجتماعية.
موسى، منى حامد. (2019) مفهوم الحرية الشخصية وعلاقته بالعنف ضد المرأة في الاسرة السعودية. مجلة الفنون والآداب وعلو الانسانيات والاجتماع. كلية الامرات للعلوم التربوية. 215-196
هيئة الأمم المتحدة للمرأة. تقييم سريع حول تأثير جائحة كوفيد-١٩ على الأعراف الاجتماعية القائمة على النوع الاجتماعي، والعنف ضد المرأة.
بوزبون، بنه، ،آخرون. (٢٠٠٣). العنف الأسري وخصوصية الظاهرة البحرينية. جامعة الكويت، مجلس النشر العلمي. مج ٢٠، ع٧٧.
الفايز، ميسون علي (٢٠٠٦) ظاهرة الإساءة الموجهة للمرأة: نحو اطار تصوري مقترح لدور الخدمة المدنية في مواجهتها. أطروحة دكتوراه. كلية الخدمة الاجتماعية للبنات. الرياض.
أبو ساق، محمد بن حسين. (٢٠٢٣) أثر التغير الاجتماعي على بعض القيم الاجتماعية لدى الشباب السعودي: دراسة ميدانية مطبقة مدينة الرياض. مجلة الخدمة الاجتماعية، ٦٤-٨٣
الرديعان، خالد عمر. (٢٠٠٨). العنف الاسري ضد المرأة: دراسة وصفية على عينة من النساء في مدينة الرياض. مجلة البحوث الأمنية. العدد ٣٩. كلية الملك فهد الأمنية.
المحيميد، علي محمد عبدالعزيز (٢٠٠٨). العنف الأسري ضد المرأة في المجتمع السعودي. رسالة دكتوراه غير منشورة. الرياض. جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.
القاطرجي، وهى عدنان (٢٠٠٩). العنف الاسري بين الإعلانات الدولية والشريعة الإسلامية. بحث مقدم الى الدورة التاسعة عشرة لمجمع الفقه الإسلامي الدولي، إمارة الشارقة.
غانم، منى، وآخرون. (٢٠٠٥). العنف الواقع على المرأة في الجمهورية العربية السورية. دمشق: الاتحاد النسائي.
عبدالباقي، سارة نصر محمد. (٢٠٢٢). التماس المرأة المصرية المعلومات عن التحرش الإلكتروني وعلاقته بالوعي بأساليب مواجهته بالتطبيق على "الصفحة الرسمية للمجلس القومي للمرأة على الفيس بوك". المجلة العلمية لبحوث الإذاعة والتلفزيون.
الشهراني، هند. (٢٠٢٢). العوامل المؤدية إلى الطلاق المبكر في المجتمع السعودي. مجلة العلوم التربوية والدراسات الإنسانية. عدد ٢٣.
أبو راشد، هناف جمعة. (٢٠٢٢). العنف الاقتصادي سلب حقوق المرأة المالية في المملكة العربية السعودية – أسبابه وعلاجه. مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية. المجلد (٦). العدد (١٥). ص: ١٤٤-١٥٦
رمضان، دينا جمال؛ عكروش، لبنى جودة. (٢٠٢٤). دور الأخصائي الاجتماعي في تمكين المرأة المعنفة في المؤسسات الاجتماعية في مدينة عمان. العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد ٥١، العدد ٤
منصور، عصام محمد. (٢٠١٤). العنف الاسري في مدينة عمان – دراسة ميدانية على النسا المعنفات من وجهة نظر تربوية. مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث التربوية والنفسي. مج٢. ع٧.
الجبرين، جبرين علي. (٢٠٠٥). العنف السري خلال مراحل الحياة. الرياض: مكتبة الشقري.
الغامدي، عادل. (٢٠٢١). آثار نظام الحماية من الايذاء في الحد من العنف الاسري في المجتمع السعودي. المجلة الاكاديمية للأبحاث والنشر العلمي. الإصدار التاسع والعشرون.

الحارثي، علي. (٢٠٢١). العنف الاسري واثره على المعنفات. المجلة الاكاديمية للأبحاث والنشر العلمي. الإصدار التاسع والعشرون.
الزيد، ملاك. (٢٠٢٣) اتجاهات الشباب السعودي نحو نظام الولاية الخاص بالمرأة السعودية في ضوء رؤية السعودية ٢٠٣٠. رسالة ماجستير. كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية. جامعة الملك سعود.
الفواز، نادية. (٢٠٢٠). من "الكتاتيب" إلى الابتعاث.. رحلة تعليم الفتيات بالسعودية" مجلة العربية.
الحازمي، محمد. (٢٠١٣). *أسباب العنف الاسري بين الزوجين وسبل الحد منه من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في جامعة نجران*. مجلة جامعة حضرموت للعلوم الإنسانية المجلد ١٠، العدد ٢
هيئة الأمم المتحدة. (١٩٩٣) .*الإعلان العالمي للقضاء على العنف ضد المرأة* .نيويورك: الأمم المتحدة
عبد العظيم، صالح. (٢٠١٤). النظرية النسوية ودراسة التفاوت الاجتماعي.دراسات العلوم الاجتماعية والإنسانية،٤١
العبد الله، م. تركية، ب. وعقيل، أ. ((2016. علم الاجتماع العائلي، (ط1)، جامعة دمشق.
الخنيزان، منصور. (٢٠١٦). حقوق المرأة في الأنظمة السعودية. برنامج الأمان الاسري الوطني. https://nfsp.org.sa/ar/media/articles/Pages
نظام الحماية من الايذاء. (٢٠١٣). مرسوم ملكي رقم (م/٥٢). https://laws.boe.gov.sa/BoeLaws/Laws/LawDetails/8
وكالة الانباء السعودية. (١٤٤٥هـ) اليوم العالمي للقضاء على العنف ضد المرأة.. رفع مستوى الوعي والاهتمام بتمكين المرأة. https://www.spa.gov.sa/N2003333
وكالة الأنباء السعودية. (٢٠١٩م) .*مصدر مسؤول بوزارة الداخلية: إدارات الجوازات والأحوال المدنية تباشر العمل بالتعديلات التي نص عليها الأمر السامي الكريم بتعديل نظامي وثائق السفر والأحوال المدنية* . https://www.spa.gov.sa/1960314
وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية (٢٠١٧). تطوير حملات إعلامية ومناهج التدريس لوقاية المجتمع من العنف الاسري. https://www.hrsd.gov.sa/knowledge-centre/initiatives/national-transformation-initiatives-bank/107647
Trendx. (٢٠٢٤). القضاء على العنف: نحو حماية المرأة وتمكينها. https://trendx.co/1010822
هيئة حقوق الانسان. (٢٠٢٣). المؤتمر الدولي حول المرأة في الإسلام مكانة وتمكين يختتم أعماله في جدة. https://www.hrc.gov.sa/website/news/96
وزارة الموراد البشرية والتنمية الاجتماعية. (٢٠٢٠). تعريفات العنف الاسري واشكاله وقياس شدته. https://www.hrsd.gov.sa/sites/default/files/2021
منظمة الصحة العالمية. (٢٠٢٥). العنف والاصابات والاعاقة. /https://www.emro.who.int/ar/violence-injuries-disabilities/violence
وزارة الصحة والحماية الاجتماعية. (٢٠٢٥). العنف. https://sehati.gov.ma/ar/article/la_violence
الخطيب، سلوى عبد الحميد (٢٠١٢) العنف ضد المرأة: أسبابه وآثاره والحلول له. الركن الأخضر. http://grenc.com\show_article_main.cgm?!=25649
الطرابيشي، جميلة (٢٠١١). العنف ضد المرأة والعنف الرمزي. http://maakom.com/site/article/1806
وزارة الموراد البشرية والتنمية الاجتماعية. (٢٠٢٤). تم

كين المرأة. https://www.hrsd.gov.sa/767572
الموقع الرسمي لرؤية المملكة ٢٠٣٠ https://vision2030.gov.sa

ثانيا: المراجع الأجنبية:

Faweet, W. (1994): Sex Role Beliefs, and Social Isolation Battered omen. Journal of Family Violence. 7, (1). pp. 1-8

Sanon S, Jain D, Sadowski L, & Hunter W. (2004). Violence against women i

n India: evidence from rural Maharashtra, India. Rural Remote Health. 4:304.

Kadir, Abbi. (2010). Violence Against Women In Ethiopia. Gender Place and Culture A journal of Feminist Geography. Place and Culture(4): 437-452

Hooks, b. (1981). Ain't I a woman: Black women and feminism. Routledge.

Mohanty, C. T. (1988). Under western eyes: Feminist scholarship and colonial discourses. Feminist Review, 30(1), 61-88.

Smith, D. E. (1987). The everyday world as problematic: A feminist sociology. University of Toronto Press

Di Giacomo P, Cavallo A, Bagnasco A, Sartini M, Sasso L. Violence against women: knowledge, attitudes and beliefs of nurses and midwives. J Clin Nurs. 2017 Auuf]g;26(15-16):2307-2316. doi: 10.1111/jocn.13625. Epub 2017 Feb 14. PMID: 27805756.

United Nations. (1993). *Declaration on the elimination of violence against women*. Office of the High Commissioner for Human Rights (OHCHR). https://www.ohchr.org/en/instruments-mechanisms/instruments/declaration-elimination-violence-against-women

Dennett, Daniel c (1991). Consciousness Explained. Penguin Books. Volume: 3, Number: 27

Garcia-Moreno, C., Jansen, H., Ellsberg, M., Heise, L., & Watts, C. (2015). WHO multi-country study on women's health and domestic violence against women: Initial results on prevalence, health outcomes and women's responses. World Health Organization. Retrieved from https://www.who.int/reproductivehealth/publications/violence/24159358X/en

Wright, E.O. (2005). Class counts: Comparative studies in class analysis. Cambridge university Press.

Watts C, Zimmerman C. Violence against women: global scope and magnitude. Lancet. 2002 Apr 6;359(9313):1232-7. doi: 10.1016/S0140-6736(02)08221-1. PMID: 11955557.

Collins, R. (1986) Weberian Sociological Theory. Cambridge University Press.

Bostock, Jan., k, Maureen., Pratt, Rebekah. (2009). Domestic violence against women: Understanding social processes and women's experiences. Journal of Community and Applied Social Psychology. Volume 19, Issue 2.

Council of Europe. 2023. Combatting violence against women: Council adopts decision about EU's accession to Istanbul Convention. https://www.consilium.europa.eu/en/press/press-releases/2023/06/01/combatting-violence-against-women-council-adopts-decision-about-eu-s-accession-to-istanbul-convention/#:~:text=The%20Council%20today%20approved%20the,and%20a%20catalyst%20for%20action

Strause M.A & Gelles R. J. (1989) Physical Violence in American Families: Risk, Factor and Adaptation to violence. New York: New Brunswick

Davis, M (1995) Physical violence in American families. New Brunswick

Stienmer, Suzan (2000) Domestic Violence. New York: sage publications

Al-Ansari, Muhammad Jabir. (1999) Ruyah quraniah li al-Mutagayyirat al-Dawliyyah. Al-Qahirah: Dar al-Shuruq, 1st edn., p. 9.

Zamil, Muhammad Alزbdullah (2003). Al-Taʿsil al-Islami li al-Tagyir al-Ijtimaʿi. Al-Riyad: Bahth Mutaqaddim fi Jamiʿa al-Malik Saʿud, Kuliyya al-Tarbiyyah, p. 3

R. Jewkes, S. Willan, L. Heise, L. Washington, N. Shai, A. Kerr-Wilson and N. Christofides (2020). Effective design and implementation elements in interventions to prevent violence against women and girls. What Works to Prevent VAWG? Global Programme Synthesis Product Series. Pretoria: South African Medical Research Council.

Holden (2016). Shifting Social Norms to Tackle Violence against Women and Girls. DFID Guidance Notes.

Blumer, H. (1969). *Symbolic Interactionism: Perspective and Method*. University of California Press.

Johnson, M.P. and Ferraro, K.J. (2000) Research on Domestic Violence in the 1990s: Making Distinctions. Journal of Marriage and the

Family, 62, 948-963. http://dx.doi.org/10.1111/j.1741-3737.2000.00948.x

Mead, G. H. (1934). *Mind, Self, and Society*. University of Chicago Press.

Snow, D. A., & Anderson, L. (1993). *Down on Their Luck: A Study of Homeless Street People*. University of California Press.

Stryker, S. (2000). *Symbolic Interactionism: A Social Structural Version*. Benjamin Cummings.

Ellsberg et al. (2015). Prevention of violence against women and girls: what does the evidence say? The Lancet, 385(9977), 1555- 1566.

Carter, Michal J; Fuller, Celene. Symbols, meaning, and action: The past, present, and future of symbolic interactionism. Sage Journals. Volume 64, Issue 6.

Norman Fontes, Nancy Guardalabene, Structural-Functionalism: An Introduction to the Literature, *Human Communication Research*, Volume 2, Issue 3, March 1976, Pages 299–310,

WHO (2005). Multi-country study on women's health and domestic violence against women, summary report of initial results on prevalence, health outcomes and women's responses, Geneva, World Health.

Arendt, H. (1970). On Violence. New York: Harcourt, Brace & World.

Galtung, J. (1990). Cultural Violence. Journal of Peace Research, 27(3), 291–305. https://doi.org/10.1177/0022343390027003005

World Health Organization. (2002). World Report on Violence and Health. Geneva: WHO.

f, N.R. (2012). *A critical analysis of the efficiacy of law as a tool to achieve gender equality.* Maryland, USA: University Press of America.

Trigged, S. (2013). Women Experiencing Severe Violence in All Social Groups Suffer Long-term Negative Economic Consequences, Journal of Poverty & Social Justic, 21(1).